الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المدن الصناعية في سوريا

مقدم من الطالبة:

بشرى عماد حليمة

إشراف الدكتور:

د. يوسف محمود

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

١- مقدمة.

٢- مشكلة البحث.

٣- أهمية البحث.

٤- أهداف البحث.

٥- متغيرات البحث وعناصره.

٦- فرضيات الدراسة.

٧- التعاريف الإجرائية.

٨- المجتمع والعينة.

٩- منهج البحث.

١٠- أسلوب جمع البيانات.

١١- أسلوب تحليل البيانات.

١٢- محددات البحث.

١٣- الدراسات السابقة.

١. مقدمة:

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تكثيف الجهود من أجل تطوير الاقتصاد، وذلك من خلال رفع معدلات الاستثمار لرفع مستوى المعيشة ومستوى الدخل بمعدلات أعلى من معدل نمو السكان. وهذا يتوقف على نوعية الاستثمار وتوزعه بين القطاعات، ولكن ذلك لا يتحقق إلا من خلال تأمين المناخ المناسب للاستثمار وتوفير المقومات الأساسية والشروط المطلوبة لنجاحه من بنية تحتية وقوانين وتشريعات ضريبية مشجعة على الاستثمار ومدن صناعية متميزة.

ولكن الاستثمار الخاص يجب أن يكون جنباً إلى جنب مع الاستثمار العام في دفع عملية التنمية إلى الأمام ويمكن أن تتعاون الحكومة مع القطاع الخاص من خلال تأمين المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل التوظيف الأمثل للموارد والتركيز على المشروعات التي تحقق معدل نمو مرتفع وتؤمن فرص عمل للمواطنين بما يحقق التكامل مع القطاع الخاص من أجل تحقيق الأهداف العامة للدولة.

وتعد المدن الصناعية إحدى الوسائل المتبعة لدفع عجلة النمو الصناعي، وذلك بإتاحة الفرصة لأصحاب الأموال لاستثمار أموالهم في القطاع الخاص والحصول على المزايا التي تقدمها هذه المدن من إيجار رمزي للأرض والخدمات الأخرى، كما أنها تخدم التخطيط والتوطن.

٢. مشكلة البحث:

شهدت المدن الصناعية تطوراً في البلدان المتقدمة، ويعود ذلك إلى الموازنات الضخمة المخصصة لها، ويتجلى دور تلك المدن والمناطق الصناعية في تدريب العناصر البشرية وتأهيلها على العمل على الوسائل الحديثة ورصد الإمكانات المادية والبشرية من أجل تحقيق تنمية شاملة ورفع مستوى المعيشة وخلق فرص عمل جديدة.

من الملاحظ في بلدنا فيما يخص المدن الصناعية السورية غياب الدراسات العلمية في مجال تقييم الدور التنموي للاستثمارات الحكومية في إنشاء وإقامة المدن الصناعية، وما يترتب على ذلك من صعوبات ومعوقات تؤثر على طبيعة عملها ومجال نشاطها.

٣. أهمية البحث:

عانت الصناعة التحويلية ولسنوات طويلة من ضعف في البنى التحتية الأساسية، وأهمها غياب المدن الصناعية، مما أدى إلى خلق مشاكل عديدة تتعلق بتوفير الأراضي والطرقات والكهرباء والماء والهاتف والصرف الصحي إلى مناطق إنشاء المصانع، مما أدى إلى انتشارها في مناطق سكنية أو أراض زراعية، إضافة لمشكلة الترخيص الإداري المؤقت ومشاكله، وإيصال الكهرباء المؤقت، مما ترك أثاراً سلبية كبيرة. وهذه كلها مشكلات وتعقيدات أدت إلى رفع تكلفة الإنتاج. وجاء إنشاء المدن الصناعية خطوة هامة لحل هذه المشاكل. وتضم أهمية البحث العلمية والعملية فيما يلي :

أ. **الأهمية العلمية للبحث:** ومن أهم الأسباب التي توضحها التالي:

١. التغيرات التشريعية والقانونية، وهذا ما لاحظناه في سورية منذ بداية الألفية الثالثة على يد السيد الرئيس بشار الأسد.
٢. قلة الدراسات والبحوث التي تناولت بالدراسة والتحليل المدن الصناعية في سورية بشكل عام والاستثمار فيها بشكل خاص.
٣. القيود والمحددات المالية، مما يتطلب إعادة التفكير في كيفية تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة.
٤. زيادة اهتمام الحكومة بفاعلية الاقتصاد السوري، ورفع كفاءته والوصول به إلى مستوى الاقتصادات العالمية.
٥. إعادة تصميم وتنظيم وظائف منظمات الخدمات العامة ، وتحفيز وتدريب الموارد البشرية العاملة فيها للوصول بها إلى إدارة أداء متميز.
٦. التحولات الاقتصادية العالمية وموقف الاقتصاد السوري منها والتحول من اقتصاد السوق إلى ما سمي باقتصاد السوق الاجتماعي.
٧. تزايد أهمية القطاع الصناعي السوري ومحاولة تفعيل دوره وإعطاء الأهمية القصوى لدفع عجلة التنمية في سورية.
٨. إن هذه الدراسة قد تدفع إلى دراسات أخرى في هذا المجال مما قد يساعد واضعي السياسات على توجيه الموارد بشكل أفضل إلى هذه المدن.

ب. **الأهمية العملية للبحث** : وتوضحها الأسباب التالية :

١. تزايد الحاجة لأنواع جديدة من الخدمات والصناعات التي لم تكن موجودة من قبل في الاقتصاد السوري وتفعيل دورها الايجابي في بناء الدولة وتكامل أجهزتها.

٢. ضعف قدرة القطاع العام على القيام بجميع أنواع الاستثمارات، لذا كان لا بد من تفعيل مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية.

٣. ظهور نماذج اقتصادية جديدة تدعم المشاركة بين القطاع العام والخاص مثل الشراكة بين القطاع العام والخاص والتحالفات الاستراتيجية والتكتلات والإندماجات والاستثمارات والمشروعات المشتركة ومشاريع تطوير البنية التحتية والحاضنات التكنولوجية والعناقيد الصناعية وغيرها.

٤. تعد المدن الصناعية مشروعاً حكومياً و إحدى الوسائل المتبعة لدفع عجلة النمو الصناعي، وذلك بإتاحة الفرصة لأصحاب الأموال لاستثمار أموالهم في القطاع الخاص والحصول على المزايا التي تقدمها هذه المدن من إيجار رمزي للأرض والخدمات الأخرى، كما أنها تخدم التخطيط والتوطن.

٥. تعد المدن الصناعية وسيلة فعالة للمحافظة على البيئة العامة وصحة المقيمين بتلك المناطق. إضافة إلى أنها تعمل على تطوير المنطقة التي تنشأ فيها وتقدمها بما توفره من فرص عمل ومناخ جديد للعمل والاستثمار. وهي تستخدم كحاضنات للصناعات المختلفة وعنصر هام لجذب الاستثمارات الصناعية.

وللأسباب السابقة الذكر، تبلورت لدينا الفكرة الأساسية للبحث والمتمثلة في كيفية دراسة الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية في سورية.

٤. أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية:

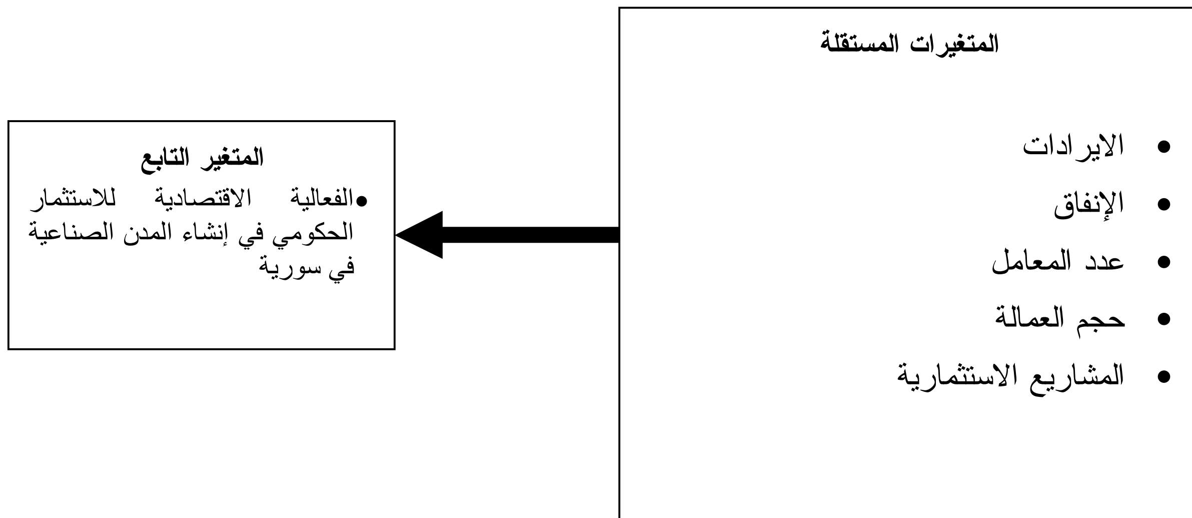
١- التعرف على مدى تأثر الفعالية الاقتصادية لإنشاء المدن الصناعية بواقع تنفيذ أعمال البنى التحتية فيها.

٢- التعرف على العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدن الصناعية السورية.

٣- التعرف على تأثير المؤشرات الاقتصادية: الإيرادات، وحجم الانفاق، وحجم الاستثمار، وتطور عدد المعامل (قيد الإنتاج، قيد البناء)، حجم العمالة على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المناطق الصناعية السورية.

٥. متغيرات البحث وعناصره:

يوضح الشكل الآتي المتغيرات المستقلة والتابعة:



٦. فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

١- تتأثر الفعالية الاقتصادية لإنشاء المدن الصناعية بواقع تنفيذ أعمال البنى التحتية فيها.

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدن الصناعية السورية.

٣- تؤثر المؤشرات الاقتصادية: الإيرادات، وحجم الانفاق، وحجم الاستثمار، وتطور عدد المعامل (قيد الإنتاج، قيد البناء)، حجم العمالة بشكل ايجابي على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المناطق الصناعية السورية.

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية في المؤشرات الاقتصادية: الإيرادات، وحجم الانفاق، وحجم الاستثمار، وتطور عدد المعامل (قيد الإنتاج، قيد البناء)، حجم العمالة.

٧. التعاريف الإجرائية:

المستثمر : Investor

وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يستثمر في سورية وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم (٨) لعام ٢٠٠٧ قانون الاستثمار[١].

---

[١] . المرسوم التشريعي رقم (٨) لعام ٢٠٠٧ قانون الاستثمار ، ص ١.

قرار الاستثمار : Investment Decision

اختيار الموجودات التي يتم إنفاق الأموال عليها. وتقسم هذه الموجودات إلى قسمين هي: موجودات طويلة الأجل (ثابتة) يكون مردودها على مدى سنوات عديدة في المستقبل، وموجودات قصيرة الأجل (متداولة)، وهي تلك الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقدية في خلال سنة واحدة، أي أنها تتمتع بسيولة عالية[١].

وبذلك تكون عملية اختيار الموجودات ذات شقين: الأول يتعلق بالاستثمارات الرأسمالية، والثاني: يتعلق بإدارة رأس المال العامل. ويتم تقييم قرار الاستثمار على أساس العائد المتوقع والمخاطرة المحتملة[٢].

محفظة الاستثمار : Investment portfolio

وهي توليفة أو تشكيلة الاستثمارات الرأسمالية للمنشأة[٣].

المدينة الصناعية : Industrial City

مساحة من الأرض مزودة بالخدمات والمرافق العامة الضرورية حيث تضم مجموعة من المصانع، وتقسم إلى مساحات صغيرة لإنشاء مصنع أو مشروع معين[٤].

٨. المجتمع والعينة:

أ. مجتمع الدراسة:

يتمثل المجتمع الإحصائي في بحثنا هذا " الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية في سورية " في قطاع المدن الصناعية في سورية.

ب. عينة الدراسة:

تتمثل العينة في دراسة المدن الصناعية الأربعة في سورية وهي :

١. المدينة الصناعية في حسياء (حمص).
٢. المدينة الصناعية في عدرا (دمشق).
٣. المدينة الصناعية الشيخ نجار (حلب).
٤. المدينة الصناعية في دير الزور (دير الزور).

---

[١] . خان ، محمد يونس ، هشام صالح غرايبة (١٩٩٥): **الإدارة المالية** ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، ص ٤.

[٢] . الزبيدي، حمزة (٢٠٠٤): **الإدارة المالية المتقدمة** ، مؤسسة الوراق ، عمان ، ص ٧٠.

[٣] . هندي ، منير ابراهيم (١٩٩٩): **الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، ط٤ ، ص ٤٥٤.

[٤] . التنير، سمير (١٩٩٧): **تصميم أولي للمجمع الصناعي** ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ص١٣.

حيث سيتم التعرف على واقع الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء هذه المدن من ناحية البنية التحتية ، وأهم المشاريع المنفذة فيها، وبعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بكل من الإيرادات والانفاق وتطور حجم الاستثمارات، وتطور عدد المعامل، وتطور حجم العمالة، وحجم الانفاق على تنفيذ البنية التحتية، والواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المنفذة فيها، وكيفية جذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

٩. منهج البحث :

اعتمدنا في تنفيذ هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في التعرف على واقع الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية السورية من ناحية البنية التحتية، وأهم المشاريع المنفذة فيها، وبعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بكل من الإيرادات والانفاق وتطور حجم الاستثمارات، وتطور عدد المعامل، وتطور حجم العمالة، وحجم الانفاق على تنفيذ البنية التحتية، والواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المنفذة فيها، وكيفية جذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

١٠. أسلوب جمع البيانات:

تم تجميع البيانات بأساليب مختلفة، ومن خلال أوضاع مختلفة، ومن مصادر مختلفة أيضاً. وتتضمن أساليب جمع البيانات في هذا البحث فيما يلي :

أ. التقارير والنشرات والدوريات والبحوث والمناقشات والقرارات المتعلقة بطبيعة عمل المدن الصناعية السورية والصادرة عن كل من وزارة الإدارة المحلية ، وزارة البيئة، وزارة الصناعة، وهيئة تخطيط الدولة.

ب. الأساليب الإلكترونية لجمع البيانات كالبريد الإلكتروني والإنترنيت ، لا سيما المواقع الالكترونية للمدن الصناعية السورية الأربع المدروسة.

ج. البحوث والدراسات السابقة التي تناولت دراستها الاستثمار والاستثمار الحكومي بشكل عام، والاستثمار في المدن الصناعية بشكل خاص.

١١. أسلوب تحليل البيانات :

يقصد بتحليل البيانات التعرف على البيانات، واختبار جودتها ومدى صحة الفروض التي وضعها الباحث. وهناك الكثير من الأساليب التي يمكن استخدامها لتحليل البيانات. وسيتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل وتفسير نتائج البحث، وباستخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية أهمها:

١. المخططات البيانية.

٢. معامل الارتباط بين حجم الاستثمارات وفرص العمل المحققة.

٣. المؤشرات الاقتصادية الخاصة بكل مدينة صناعية من حيث تطور الإيرادات السنوية والإنفاق على تنفيذ البنية التحتية، والإيرادات والنفقات التراكمية، وتطور حجم الاستثمارات الإجمالي، وعدد المعامل (التراكمي) قيد البناء وقيد الإنتاج، وتطور حجم العمالة.

١٢. محددات البحث:

تحدد الدراسة بالمجالات التالية:

المجال البشري: حيث سيتم تطبيق الدارسة على العاملين في المدن الصناعية في سورية دون سواها من حيث تطور حجم العمالة فيها.

المجال المكاني: ستقتصر الدراسة على المدن الصناعية السورية والواقعة في محافظات دمشق، حلب، حمص ،دير الزور.

المجال الزمني: تم الاعتماد على البيانات والأرقام المتعلقة بالمدن الصناعية السورية وخلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٠، والنص الأول من العام ٢٠١١.

المجال الموضوعي : تهتم الدراسة بموضوع الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية في سورية.

١٣. الدراسات السابقة:

١٣-١. الدراسات العربية:

١. دراسة الصليع (٢٠٠٤): المدن الصناعية وظائفها وخصائصها في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية[1].

تضمنت الدراسة عرض التطور التاريخي والتوزيع الجغرافي المكاني للمدن الصناعية في المملكة العربية السعودية ومقارنتها ببعض المدن الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الخصائص المكانية(الموضع والموقع الجغرافي) والوظيفية، والهيكلية وطبيعة استخدام الأرض في هذه المدن.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن هناك علاقات ارتباط قوية نسبياً بين الحجم السكاني للمدن وعدد المصانع التي تحتويها، وإن مساحة الأراضي المخصصة للمدن الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية صغيرة مقارنة بمساحة الأراضي المخصصة للمدن

---

[1] . الصليع، عبدالله بن حمد (٢٠٠٤): **المدن الصناعية: وظائفها وخصائصها في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية** ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد ١٦ ، العدد ٢، ص ص ٣٦٣- ٤٠٩.

الصناعية في المملكة العربية السعودية، وإن استخدام الأرض داخل المدن الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية يختلف عن ما هو موجود في المملكة العربية السعودية .

فنجد أن معظم الأراضي داخل المدن الصناعية في الولايات المتحدة تستخدم كمستودعات أو فروع لمصانع كبيرة تقع خارج المنطقة، بينما المدن الصناعية في المملكة تستغل في معظمها للمصانع ونادراً ما يوجد مستودع مقام على أرض لوحده.

٢. دراسة الفايدي (٢٠٠٤): التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات ودورها في توطن الصناعة[١].

تناولت الدراسة التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات ودورها في توطن الصناعة. وقد أظهرت وجوب الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التوزيع الجغرافي للمدن الصناعية بحيث يتسنى للمدن الصناعية أخذ نصيبها من التصنيع على مستوى الدولة.

وبينت الدراسة أن نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية تتركز في كل من إمارات دبي، وأبو ظبى، والشارقة، وعجمان. وأوصت الدراسة بأن تتبع الدولة سياسة معينة فيما يتعلق بإعادة توزيع بعض المنشآت الصناعية التي تتناسب نوعية نشاطها الصناعي بالمرونة في عملية التوطن الصناعي.

٣. دراسة قنطقجي (٢٠٠٣): تنظيم المدن الصناعية وإدارتها : المدن الصناعية صديقة البيئة[٢].

هدفت الدراسة لصياغة تنظيم للمدن الصناعية من رأس الهرم التنظيمي إلى الإدارات المباشرة لها. لذلك فإن ربط الهيئة العامة بأعلى المستويات الحكومية دليل على أهمية هذه المدن وحيويتها في تحريك السياسات العامة.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن إسناد إدارة هذه المدن إلى أشخاص غير مؤهلين علمياً ومهنياً وليس لديهم رؤى مستقبلية سيؤدي إلى نتائج كارثية على مستوى الصناعة. لذلك وحتى تحقق المدن الصناعية غايتها المنشودة يجب أن لا ندع البيروقراطية تحكمها لأن الحرفيين والصناعيين لا يفضلون الأعمال الورقية فهي لا تتناسب مهاراتهم وإبداعاتهم.

---

١. الفايدي، سيف سالم(٢٠٠٤): التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات ودورها في توطن الصناعة، رسائل جغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت.

٢. قنطقجي، سامر (٢٠٠٣): **تنظيم المدن الصناعية وإدارتها : المدن الصناعية صديقة البيئة** ، ورقة عمل قدمت كاقتراح لمجلس مدينة حماة ، تشرين الأول.

٤. دراسة الرشيد (٢٠٠٥): دور وزارة الإدارة المحلية والبيئية في تحسين أداء القطاع الصناعي (المدن الصناعية): المدينة الصناعية الشيخ نجار بحلب[١].

أوضحت الدراسة أن لوزارة الإدارة المحلية والبيئة دوراً هاماً ومتميزاً وفاعلاً في تحسين أداء القطاع الصناعي ، حيث قامت باختيار المواقع المناسبة للمدن الصناعية والمشاركة في أعمال اللجان المركزية والفرعية المشرفة عليها ، وإجراء الدراسات ووضع المخططات اللازمة للإشراف على تنفيذ المدن الصناعية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من معوقات الاستثمار في المدينة الصناعية الشيخ نجار بحلب كان أهمها :عدم توفر الخبرات العلمية والفنية المحلية المؤهلة لتصميم وتركيب محطات لمعالجة المياه الصناعية العادمة، والنقص الكبير في عدد العاملين في مديرية البيئة.

وقد أوصت الدراسة بإنشاء محطات معالجة فرعية لكل جزيرة فرعية من الصناعات المتماثلة، وربط المدينة الصناعية الشيخ نجار بشبكة الخطوط الحديدية ، وإقامة مدن صناعية جديدة في محافظة حلب لتأمين احتياجات التنمية الصناعية فيها ، وتعميم هذه التجربة في جميع المحافظات لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في سورية.

٥. أبو كرش، شريف (٢٠٠٦): المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية: واقع وطموحات[٢].

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظروف المدن والمناطق الصناعية في فلسطين وأوضاعها من حيث هيكليتها الحالية، والمشكلات التي تعترضها والسياسة العامة تجاهها، وذلك بهدف الإسهام في تقييم أداء هذه المدن والمناطق الصناعية والوصول إلى المقترحات الضرورية لتطوير أدائها.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها : أن البيئة غير مهيأة تماماً لاستغلال المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية بالكامل ،لأن هذا الأمر يرتبط بالبنية التحتية المؤهلة في البلد. وأوصت الدراسة على مدى أهمية وضع استراتيجية واضحة للمدن والمناطق الصناعية، وضرورة نشر الوعي وخلق الثقة لدى منظمات الأعمال باستخدام المدن الصناعية.

---

[١] . الرشيد ، أحمد (٢٠٠٥): **دور وزارة الإدارة المحلية و البيئية في تحسين أداء القطاع الصناعي (المدن الصناعية): المدينة الصناعية الشيخ نجار بحلب** ، المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار : من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية ، وزارة الصناعة ، ١٨- ١٩ /٥ / ٢٠٠٥.

[٢] . أبو كرش ، شريف (٢٠٠٦): **المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية : واقع وطموحات** ، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من ١٣ – ١٥ فبراير.

٦. دراسة القدرة (٢٠٠٧): أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل[١].

هدفت الدراسة لتحديد أثر الاستثمار في المدن الصناعية على توفير فرص العمل، والتعرف على المعوقات التي تواجه المستثمرين في المدن الصناعية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هي ضعف الحوافز المقدمة للمستثمرين سواء في مرحلة ما قبل الاستثمار أو بعد الاستثمار، وضعف المزايا والحقوق المقدمة للعاملين، وعدم رضا المستثمرين عن الأداء الإداري للمؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية.

١٣- ٢. الدراسات الأجنبية:

١. دراسة Cho (١٩٩٦): محددات أداء المدن الصناعية في كوريا[٢].

أظهرت الدراسة التي قام بها شوCho العوامل التي ساعدت على تطور المدن الصناعية ونموها ومنها: إمكانية الاتصال بالمدن الكبرى المجاورة للمدن الصناعية Accessibility، وكذلك الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة للأفراد، وأيضاً مقدار التحضر والتمدن في المناطق التي تنشأ فيها هذه المدن.

٢. دراسة Chein (١٩٩٧): تقييم تجربة تايوان في مدينة هسنشو Hsinchu الصناعية[٣].

تناولت الدراسة تحليل عوامل نجاح المدن الصناعية حيث درست تجربة تايوان في مدينة هسنشو الصناعية (HSIP)، وأوضحت مدى أهمية ودور الحكومة في تطور هذه المدينة الصناعية وخاصة صناعة الحاسب الآلي.

3. دراسة شاهين (١٩٩٩): المواقع الصناعية في سورية[٤].

تناولت الدراسة بالبحث المواقع الصناعية في سورية، حيث أكدت على أهمية المواقع الصناعية في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحالة المناطق الصناعية الموجودة، والخصائص العامة للبنية الصناعية والتركيب الهيكلي للإنتاج في قطاع المشرعات الصغيرة والمتوسطة والسياسات الصناعية الوطنية لتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

---

[١] . القدرة ، محمد مصطفى (٢٠٠٧): **أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل** ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة.

[2]. Cho .J.(1996): **the determinants of Rural Industrial Estate performance in Korea**, Review of Urban and Regional Development Studies, vol.8,No.1,PP.15-32.

[3].Chein, Lin-Yuan (1997): **Technopolis Development: An Assessment of the Hsinchu Experience** , International Planning Studies, Vol.2, NO.2, June , P. 257

[4]. Shahin , Barakat (1999): **Industrial sites in Syria** , Journal of economic cooperation among Islamic countries , Vol. 20 , No.1 , pp. 71-84

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تطور المناطق الصناعية يساعد في دمج المراكز الخدمية الخاصة ودعمها للصناعة في مجالات الاستشارة الهندسية والاقتصادية والفنية وإدارة وتدريب العمال وتعزيز رقابة الجودة بما فيها الاختبار والتحليل والبحث، بالإضافة إلى المعارض التسويقية والسلعية وتدعيم النظم المحوسبة وأدوات تشغيل البيانات التي تساعد المشروعات في اختيار التقانات المناسبة وتطوير انتاجها ونظم صيانتها.

٤. دراسة Deichmann وآخرون (٢٠٠٨): الموقع الصناعي في الدول النامية[1].

بالرغم من الدور المتناقص للقطاع الصناعي في الدول الصناعية ، إلا أنه يعد بمثابة محرك النمو الاقتصادي في معظم الدول النامية. هذا البحث يسلط الضوء على محددات الموقع الصناعي في الدول النامية، ويستخدم بيانات دقيقة في كل من الهند وأندونيسيا لتوضيح وتفسير الديناميات المكانية لنقل مواقع التصنيع من بين الكتل الحضرية .

وتؤكد النظرية والتطبيق العملي أن هناك منافع كبيرة من التكتل ، والسهولة في الوصول للأسواق، ووفرة في البنى التحتية في المدن الكبيرة التي تتميز بكثرة الإزدحام والأجور المرتفعة والأسعار العالية للأراضي.

لقد حاولت العديد من البلدان تشجيع المنشآت الصناعية لتحديد موقعها سواء أكان ذلك في المدن الثانوية، أو المناطق المتخلفة الأخرى، واقتراح دليل من أجل ذلك لتشجيع المنشآت الصناعية على القيام بذلك، وهنا يظهر تأثير قرارات الموقع بين المواقع المقارنة.
والنتيجة قد تكون لعبة ذات مجموع سلبي بين الأقاليم ونسب الضرائب المنخفضة وغير الكفوءة التي تمنع المصالح العامة من إعطاء التمويل الكافي.

ويميل الانتقال إلى أن تكون المواقع ضمن وبين التكتلات ضمن المدن الصغيرة أو المناطق المتخلفة بدلاً من المدن الكبيرة، بغض النظر عن إعطاء إعانات مالية، أو حتى إعفاءات ضريبية. ومن هنا يجب على صناع السياسة أن يركزوا على تطوير القوانين والتشريعات لجعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية.

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

١. تختص دراستنا بالفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية في سورية.
٢. تعتمد دراستنا على التحليل الكمي لواقع الاستثمار في المدن الصناعية السورية.

---

[1]. Deichmann , Uwe & others (2008): **industrial location in developing countries** , the World Bank research observer , Vol.23 , No. 2 , pp. 219- 246.

٣. تطبق الدراسة على المدن الصناعية السورية دون سواها والمقامة في كل من محافظة دمشق وحلب وحمص ودير الزور.

٤. تعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية أهمها تطور الإيرادات السنوية والإنفاق على تنفيذ البنية التحتية، والإيرادات والنفقات التراكمية، وتطور حجم الاستثمارات الإجمالي، وعدد المعامل (التراكمي) قيد البناء وقيد الإنتاج، وتطور حجم العمالة.

الفصل الأول

مفهوم الاستثمار ومناخه وأهميته في الصناعة السورية

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار ومناخه في سورية.

١. مفهوم الاستثمار وأهميته.

٢. المقومات الأساسية لقرار الاستثمار.

٣. مناخ الاستثمار وعوامل تشجيعه في سورية.

٤. التشريعات الناظمة للاستثمار في سورية.

٥. دور البنية التحتية في الاستثمار في سورية.

المبحث الثاني : الصناعة في سورية

١. مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية.

٢. تاريخ الصناعة في سورية.

٣. سمات الصناعة السورية.

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار ومناخه في سورية.

يعد الاستثمار قاطرة النمو الاقتصادي لأنه يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية في مختلف المجالات ويخلق فرص عمل جديدة. كما يوفر فوائض مالية للحكومة وللأفراد يتم عادة إعادة استعمالها بتأمين احتياجاتهم، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتوسيع الاستهلاك وتحسين مستوى معيشة المواطن.

١. مفهوم الاستثمار وأهميته:

وضع الاقتصاديون تعاريف متعددة للاستثمار Investment واختلفت درجة الأهمية التي أعطتها مدارس الفكر الاقتصادية للاستثمار بوصفه متغير اقتصادي. كما اختلفت التعاريف من حيث اتساع الاستثمار وشموله.

يرى الكينزيون أن الاستثمار جزء من الطلب الكلي والذي يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال التأثير على الطلب الفعّال الذي يعد من المحددات الأساسية لرفع مستوى الدخل القومي، ومن خلاله تستطيع الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية [١].

أما الكلاسيكيون فيعرون الاستثمار على أنه انتقال الملكية من شخص إلى آخر، وقيام المستثمر باستثمار أمواله لتحقيق ربح سواء أكان الاستثمار في أصول مادية أم مالية، حتى ولو كان لا يحقق أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد [٢].

ويمكن تعريف الاستثمار على أنه: " تخصيص الأموال لحيازة أصل أو أكثر خلال فترة زمنية مستقبلية ". وبناءً على هذا التعريف لا بد من دراسة العملية الاستثمارية التي تهتم بإدارة الأموال وتعظيم ثروة المستثمر [٣].

وجاء تعريف التقرير الاقتصادي العربي للاستثمار على أنه : " إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائداً التغير في المخزون " [٤]. حيث أن :

أ. إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، هو الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة زائداً الإضافات والتحسينات والتجديدات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء.

---

[1] . Keynes , John Neville (1917): **the Scope and Method of political economy** , (4th ed.), Batoche Books , Kitchener , 1999,p. 46

[٢] . المحجوب ، رفعت (١٩٧١): **الطلب الفعلي** ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ص١٢٤

[3] . Jones, Charles P. (1998): **Investments: analysis and Management**, (6th ed.), John Wiley & Sons, New York , p. 3

[٤] . صندوق النقد العربي (٢٠٠٨): **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، أبو ظبي ، ص ٢٥١

ب. التغير في المخزون، وهو صافي التغير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع تامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة في المخازن، أو في أماكن العمل في نهاية العام.

وعرّف قانون الاستثمار السوري الاستثمار على أنه: "إقامة المشاريع أو توسيعها أو تطويرها أو تحديثها " [1].

ويستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد ، وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها: الدخل والاستهلاك والادخار والاقتراض. وبذلك فإن الاستثمار هو: " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن [2]:

أ. القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

ب. النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

ج. المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها".

والاستثمار الحقيقي Real Investment ذو علاقة بالبيئة والطبيعة وله كيان مادي ملموس، بينما يتلخص الاستثمار المالي Financial Investment بأنه عبارة عن حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الناس . ويمكن تمثيل هذه الحقوق بأوراق تسمى الأصول المالية Financial Assets وهي عبارة عن وثائق أو مستندات تبرهن على حق حاملها بمطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها وعوائدها.

ومما سبق من تعاريف نلاحظ أن الاستثمار هو العملية التي إذا تمت بناء على التحليلات الدقيقة فلن تضمن الحفاظ على أصل المبلغ المستثمر فحسب ، بل وستدر عائداً كافياً أيضاً، وما عدا ذلك من عمليات لا تتوافر فيها هذه الشروط فتعد مضاربة. وهنا لا بد من ملاحظة التغيرات الجذرية التي طرأت على مصطلح المستثمر. لذا لا بد من التفكير بتعريف الاستثمار ومقارنته بعملية بيع عدد ضئيل من الأسهم يُقدم عليها شخص من العامة لا يتمتع بالخبرة

---

[1]. المرسوم التشريعي رقم (٨) لعام ٢٠٠٧ قانون الاستثمار ، ص ١.

[2]. رمضان ، زياد (٢٠٠٢): **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي** ، دار وائل ، عمان ، ط٢ ، ص ١٣.

اللازمة للقيام بذلك، بل ولا يمتلك حتى ما أقدم على بيعه، وكل ما يتسلح به هو قناعة شخصيته بأن بإمكانه إعادة شراء ما باعه لاحقاً بثمن بخس للغاية[١].

ويقول Graham, Benjamin قائلاً: " مما لا شك فيه أن هناك تشابه بين تجربة أولئك الذين تبنوا تطبيق أسلوب صيغ الاستثمار في أوائل الخمسينيات وأولئك الذين اتبعوا النسخة الميكانيكية من نظرية داو جونز قبل ذلك التاريخ بعشرين عاماً. ففي كلتا الحالتين حقق الأسلوب المتبع شعبيته في ذات اللحظة التي بُطُلت فيها فاعليته وقد مررنا بتجربة سببت لنا ذات الشعور بالإحباط في الأسلوب الخاص بالقيمة المركزية، الذي اتبعاه في تحديد مستويات البيع والشراء مع مؤشر داو جونز. وإن المستثمر الجاد لا يقتنع بأن تقلبات السوق المالية اليومية، أو حتى الشهرية تزيده غنىً أو فقراً "[٢].

وبذلك يمكننا استنتاج تعريف للاستثمار من التعاريف السابقة على أنه: "العملية أو النشاط الذي يؤدي إلى تكوين سلعة جديدة أو تسويق سلعة ناجمة عن توظيف الموارد خلال فترة من الزمن ".

وتعرّف إدارة الاستثمار investment Management على أنها: " القرار الأساسي الذي يتخذه أي فرد، أو الذي يجب أن يتخذه أي مستثمر سواء أكان من أجل إدارة استثماراته بنفسه أم بالاعتماد على شخص آخر "[٣].

أي أنها الإدارة المسؤولة عن استثمار الأموال بهدف الحصول على العوائد وزيادة ثروة المستثمر بوصفه تعويض عن تشغيل واستثمار أموال الغير في الأدوات الاستثمارية المتاحة. وتهتم إدارة الاستثمار بجميع أنواع وأشكال الاستثمارات سواء أكانت هذه الاستثمارات حقيقية أم مالية.

إن القرار الاستثماري يتوقف على مدى تقييم كل مستثمر للمخاطر التجارية وغير التجارية ومعرفة حجم العائد من المشروع الاستثماري في ظل هذه المخاطر القائمة والمحتملة. وبما أن المخاطر هي عدم انتظام العوائد، فالمستثمر لا يقرر الاستثمار في بلد إلا إذا توقع أن العائد أكبر من الفرصة المتاحة في أي بلد آخر[٤].

ونظراً لأهمية الاستثمار فإن خبراء التنمية لاقتصادية يرون أنه هو الشرط الأساس لتشغيل اليد العاملة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة للاقتصاد القومي. وأن التنمية

---

[١] . جراهام ، بنيامين (٢٠٠٨): **المستثمر الذكي** ، مكتبة جرير ، الرياض ، ط١ ، ص ٣٨.

[2] . Graham, Benjamin (2003): **the Intelligent Investor: a book of practical counsel**, Revised edition, Harper Business essentials ,p.259

[3] . Corrado, Charles J. & Bradford D. Jordon (2002): **Fundamentals of Investments: valuation and management**, Mc Graw- Hill Companies, Inc., New York , p. 55

[4] . Francis , Jack Clark (1993): **Management of Investments** , (3rd ed.), Mc Graw – Hill , Inc., Singapore, p.12

الاقتصادية تتطلب بناء الهياكل الأساسية للاقتصاد القومي كالطرق والجسور والمواصلات المختلفة وتدريب العمال والتعليم والصحة، وهي عوامل تتطلب إنفاقاً استثمارياً ضخماً لتنميتها. لذلك يمكن اعتبار الاستثمار جوهر عملية النمو الاقتصادي. ولا بد هنا من التمييز بين الاستثمار الفعلي والاستثمار المرغوب :

أ. الاستثمار الفعلي: هو الذي تحقق فعلاً.

ب. الاستثمار المرغوب : هو الذي نرغب بتحقيقه ونخطط له.

ولا بد من تساوي الاستثمار المحقق مع الاستثمار المرغوب حتى يكون المخزون الرأسمالي عند المستوى الذي ترغبه المنشأة[1].

إذ أن الاستثمار الأفضل بالنسبة إلى مستثمر فردي هو الذي يعطيه أعلى ما يمكن من الربح، أما بالنسبة إلى المجتمع ممثلاً بالدولة فإن الاستثمار الأفضل هو الذي يساهم أكثر في القيمة المضافة والعمالة والتصدير ، وهذا يستدعي وجود سياسة حكومية واضحة لتشجيع بعض الاستثمارات دون غيرها[2].

وتتكشف الأهمية الاقتصادية للاستثمار بوصفه متغيراً اقتصادياً كلياً يلعب دوراً هاماً في مسار النظام الاقتصادي وتطوره ديناميكياً على مدار الزمن، بما أنه وثيق الارتباط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدخل ومستوى التوظف . وتظهر أهمية الاستثمار من خلال علاقته بكل مما يلي [3]:

١. الاستثمار والابتكار :

إن الاستثمار في الأصول الرأسمالية هو الأسلوب العملي لتطبيق الاختراعات والانتقال به إلى مرحلة الابتكار. وفي الواقع هناك ثلاثة أنواع من الابتكارات هي:

أ. إنتاج سلعة جديدة لم تكن موجودة في السوق من قبل.

ب. إدخال أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة معينة.

ج. كشف مصدر جديد للمادة الأولية اللازمة لإنتاج سلعة معينة.

إن إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج، أو التحسينات الفنية يتطلب استخدام الاستثمارات في الأصول الرأسمالية، فهي لا تعد أن تكون الشكل المادي الذي تتخذه هذه الأساليب والتحسينات . فضلاً عن ذلك، فإنه قبل أن يتيسر إدخال أي تقدم فني، ومن ثم جني ثمار الأساليب الحديثة والتحسينات الفنية في الميادين الرئيسية للإنتاج، فلا بد من الاستثمار على

---

[1] . صقر ، محمد علي (٢٠٠٧): **التحليل الاقتصادي الكلي** ، منشورات جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ، ص١٤٨

[2]. الرداوي ، تيسير (٢٠٠١) : **السياسات المحفزة للاستثمار في سورية** ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية .

[3] . عمر ، حسين (٢٠٠٠): **الاستثمار والعولمة** ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ط١، ص ٦٢.

نطاق واسع في الصناعات الأساسية التي لا غنى عنها في النهوض بالصناعات الأخرى. أي ما يطلق عليها البنية الأساسية أو الهياكل الأساسية للمجتمع، ومثال ذلك تعبيد الطرق، والقوى المحركة، ووسائل الري والصرف ، ووسائل النقل والاتصالات والمواصلات وغيرها[1].

٢. الاستثمار والحركة التراكمية :

إن الاستثمار هو دافع قوي للحركة التراكمية للنشاط الاقتصادي صعوداً أو هبوطاً، أو بالأحرى إبراز فكرة الربط بين مضاعف الاستثمار والمعجل والتفاعل بينهما في مسار هذه الحركة التراكمية. وللاستثمار تأثيرات مضاعفة على الدخل القومي، بمعنى أن كل تغير في الاستثمار يؤدي إلى تغير في الدخل بنسبة أكبر، وهذا هو جوهر فكرة مضاعف الاستثمار كسلاح ذي حدين قد يؤدي أحياناً إلى ارتفاع مضاعف في مستوى الدخل. وقد يؤدي في أحيان أخرى إلى انخفاض مضاعف في مستوى الدخل .

وقد يكون الوضع معكوساً فينقلب السبب إلى نتيجة، وتنقلب النتيجة إلى سبب. بمعنى أن أي تغير في رقم المبيعات من السلع الاستهلاكية، وبالتالي أي تغير في مستوى الدخل يؤدي إلى تغير في مستوى الاستثمار بنسبة أكبر، وهذا هو جوهر فكرة المعجل المسمى أيضاً كسلاح ذي حدين هو الآخر يؤدي أحياناً إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار. وقد يؤدي في أحيان أخرى إلى نقص مضاعف في الاستثمار[2].

٣. الاستثمار والنمو الاقتصادي :

إن ثمة علاقة واضحة بين قيمة الإنتاج الكلي (قيمة المنتجات النهائية مضافاً إليها قيمة المنتجات الوسيطة) وبين القيمة المضافة الكلية (وتعادل قيمة المنتجات النهائية فقط)، وهذه القيمة المضافة الكلية هي التي تمثل مجموع الأنصبة الموزعة على أصحاب عناصر الإنتاج، أي أنها تمثل الدخل الكلي. وبعبارة أخرى: إن القيمة المضافة أو الدخل هي جزء من قيمة الإنتاج الكلي.

وفي ضوء ذلك ، فإن أي زيادة مستهدفة في الدخل الكلي بمعدلات معينة لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلي بمعدلات مناظرة، ولكن قيمة هذا الإنتاج الكلي لا يمكن أن تزيد بمعدلات مناظرة للزيادة في القيمة المضافة أو الدخل إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني، أي بزيادة مناظرة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في كمية الإنتاج وقيمته. ومن هنا ندرك الأهمية البالغة لرقم الاستثمار العيني باعتباره مفتاح الموقف في تحقيق أي معدل

---

1. Yates, Barbara M. (1998): **the effects of management control mechanisms on firms level capital equipment investment** , Managerial Finance , Vol.24 , No.2 , pp. 44- 58.
2. Al-Darayseh , Musa (2000): **Reliability in Income Numbers for Investment Decision: The Case of the Istanbul Stock Market,** Managerial finance , Vol.26, No.12 , pp. 26 – 31.

سريع للنمو الاقتصادي في ضوء هذه العلاقة الثلاثية بين ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية هي قيمة الإنتاج الكلي، والقيمة المضافة، وقيمة الاستثمار العيني[1].

ويعد ساموبلسون أن الاستثمار يلعب دورين مهمين في الاقتصاد الكلي أولهما أن الاستثمار يعد أحد المكونات الكبرى والمتقلبة للإنفاق، فقد يكون للتغيرات الحادة فيه تأثير كبير على مجمل الطلب، وهذا بدوره يؤثر على المخرجات والعمالة. هذا بالإضافة إلى أنه يقود إلى تكوين رأس المال، والإضافة لما هو قائم من أبنية يزيد من إمكانيات الإنتاج للبلد، ويعزز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل .

وهكذا يلعب الاستثمار دوراً مزدوجاً يؤثر على المخرجات في المدى القصير من خلال تأثيره على مجمل الطلب. ويؤثر على نمو المخرجات في الأجل الطويل من خلال تأثيره على التكوين الرأسمالي وإمكانيات الإنتاج على مجمل العرض[2].

٢. المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:

يقوم القرار الاستثماري الناجح على ثلاث مقومات أساسية هي [3]:

١. تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار.

٢. الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار.

٣. مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

وتختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية. وتتمثل أولويات المستثمر بما يعرف بمنحنى تفضيله الاستثماري Investor preference curve [4]. والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الأساسية الثلاثة التالية[5]:

أ. الربحية profitability.

ب. السيولة Liquidity .

ج. الأمان Safety.

---

[1] . Ferraro , Steven R. (2000): **The Investment Value of Analysts' Recommendations: Evidence From the Dartboard Contest,** Managerial Finance , Vol.26 , No.6 , pp. 36- 47.

[2] . ساموبلسون ، بول . آ وآخرون (٢٠٠١) : **الاقتصاد** ، ترجمة : هشام عبدالله ، مراجعة : أسامة الدباغ ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان، ص ٤٦٦.

[3]. مطر ، محمد ، فايز تيم (٢٠٠٥): **إدارة المحافظ الاستثمارية** ، دار وائل ، عمان ، ط١ ، ص ١٩

[4] . قاسم، عبد الرزاق، أحمد العلي (٢٠١٠):**إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية،** منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص ١٩.

[5] . مطر ، محمد (١٩٩٩): **إدارة الاستثمارات : الإطار النظري والتطبيقات العملية** ، مؤسسة الوراق ، عمان ، ط٢، ص ٢٩

ويعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة. بينما يعبر عن ميله تجاه العنصرين الآخرين (السيولة– الأمان) بالمخاطرة التي يكون مستعداً لقبولها في نطاق العائد على الاستثمار الذي يتوقعه. ويفترض في متخذ القرار الاستثماري الرشيد مراعاة أمرين:

الأول : أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار، والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي [١]:

أ. تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.

ب. تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار.

ج. تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة Critical Factors في القرار.

د. تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.

ه. اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

والثاني فهو أنه يجدر بمتخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ أو المعايير في اتخاذ قراره . ومن أهم هذه المبادئ ما يلي [٢]:

١. **مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:** أي يجب على متخذ القرار الاستثماري أمن يراعي هذه الحقيقة، وذلك باختيار ما يناسب الاستثمار ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار الأداة الاستثمارية التي تتفق مع استراتيجيته في الاستثمار، بدلاً من أن يوجه مدخراته لأول فرصة استثمارية تلوح له. وكلما زادت الفرص الاستثمارية المتاحة تتوفر لمتخذ القرار الاستثماري مرونة أكبر في اتخاذ القرار الناجح الذي يحققه أهدافه.

٢. **مبدأ الخبرة والتأهيل** : أي أن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل فئات المستثمرين. ففي واقع الحال توجد فئة من الأفراد ممن لديهم فوائض نقدية يرغبون في استثمارها لكنهم لا يمتلكون الدراية والخبرة الكافيتين لاختيار الأداة الاستثمارية المناسبة[٣].

٣. **مبدأ الملاءمة** : يطبق المستثمر هذا المبدأ في الواقع العملي عندما يقوم باختيار المجال الاستثماري المناسب، ثم الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال ما من بين مجالات وأدوات الاستثمار المتعددة المتاحة له.

---

[1] . Chowdhury , M. Abdul Mannan (1999): **Resource Allocation, Investment Decision and Economic Welfare: Capitalism, Socialism and Islam ,** Managerial finance , Vol.25, No.5 , pp. 34 – 51.

[٢]. مطر ، محمد ، فايز تيم (٢٠٠٥): **إدارة المحافظ الاستثمارية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢

[٣] . كداوي، طلال (٢٠٠٨): **تقييم القرارات الاستثمارية** ، دار اليازوري ، عمان، ص ١٩.

٤. **مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:** وهذا يعني أن كل مستثمر يحدد غالباً العائد على الاستثمار الذي يطمح إلى تحقيقه من استثماراته وذلك في ضوء الأهداف. ولتحديد هذا العائد يجب خصم التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري بموجب معدل خصم يعادل العائد المستهدف، وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات. فإذا كان صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة موجباً يعتبر الاستثمار مجدياً ، أما إذا كان سالباً فيعتبر الاستثمار غير مجدٍ[١].

إن هدف الاستثمار بالنسبة للمستثمر الفرد هو تحقيق أعلى ربح ممكن بالدرجة الأولى. وتختلف دوافع الاستثمار حسب طبيعة المستثمر. علاوة على ذلك، إن الاستثمار هو الاستعداد لتحمل درجة المخاطر بما يتناسب مع العائد المطلوب. وتختلف درجة المخاطر التي يقبلها المستثمر للحصول على العائد المطلوب حسب طبيعة المستثمر.

فالمستثمر المحافظ هدفه الحصول على العائد المطلوب بدون أية مخاطرة. أما المستثمر الرشيد فيسعى لتحقيق الموازنة بين العائد والمخاطرة. في حين يقبل المستثمر المضارب بأقصى درجات المخاطر المدروسة للحصول غلى الربح[٢].

بينما يكون الاستثمار من قبل الحكومة لدوافع اقتصادية تتعلق بالتنمية الاقتصادية، وتحسين مستوى معيشة المواطن، وأهداف سياسية ، وتحقيق الأمن والاستقرار الذي يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية. إضافة إلى الدوافع الاجتماعية والتقليل من الفوارق الطبقية وتوفير الخدمات بأسعار معقولة[٣].

٣. مناخ الاستثمار وعوامل تشجيعه في سورية:

يمكن تعريف مناخ الاستثمار بأنه: " مجموع الأوضاع واللوائح المكونة للبيئة الذي تتم فيها العملية الاستثمارية ومدى تأثيرها في المشاريع الاستثمارية وحركة البيئة الاستثمارية أيضاً " [٤] .

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه: "مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوطنه، وتوفير هذا المناخ يقوم بصورة أساسية على آلية من الشروط الموضوعية والذاتية، أي على الأوضاع السياسية والاقتصادية والخصائص الجغرافية والديموغرافية وطبيعة السوق

---

[1] . Abraham, Abraham (2001): **Analysis of Diversification Benefits of Investing in the Emerging Gulf Equity Markets ,** Managerial finance , Vol.27 , No.10/11 , pp. 47 – 57.

[٢] . آل شبيب ، دريد كامل(٢٠٠٨): **الاستثمار والتحليل الاستثماري** ، دار اليازوري ، عمان ، ط١ ، ص ٢٩.

[٣] . العاقل ، محمد (١٩٨٣): **مبادئ الاستثمار** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص١٧

[٤]. البري ، محمد بن عبد الله ، عادل حبيب ابراهيم (٢٠٠٢): **تفعيل الاستثمار في الوطن العربي من خلال رأس المال الوطني ،** مؤتمر تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٢/١٨/١٦، القاهرة ، ص٨

السائد في الدولة وآلياته، والنظام القانوني ومدى وضوحه واتساقه وثباته وتوازنه، وهي عناصر متداخلة، تؤثر وتتأثر ببعضها البعض وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له"[١].

هذا وإن التغيرات والتطورات السريعة في العالم وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي جعلت العالم يسير بشكل متسارع من أجل تحقيق مناخ استثماري يستند على السهولة في أداء الأعمال من جانب الطلب الفعّال ،ودراسة درجة المخاطرة المرتبطة به [٢].

ولا بد من الحرص الشديد على الترويج للاستثمار من خلال التعريف بمناخ الاستثمار وبالفرص الاستثمارية المتاحة في سورية وبالمزايا والحوافز المتوفرة عبر عقد اللقاءات، والمؤتمرات وتنظيم المعارض.

ولكن من الملاحظ أن الدول العربية تقوم بالترويج لفرص الاستثمار فيها كل منها على حدة مما خلق جواً من التنافس فيما بينها، ولم يتم إيجاد آلية للتنسيق فيما بينها للترويج للمنطقة العربية كإقليم واحد من خلال تبادل المعلومات والخبرات والترويج للمشروعات العربية المشتركة[٣].

هذا إلى جانب ما تتميز به بيئة الاستثمار من الدرجة المرتفعة لحالة عدم التأكد والتي ازدادت في السنوات الأخيرة والتي تعود في أغلب الأحيان إلى عدم دقة توقعات المستثمرين، وأن هناك العديد من الأحداث غير المتوقعة سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، إلا أنها تؤثر بمجملها على بيئة ومناخ الاستثمار. لذا لابد من فهم المبادئ الأساسية التي تحكم عملية الاستثمار، بالإضافة إلى الاعتماد على الأدوات الحديثة في مجال اتخاذ قرارات الاستثمار[٤].

لقد شهدت السنوات القليلة الأخيرة سلسلة من التحديثات الاقتصادية والإدارية والتشريعية بهدف تعزيز دور سورية كبيئة أعمال جاذبة للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي على ملتقى القارات الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا) وعلى ممرات التجارة الدولية متعددة الوسائط بين الشرق والغرب، ومن توفر فرص استثمارية كبيرة في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والعقارات والنقل والخدمات.

---

[١] . مركز المعلومات القومي(١٩٩٨): **الكتاب الاستراتيجي السنوي ١٩٩٧-١٩٩٨** ، ص٥٧١.

[2].Whman P. & Mark Baimbridge(2006) : **Labour Market Flexibility and Foreign Direct Investment**, Employment Mark analysis and Research, Department of Trade and Industry, UK, PP.68

[٣] . شلغوم، عميروش (٢٠٠٩): **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: الاقتصاد الجزائري أنموذجاً ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣.**

[٤] . الحناوي ، محمد ، نهال فريد مصطفى (٢٠١٠): **مبادئ وأساسيات الاستثمار** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ص ٢٩.

وتركز العمل على تبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملات الاستثمار، وتعزيز جهود الترويج للاستثمارات وللقطاعات الواعدة في سورية، وذلك من خلال مجموعة علاقات متشابكة بين القطاعين العام والخاص بهدف استقطاب وجذب الأموال السورية المغتربة . ومن أهم عوامل تشجيع الاستثمار في سورية ما يلي [١]:

١. الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية الذي يشكل ملتقى القارات الثلاث.
٢. الاستقرار السياسي والأمني.
٣. الالتزام بالتوجه المتأني نحو اقتصاد السوق الاجتماعي .
٤. محدودية المديونية الخارجية .
٥. استقرار سعر صرف الليرة السورية منذ عام ١٩٩٠ .
٦. امتلاك سورية لاحتياطي كبير ومتنوع من النقد الأجنبي .
٧. انخفاض معدلات التضخم .
٨. توفر وتنوع الموارد الطبيعية .
٩. انخفاض تكاليف الانتاج .
١٠. توفر الموارد البشرية المؤهلة .
١١. بنية تحتية ذات مستوى مقبول .
١٢. نفاذ إلى أسواق عربية وعالمية .
١٣. توفر مدن صناعية ومناطق صناعية مجهزة بالبنية التحتية اللازمة.
١٤. مؤشر متوسط للتنمية البشرية .
١٥. مزايا وإعفاءات وتسهيلات خاصة للمشاريع الاستثمارية .
١٦. الاتفاقيات العربية والدولية لتوفير الضمانات لرأس المال الأجنبي .
١٧. قوة الاقتصاد السوري بشكل عام .

كما أطلقت مجموعة من الحوافز التي تشجع الاستثمار في القطاعات الواعدة في سورية، حيث صدر العديد من القوانين لتحديث الإطار التشريعي والقانوني الخاص بالعملية الاستثمارية في سورية من أجل توفير البيئة الملائمة للمستثمرين لجهة الاستقرار النقدي وتسهيل أداء الأعمال وتخفيض كلفة إنجاز المعاملات بالسرعة الكلية .

وخلال السنوات العشر السابقة تحققت حزمة من التغيرات الهامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بهدف مواكبة اندماج سورية في الاقتصاد العالمي ضمن رؤية واضحة المعالم، واثقة الخطى، محددة الوتيرة، تجلت باختيار مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي كمنهج

---

[١] . هيئة الاستثمار السورية (٢٠١٠): **تقرير الاستثمار الرابع لعام ٢٠٠٩ في سورية** ، دمشق ، ص ٢٠.

اقتصادي للإصلاح ودعم مسيرة التحديث والتطوير من خلال علاقة تشاركية وطيدة مع القطاع الخاص واستقطاب للمستثمرين والمغتربين من بلاد الاغتراب .

ومن ضمن الخطوات الحثيثة التي قامت بها الحكومة السورية في مجال تطوير الأعمال، وتعزيز مناخ الاستثمار فيها كان إنشاء المناطق الحرة وإحداث المدن الصناعية في كل من ريف دمشق (عدرا) وحمص (حسياء) وحلب (الشيخ نجار).

وبنظرة سريعة على التطورات التي حدثت منذ عام ٢٠٠٠ نجد أن البيئة الاستثمارية السورية في تحسن مستمر، وذلك حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي كازدياد معدلات النمو وغياب الضغوط التضخمية الركودية وتحقيق معدلات مقبولة لموازين التجارة الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ازدياد في الاحتياطي النقدي للعملة الصعبة وتنوعها بالاعتماد على سلة العملات. وكذلك فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأميركي مع تحقيق استقرار في سعر الصرف، وتحييد البيئة المالية والمصرفية عن ارتدادات الأزمات المالية والعالمية.

هذا وبدأت سورية بخطوات كبيرة على طريق تحرير الاقتصاد من خلال الدخول في (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، إضافة إلى إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية .

كما عكس انعقاد المؤتمرات الحكومية في جميع المجالات مناخاً إيجابياً بهدف مناقشة العقبات التي تواجهها كافة القطاعات، والتي أسهمت في دعم مسيرة الإصلاح التشريعي والقانوني عبر إصدار مجموعة من القوانين الجديدة وتحديث التشريعات القديمة وإيجاد المؤسسات اللازمة لتطوير التشريعات والتدابير التنظيمية. ومن أهم القرارات والقوانين الصادرة لتطوير البيئة التشريعية [1]:

١. قرار توحيد سعر الصرف الذي تطبقه سورية على المستوردات والذي كان موزعاً على ثلاثة أسعار، وتخفيض معدلات الفائدة الداخلية مرتين خلال عام ٢٠٠٤ ، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٨١ والسماح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية.
٢. إنشاء محكمة بداية مدنية عام ٢٠٠٤ في كل المحافظات مهمتها النظر في الدعاوى المتعلقة بالنزاعات الناشئة عن قانون الاستثمار ،وقد وجهت هذه المحاكم بأن تفصل بالدعاوى من غير تأخير.
٣. صدور القانون رقم /٢٣/ لعام ٢٠٠٠ الخاص بإحداث "مجلس النقد والتسليف" للإشراف على الأمور النقدية والأنظمة المصرفية.

---

[1] . هيئة الاستثمار السورية (٢٠١٠): **تقرير الاستثمار الرابع لعام ٢٠٠٩ في سورية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣.

٤. صدور القانون رقم /٢٨/ لعام٢٠٠١ الخاص بإحداث المصارف الخاصة.
٥. صدور القانون رقم /٢٩/ لعام ٢٠٠١ الخاص بالسرية المصرفية.
٦. إلغاء المرسوم رقم /٣٣/ لعام ٢٠٠٣ والقانون/٢٤/ لعام ١٩٨٦ وتعديلاته الواردة في القانون/٦/ لعام ٢٠٠٠ . وهما القانونان اللذان كانا يقيدان التعامل بالعملات الأجنبية حيث كان هذا الأمر من أهم العقبات التي واجهت الاستثمار الأجنبي في سورية سابقاً.
٧. صدور القانون رقم /٥٩/ لعام ٢٠٠٣ الخاص بإحداث هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (ACML).
٨. صدور المرسوم التشريعي رقم /٥٧/ لعام ٢٠٠٤ الخاص بإحداث المدن الصناعية .
٩. صدور القانون رقم /٥/ لعام ٢٠٠٥ المتعلق بموافقة سورية على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الارهاب.
١٠. صدور المرسوم التشريعي رقم /٣٥/ لعام ٢٠٠٥ الذي سمح بإقامة المصارف الاسلامية في سورية.
١١. صدور المرسوم رقم /٤٦/ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالاستثمار في قطاع التأمين.
١٢. صدور القانون رقم /٢٥/ لعام ٢٠٠٦ المتضمن الخطة الخمسية العاشرة بأهدافها الطموحة.
١٣. صدور المرسوم رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦ المتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ والذي هدف إلى تخفيض في معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات مشجعة.
١٤. صدور المرسوم التشريعي رقم /٥٥/ لعام ٢٠٠٦ المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.
١٥. صدور المرسوم التشريعي رقم /٦٠/ لعام ٢٠٠٧ المتضمن إحداث سوق الأوراق المالية الحكومية.
١٦. صدور المرسوم التشريعي رقم /٦١/ لعام ٢٠٠٧ المتضمن السماح للشركات بالاندماج بعد إعادة تقويم موجوداتها الثابتة.
١٧. صدور المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ الخاص بتشجيع الاستثمار.
١٨. صدور المرسوم التشريعي رقم /٩/ لعام ٢٠٠٧ المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية.
١٩. صدور القانون رقم /٩/ لعام ٢٠٠٧ المتضمن تصديق اتفاقية تأسيس الشركة السورية القطرية القابضة.
٢٠. صدور القانون رقم /٣٢/ لعام ٢٠٠٧ الذي سمح للمستثمرين غير السوريين أصحاب المشاريع المشمولة بأحكام القانون /٢١/لعام ١٩٥٨ في المدن الصناعية بتمليك

واستئجار أراضي العقارات اللازمة لمشروعاتهم لمساحة تزيد عن سقف الملكية المحدد شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع .

٢١. صدور قانون التجارة رقم /٣٦/ لعام ٢٠٠٧ الذي ألغى المرسوم رقم /١٤٩/ لعام ١٩٤٩ وتعديلاته.

٢٢. صدور القانون رقم /٤١/ لعام ٢٠٠٧ المتضمن إحداث هيئة عامة للضرائب والرسوم.

٢٣. صدور القانون رقم /١٥/ لعام ٢٠٠٨ الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري.

٢٤. صدور قانون الشركات الجديد رقم /٣/لعام ٢٠٠٨ .

٢٥. الانضمام إلى معاهدة لاهاي بشأن التسجيل الدولي للنماذج الصناعية .

٢٦. صدور قانون حماية المنتج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسة الضارة في التجارة الدولية .

٢٧. صدور فانون حماية العلامة الفارقة والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية.

هذا وقد صدرت مجموعة من القوانين والقرارات على مستوى السياسة المالية. ومجموعة أخرى من الانجازات والتعديلات القانونية على مستوى السياسة النقدية والتحرير المالي. كما عمل مصرف سورية المركزي خلال الفترة الماضية على إصدار مجموعة من القرارات والأنظمة بهدف خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات .

وقد ساهم مصرف سورية المركزي – وعلى أكثر من صعيد – في تعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار، وذلك من خلال تحفيز القطاع المصرفي على التوسع في منح التمويل للمشاريع الاستثمارية سواء بالليرة السورية أم بالقطع الأجنبي، إلى جانب تخفيف قيود القطع الأجنبي إلى أدنى الحدود وتحرير معاملات الحساب الجاري، مما سيكون له أثر كبير على جذب الاستثمار نتيجة الثقة التي يولدها هذا التحرير لدى المستثمرين بقوة الاقتصاد الوطني، وقدرته على المحافظة على القيمة المستقرة للعملة الوطنية مع مزيد من الانفتاح على العالم الخارجي .

ويسعى مصرف سورية المركزي خلال المرحلة المقبلة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للبدء بهذا التحرير، مع الأخذ بالاعتبار الحرية النسبية التي منحتها القرارات والقوانين الحالية الخاصة بالاستثمار لتحويل رؤوس الأموال والعوائد والفوائد المتولدة عنها إلى الخارج، وذلك في إطار متوازن يضمن التخفيف من الآثار السلبية المحتملة لمثل هذا

التحرير على الاقتصاد الوطني، وقد تم القيام بإصلاحات عديدة في مجال تحرير التجارة وتشجيع الصادرات كان أهمها[١]:

أ. تأسيس المجلس الأعلى للتصدير.

ب. إنشاء هيئة تنمية وترويج الصادرات.

ت. تأسيس اتحاد المصدرين.

ث. إلغاء الحصر وقيد العمولة على جميع المستوردات للمؤسسات الحكومية الحصرية.

ج. إحداث صندوق تنمية الصادرات.

ح. توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية (تركيا، تونس، اليمن، مصر، إيران، الصين، الأردن، وبلدان مجلس التعاون الخليجي.....الخ) وتشكيل أو تفعيل المجالس واللجان العليا المشتركة مع العديد من الدول.

خ. كما خطط لإقامة منطقة اقتصادية خاصة في سهل الغاب تقوم باستثمار وإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية ذات الكفاءة والميزة التنافسية.

٤. التشريعات الناظمة للاستثمار في سورية:

بلغ عدد القوانين والتشريعات والقرارات التي تحكم سياسات الاستثمار والترخيص والحوافز الاستثمارية في سورية / ١٤ / نصاً وهي :

١. القانون رقم / ٤٧ / لعام ١٩٥٢ الخاص بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.
٢. المرسوم رقم / ١٠٣/ لعام ١٩٥٢ الخاص بالإعفاءات المالية للمشاريع الصناعية.
٣. القانون رقم / ٢١ / لعام ١٩٨٥.
٤. المرسوم رقم / ١٠ / لعام ١٩٨٦ الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.
٥. النظام الذي تعتمده وزارة النفط في منح الاستثمارات للشركات النفطية.
٦. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم / ١٨٦ / لعام ١٩٨٥ الخاص بالاستثمار السياحي.
٧. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم / ١٩٨ / لعام ١٩٨٧ الخاص بالاستثمار السياحي.
٨. قانون مجلس النقد والتسليف القاضي بترخيص المصارف الخاصة.
٩. القرارات الناظمة لترخيص مشاريع قطاع النقل.
١٠. المرسوم التشريعي رقم / ٣٦ / لعام ٢٠٠١ القاضي بترخيص الجامعات الخاصة.
١١. قرارات وزارة التربية القاضية بترخيص المدارس الخاصة.
١٢. قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة الخاص بالاستثمار في المناطق الحرة.

---

[١] . هيئة الاستثمار السورية (٢٠١٠): **تقرير الاستثمار الرابع لعام ٢٠٠٩ في سورية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨.

١٣. المرسوم التشريعي رقم / ٨ / لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار.

١٤. القانون رقم / ١٥ / لعام ٢٠٠٨ الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري.

أما الحوافز الضريبية المقدمة وفق أحكام مرسوم تشجيع الاستثمار رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ :

نص المرسوم التشريعي رقم / ٨ / لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار على خضوع المشاريع الاستثمارية المشملة لمبدأ الحسم الضريبي الديناميكي عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم / ٥١ / لعام ٢٠٠٦ لضريبة الدخل وفق ما يلي :

١. يصل أقصى معدل ضريبي للمشاريع بشكل عام في أعلى شرائحه إلى ٢٨ % على الأرباح الصافية.

٢. الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن ٥٠ % فمعدلها الضريبي ١٤ %.

٣. المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار معدلها الضريبي ٢٢ %، ويخفض هذا المعدل وفق الأسس التالية:

- درجتان للمنشآت الصناعية المقامة في المحافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة، إدلب ، السويداء، درعا، القنيطرة).
- درجة واحدة للمنشآت الصناعية التي تستخدم ٢٥ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالـتأمينات الاجتماعية.
- درجتان للمنشآت الصناعية التي تستخدم ٧٥ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالـتأمينات الاجتماعية.
- ثلاث درجات للمنشآت الصناعية التي تستخدم ١٥٠ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالـتأمينات الاجتماعية.
- درجة واحدة بالنسبة للمنشآت المقامة ضمن المدن الصناعية.
- درجتان للمشاريع الصناعية المرخصة بأحكام المرسوم رقم / ٨ / لعام ٢٠٠٧ في مدينة حسياء ودير الزور الصناعيتين.
- درجتان لمشاريع محطات توليد الكهرباء ، مشاريع مصادر الطاقة البديلة ، مصانع الأسمدة.
- درجتان في ضوء توفر أي من الأسس الآتية :

أ. المشاريع الصناعية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المحلية.

ب. المشاريع الصناعية التي توفر في استهلاك الطاقة.

ج. المشاريع الصناعية التي تستخدم أدوات ووسائل وآلات تحافظ على البيئة وتمنع التلوث البيئي.

د. المشاريع الصناعية التي تقوم بتصدير ٥٠ % من إنتاجها.

- درجتان للمشاريع الاستثمارية المرخصة بأحكام المرسوم رقم / ٨ / لعام ٢٠٠٧ في المنطقة الشرقية التي تضم محافظات (الرقة ، دير الزور ، الحسكة).

ويعد الترويج للاستثمار من الأمور الهامة من أجل التعريف بمناخ الاستثمار الموجود في سورية، ومقدار التسهيلات المقدمة للمستثمر. وقد قامت سورية بجهود حثيثة في الحملات الإعلامية والترويجية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال المعارض المحلية والدولية والمؤتمرات والندوات والمحاضرات في عام ٢٠٠٥ . وشاركت في عام ٢٠٠٤ ب٥٤ معرضاً في عدة دول عربية وأجنبية، ونظمت ٣ فعاليات ترويجية محلية في عام ٢٠٠٥ و٧ فعاليات في عام ٢٠٠٦ و١٦ فعالية في عام ٢٠٠٧[١].

ومع ذلك لم تستطع سورية أن تحقق تقدم في مجال الكفاية التسويقية للشركات. وجذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التقانة، الأمر الذي يستدعي العمل أكثر على تطوير الجهود في هذا المجال.[٢]

٥. دور البنية التحتية في الاستثمار في سورية :

انطلاقاً من الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة بالتنمية الاقتصادية والبشرية من خلال التركيز على التنمية المستدامة لتخفيف الفقر تبرز أهمية القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل متوازن في محاولة للنهوض الاقتصادي المتكامل.

وتعمل خدمات البنية التحتية على تحسين النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل مباشر، حيث تساهم في تحسين حالة الأسر المعيشية من خلال تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنقل والطاقة، مما ينعكس ايجابياً على إنتاجية الفرد من جهة، ويساهم في خفض تكاليف الإنتاج وتسهيل عملية التسويق عبر الاستفادة من خدمات الاتصالات والنقل من جهة أخرى، الأمر الذي يحسن من ظروف المنافسة وبالتالي يحفز النمو الاقتصادي والبشري على المستوى الوطني.

وتلعب البنية التحتية دوراً هاماً في جذب الاستثمارات . ويختلف هذا الدور من دولة إلى أخرى في مجالات المياه والكهرباء والاتصالات والطرق والموانئ والمدن الصناعية .

ويبرز دور البنية التحتية والتقانية في دعم المناخ الاستثماري بوصفها إحدى صلات الوصل بين المشاريع ومموليها والمستهلكين من خلال دورها في تنمية وتطوير السوق

[١] . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠٠٧): **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، الكويت.

[٢] . هيئة الاستثمار السورية (٢٠١٠): **تقرير الاستثمار الرابع لعام ٢٠٠٩ في سورية** ، دمشق.

المساعدة في تقسيم الأعمال، ودعم استخدام التقانة وتقديم الخدمات. إضافة لمساهمتها في تحديد الملامح العامة للمشاريع العاملة بها[1] .

لقد أظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية وجود علاقة قوية بين المشاريع المنفذة في مجال البنية التحتية والإنتاجية، ومن ثم الاستثمارات المنتجة من خلال تفضيل المستثمر للبنية التحتية بشكل أكبر من الإعفاءات. وإن انخفاض مستوى الخدمات في المناطق يرفع من تكلفة الاستثمار على وجه العموم والاستثمار الصناعي على وجه الخصوص، مما يدفع المستثمر إلى العدول عن الاستثمار أو تغيير المنطقة إلى منطقة أخرى أكثر تخديماً، أو أن يحتاج لمشروعه مكاناً أقل تخديماً ثم يقوم بتخديمه على نفقته لترتفع التكلفة الاستثمارية للمشروع بمقدار تكلفة التخديم التي قام بها[2] .

لقد شهدت سورية تطوراً ملحوظاً في مجال البنية التحتية كان أهمها:

١.تطورت الطاقة الكهربائية المنتجة وأصبح الإنتاج (٤١١٧٠ مليون كيلو واط ساعي) في ٢٠٠٨ بعدما كان في عام ٢٠٠٠ (٢٣٩٤٦مليون ك.و.س).

٢.بلغ الإنتاج الفعلي لمياه الشرب في المحافظات حوالي (١١٨٢٩٦١ متر مكعب في عام ٢٠٠٨ بعدما كان (٩٦٨٠٧١ ألف متر مكعب)عام٢٠٠٠ .

٣.كما تطور أطوال الطرق البرية من (٣٩٣٣٣ كم) عام ١٩٩٥ إلى (٤٤٥٧٥ كم) في عام ٢٠٠٠ ثم إلى (٦٤٩٨٣ كم) في عام ٢٠٠٨.

٤.ارتفعت نسبة من يستخدمون الهواتف الثابتة بمعدل ٤.٣٨%عام ١٩٩٠إلى ١٧.٣٢% عام ٢٠٠٧ مع ازدياد واضح في نوعية الخدمات .

٥.أما الموانئ فتمتلك سورية ميناءين فقط على المتوسط هما ميناءي اللاذقية وطرطوس .

٦.شهد مجال الاتصالات تطوراً ملحوظاً ، حيث أصبح هناك خدمات جديدة لم تكن موجودة مسبقاً مثل البريد الالكتروني والخليوي ، الأمر الذي سهل عملية الاتصال وأفسح المجال للسرعة في أداء الأعمال واختصر المسافات للمشاريع الاقتصادية في البلد ، مما يفرض تحدياً للتوسع في البنية التحتية للمشاريع الاستثمارية ، وخاصة إقامة المدن الصناعية بكل ما يتطلب ذلك من طرق وكهرباء ومياه ومصارف.

[1]. OECD(2006) : policy framework for investment,op.cit , p.59

[2] . فضلية ، عابد (٢٠٠١): **واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ١٧ ، العدد ٢ ، ص ص ٨٥ – ١٣٦.

٧. في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ازدادت نسبة مستخدمي الهواتف الخلوية بمعدل ٧٥,٧% ما بين عام ٢٠٠٢-٢٠٠٧ بالرغم من حداثتها ، حيث بلغت نسبة المشتركين في الهاتف ٥٠,٩%من مجموع السكان ونسبة مستخدمي الانترنت ١٧,٤% [١].
٨. ارتفع عدد مستخدمي الانترنت في عام ٢٠٠٧ ليصبح قرابة ٢١٣٢٠٠٠ مستخدم من خلال ١١ مزود خدمة و ٦٠٠ ألف جهاز حاسوب .

ولا بد من الإشارة إلى استراتيجية قطاع الاتصالات والمعلومات في سورية، حيث تعهدت الحكومة بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه التقنيات، ووضعت استراتيجية لعام ٢٠١٣ هي ٣٠ خط ثابت لكل ١٠٠شخص و٢٠ مشترك انترنت لكل ١٠٠ شخص و٣٠ جهاز كمبيوتر لكل ١٠٠ شخص.

وبالنسبة للصرف الصحي فإن حوالي ٧١.٦ %من السكان يستخدمون دورات مياه متصلة بشبكة عامة للصرف الصحي ، وتولي الحكومة اهتماماً كبيراً في هذا المجال. فقد ازدادت استثمارات الحكومة في الصرف الصحي إلى ٦٠٠% خلال الخطة الخمسية العاشرة، حيث تم تخصيص ميزانية ٣٧ مليار ليرة لتطوير مشاريع الصرف الصحي في القطر .

أما بالنسبة لمؤشر البنية التحتية في سورية أصدر المعهد العربي في الكويت تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠٠٩ حيث احتلت سورية المركز ٢١ من أصل ٢٤ دولة حيث نالت النقاط التالية للمؤشرات المبينة في الجدول (١) مؤشرات التنافسية العربية للأعوام ٢٠٠٩،٢٠٠٥،٢٠٠٣. وعالمياً احتلت سورية المرتبة ٧٧ من أصل ١٢٨ دولة من حيث جودة البنية التحتية والمرتبة ٨٨ من حيث جودة الطرق .

جدول (١-١) مؤشرات التنافسية العربية للأعوام ٢٠٠٩،٢٠٠٥،٢٠٠٣

المؤشر	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٩	التغير ٢٠٠٥-٢٠٠٩
الأداء الاقتصادي	٠,٦٢٢	٠,٦٤٩	٠,٥٤٧	سلبي
بنية تحتية	٠,٠٥٦	٠,٢٢٢	٠,٣٣٩	ايجابي
تدخل حكومي	٠,٢٩٩	٠,٧٦	٠,٤٩٨	سلبي
جاذبية الاستثمار	٠,٣٣٣	٠,٢٧٧	٠,١٦٦	سلبي
تكلفة الأعمال	٠	٠,٢٥٣	٠,٢٥٣	سلبي

المصدر: هيئة الاستثمار السورية (٢٠١٠): **تقرير الاستثمار الرابع لعام ٢٠٠٩ في سورية** ، دمشق.

وتحسن مؤشر أداء الأعمال من المرتبة ١٤٠من بين ١٧٨ دولة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٧ من بين ١٨١ في عام ٢٠٠٩. وجاء هذا التحسن مدعوماً بالتأثيرات الايجابية للتطورات التشريعية والإدارية والتقانية الذي شهدته سورية خلال السنوات القليلة الماضية، والتي زادت

[١] . موقع اليونيدو www.unido.org.

حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاعات الإنتاجية على الرغم من أنها تحتاج لتطوير البنية التحتية.

بالرغم من التحسن الذي شهدنه سورية إلا أن قيمة المؤشرات ما تزال ضعيفة بسبب ما أحدثه الفساد من رفع كلفة المشاريع المقامة وتأخر تشغيلها ووضعها بالخدمة. إضافة إلى جودة تنفيذ هذه المشاريع، وماهية الاستراتيجية التي تقوم عليها المدن الصناعية والمناطق الحرة التي لم تستطع مواكبة العولمة الاقتصادية وحرية التجارة، وإن مشاريع المصانع إلى المدينة الصناعية قد تعادل إقامة مدينة صناعية جديدة.

المبحث الثاني: الصناعة في سورية.

اعتمدت سورية في تحقيق التنمية الصناعية على التخطيط وذلك منذ منتصف القرن العشرين حيث بدأت بعد الاستقلال ببرمجة عملية التطور من خلال توجيه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة دور الدولة فيها.

١. مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية :

تتألف الصناعة بموجب هذا المفهوم من عدد من المنشآت التي تنتج سلعة معينة أو عدد من السلع . وتتألف كل منشأة من وحدة اقتصادية تقوم بمزج عناصر الإنتاج من أجل إنتاج السلع ويديرها منظم واحد يقوم باتخاذ القرارات. ويكتنف هذا المفهوم النظري للصناعة صعوبات عملية حيث خضع إلى اجتهادات وتعريفات مختلفة من قبل المنظرين والكتّاب.

وتعرّف الصناعة بأنها : " مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانساً مطلقاً. إلا أن الشرط الخاص بالسلعة المتجانسة قد لا يكون دائماً موجوداً، حيث أن معظم المصانع تنتج عدة منتجات قد تكون أو لا تكون بدائل لبعضها"[١].

لقد تعرّض التعريف السابق إلى نقد من قبل مختلف الاقتصاديين، وذلك لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي. إذ لا توجد صناعة ومنشآت تنتج سلعاً متجانسة بشكل مطلق، وحتى في حالة وجود منشأتين تنتجان سلعة واحدة ولو كانت بسيطة.

---

[١] . القريشي ، مدحت (٢٠٠٥): **الاقتصاد الصناعي** ، دار وائل للنشر ، عمان ، ص ٢٥.

والطريقة الأفضل لتعريف الصناعة هي أنها : " مجموعة من المنتجين لسلع هي بدائل قريبة لبعضها ويجهزون بها مجموعة من المشترين". لذلك فقد عرّف chamberlin الصناعة بأنها : "مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعاً من نفس النوع، وأن لم تكن متجانسة تجانساً مطلقاً". وعليه فقد تم التخلي عن فكرة التجانس المطلق.

هذا ويشار في هذا الصدد إلى أن السلع البديلة قد لا تأتي بالضرورة من نفس الصناعة، فقد تكون هناك سلعتان لهما نفس الاستخدام ،ولكنهما قد تأتيان من صناعتين مختلفتين. وعلى العموم من الصعوبة بمكان تعريف الصناعة بشكل دقيق، وأن التعريف يعتمد على الغرض من استخدامه في الصناعة.

وبشكل عام تشكل مجموعات من الصناعات المتناسقة في الأهداف فرعاً صناعياً مثل مجموعات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ضمن فرع الصناعات الغذائية ، من كافة الفروع الصناعية يتكون القطاع الصناعي الذي يمثل نظاماً أو وحدة رئيسية ضمن الاقتصاد الوطني الذي يضم عدداً من المنشآت التي تتوزع فيما بين فروع صناعية مختلفة منها ما تقوم باستخراج المواد الخام من الطبيعة أو المواد الزراعية ، ومنها ما تقوم بتحويل هذه المواد إلى سلع أو خدمات ذات طبيعة صناعية.

٢. تاريخ الصناعة في سورية:

في فترة الانتداب الفرنسي عملت سلطات الانتداب على منع قيام صناعة وطنية ، وفتحت السوق السورية أمام البضائع الفرنسية ، مما أدى إلى خنق الصناعة السورية وتدمير الحِرف التي كانت واسعة الانتشار.

وخلال الحرب العالمية الثانية وبسبب الحصار المفروض على قوى الحلفاء المرابطة فوق الأراضي السورية سمحت سلطات الاحتلال لبعض التجار السوريين بإقامة بعض الصناعات من أجل سد حاجة السوق المحلية وتلبية طلبات جيوش الاحتلال من السلع الاستهلاكية[١] .

وكان ممارسو الصناعة والتجارة في مطلع القرن العشرين لا يتجاوزون ١٠- ١٥ % من السكان، وكان الإنتاج الصناعي الوطني يقوم على أساس الإنتاج الحِرفي والمنزلي من رساميل ضئيلة وأدوات إنتاج بسيطة وتقسيم بدائي للعمل وإنتاجية ضعيفة وضعف في التمركز وشعور طبقي في غاية البساطة [٢].

---

[١] . حبيب ، مطانيوس (٢٠٠٥): **الشراكة السورية الأوربية وقطاع الصناعة (الآثار والمهام)** ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون ، دمشق.

[٢] . الحمش ، منير (١٩٩٧): الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين ، دار مشرق مغرب ، دمشق ، ص٩٧

ومع بزوغ حقبة الاستقلال الوطني كانت الحكومات السورية المتعاقبة واعية لأهمية بناء قاعدة صناعية لتحقيق قيمة مضافة تدعم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي، وسنت الحكومات القوانين لحماية الصناعة. ولكن بدأ رجال الأعمال بالسعي وراء الأرباح وبناء مشروعات صناعية استهلاكية خفيفة، ولم يعمدوا إلى بناء مشاريع تصنيعية قادرة على النمو والاستمرار. وقد أدمنت الصناعة السورية على الحماية مما أضعف من قدرتها التنافسية، وقد كان النمو الظاهري المتحقق في الصناعة في سنوات الاستقلال الأولى تذهب لمصلحة فئة قليلة من السكان على حساب بؤس غالبية الشعب .

وبعد قيام الوحدة بين سورية ومصر صدرت عمليات التأميم (المصارف وشركات التأمين) بهدف السيطرة على مفاتيح الاقتصاد وتركت الحكومة المجال مفتوحاً أمام القطاع الخاص للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ولكن قطاع الأعمال لم يقم بالدور المطلوب.

وفي أوائل الستينيات وبعد الانفصال عن مصر تم وضع أول خطة خمسيه للفترة ١٩٦١-١٩٦٥ التي ضمت مشروعات تم تمويلها من ميزانية الدولة وبعض القروض الداخلية والخارجية. وقد استهدفت تلك الخطة الخمسية تحقيق زيادة في الدخل القومي بنسبة ٤٠%على سنة الأساس وزيادة في قطاع الصناعة من ٢٧٥ مليون ليرة سورية إلى ٤٢٥ مليون ليرة سورية في السنة الخامسة أي بزيادة قدرها ١٥٠ مليون ليرة، أي بمعدل ٥٤,٥٥%. وقد نما الدخل القومي خلال سنوات الخطة، وكانت الزيادة ٥٥.١٦% عوضاً عن ٤٠%أي بزيادة ١٥,١٦%. وهذه الزيادة كانت من قطاع الصناعة، حيث بلغت الزيادة في الدخل المتحقق من قطاع الصناعة ٨٠% عن سنة الأساس[١].

وفي ظل ثورة الثامن من آذار أصبح القطاع العام يشمل أكثر الصناعات في القطر ويستخدم ما نسبته ٦٣,٦% من مجموع رأس المال المستثمر في الصناعة. أما القطاع الخاص فكان عبارة عن مجموعة كبيرة من المؤسسات الصناعية ذات الحجم المتوسط والصغير. وفي نهاية عام ١٩٦٩ أصبح القطاع العام الصناعي يتكون من ثلاثة اتحادات صناعية يشمل صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات الهندسية الكيميائية برأس مال إجمالي حوالي ٢٦٠ مليون ل.س ويعمل به ٢٦٨١٥عاملاً [٢].

وبعد قيام الحركة التصحيحية التي قادها القائد الخالد حافظ الأسد فتحت الأبواب أمام التعددية الاقتصادية، وأزيلت العديد من العوائق أمام نشاط القطاع الخاص، فصدر القرار /١٨٦/ لعلم ١٩٨٥ لتشجيع الاستثمار السياحي، والمرسوم /١٠/لعام ١٩٨٦ لتشجيع الاستثمار

---

[١] . محمود ،يوسف (٢٠٠٧): اقتصاديات الصناعة والبيئة ، مديرية الكتب والمطبوعات ، دمشق ، ص١٤٥

[٢] . المرجع السابق.ص١٥٥

في القطاع الزراعي ثم قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعلم ١٩٩١ وتعديلاته والتي منحت المستثمرين حوافز وإعفاءات ضريبية. كذلك أصدرت الحكومة القرارات التنظيمية لتحسين المناخ الاستثماري وكانت نتيجته أن انطلق القطاع الخاص للعمل في الصناعة .

وبلغ نصيب القطاع الخاص من الصناعات التحويلية ٥٠% إلا أن بنية الصناعات السورية التحويلية لم تتغير مما لفت النظر إلى أهمية تطور القطاعين العام والخاص معاً والصناعة شأن يعني الأفراد في إطار القطاع الخاص كما تعني الدولة في إطار القطاع

وفي بداية الألفية الثالثة تم وضع الخطة الخمسية التاسعة التي هدفت لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بجوانبه المختلفة، حيث تم تحديد الأولويات لتنفيذ المشاريع الاستثمارية، ورسم سياسات جديدة للاستثمار لتفعيل النمو وتوفير فرص العمل وإعادة تأهيل القطاع العام الصناعي وإعادة النظر في بنيته الاقتصادية.

وفي عام ٢٠٠٥ بنيت الخطة الخمسية العاشرة على تنشيط القطاع الخاص من خلال توفير بيئة مناسبة لانطلاقه وتوسعه وإصلاح القطاع العام وإتاحة الفرصة له ليعمل ضمن آليات السوق بكفاية وفعالية[٢].

وقد سعت الحكومات السورية المتعاقبة منذ بداية الستينات من القرن الماضي إلى الاضطلاع بالدور الأكبر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع ثمار هذه التنمية بصورة عادلة على المواطنين ولاسيما الطبقات المحرومة منهم. فكانت الخطط الخمسية التي هدفت إلى تسريع وتائر النمو الاقتصادي وتوفير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية كالطرق والجسور والمرافئ والمطارات والمعامل والوحدات الإنتاجية والمدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية وتوليد الطاقة ونقلها وتوزيعها وبناء السدود ومد شبكات المياه والصرف الصحي والاتصالات وغيرها[٣].

٣. سمات الصناعة السورية :

تمتلك سورية نسبياً قطاعاً صناعياً تاريخياً مقارنة بغالبية دول العالم الثالث، كما تمتلك قاعدة من الموارد الطبيعية المتنوعة القادرة على رفد القطاع الصناعي بالمدخلات اللازمة لنهوضه. وتتمتع سورية بموقع جغرافي هام على شرق المتوسط بين أوروبا والعراق وبلدان الخليج والسعودية.

---

[١] . حبيب ، مطانيوس (٢٠٠٥): **الشراكة السورية الأوربية وقطاع الصناعة (الآثار والمهام)** ، مرجع سبق ذكره.

[٢] . محمود ،يوسف مرجع سابق ص١٤٩

[٣] . الحبش ، غسان (٢٠٠٥): **دور وزارة الاقتصاد والتجارة في تحسين بيئة القطاع الصناعي**، المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار : من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية ، وزارة الصناعة ، ١٨- ١٩ /٥/ ٢٠٠٥.

وفي دراسة لليونيدو حول الأداء الصناعي التنافسي عام ٢٠٠٥ احتلت سورية المرتبة ٧٥ من ٨٦ دولة لجهة الأداء الصناعي التنافسي، والمرتبة ٦٩ لجهة نصيب الفرد من إجمالي الصادرات التحويلية والمرتبة ٨٧ لجهة استخدام التقنية العالية في القيمة المضافة المحققة في الصناعة التحويلية.

ويعود ضعف الأداء التصديري إلى ضعف أداء التسويق سواء من ناحية أساليب التسويق الفردية أو لغياب شركات متخصصة بالتسويق من ناحية أخرى[1]. وتتميز الصناعة السورية بمجموعة خصائص وسمات أهمها:

١. تتميز الصناعة السورية عن الصناعات الأخرى في المنطقة بقدمها وتعدد أنشطتها وريادتها، وكانت المثل والقدوة للصناعات في الدول العربية في المنطقة، حيث ساهم الصناعيون السوريون وبشكل كبير في نشر الصناعة في الدول العربية من المغرب إلى تونس ولبنان والأردن وحتى إلى جنوب تركيا.
٢. ضعف البنية الهيكلية للصناعة نتيجة الاعتماد على الصناعات التقليدية الخفيفة ذات القيمة المضافة المتدنية ونشأة الصناعة وترعرعها في ظل الحماية المطلقة للإنتاج الوطني وضعف التشابك والتكامل بين مختلف أنشطة قطاع الصناعة التحويلية وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى[2].
٣. ضعف التقانة المستخدمة في الصناعة، حيث أن غالبية المنشآت الصناعية يمكن تصنيفها ضمن مجموعة المنشآت ذات المستوى التقني المتدني، والذي يقوم على العمل اليدوي ونصف الآلي والاعتماد على العمالة غير المؤهلة والرخيصة، حيث تستخدم هذه المنشآت تكنولوجيا نمطية متقادمة لا تساهم في إجراء أي تعديلات في الإنتاج مما يؤدي إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في تلبية التغيير الحاصل في الطلب . وهذا يشكل تحدياً أمام الصناعة السورية في تحولها إلى سياسة التصنيع من أجل التصدير لأن ذلك يتطلب مرونة في الجهاز الإنتاجي وتوفير متطلبات التحول من حيث طبيعة المنتجات وجودتها ونوعيتها وتنوعها[3].
٤. غلبة الأسلوب التقليدي لدى القسم الأعظم من القطاع الخاص الصناعي في إدارة منشآته . ففي الوقت الذي بدأت تظهر فيه مجموعة جديدة ومحدودة من الصناعيين السوريين الذين أقاموا منشآت صناعية متطورة وتدار بأسلوب الإدارة الحديثة، ما

---

[1] . هيئة تخطيط الدولة ، **الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠** ، الفصل السابع ، قطاع الصناعة التحويلية .

[2] . اللحام ، فؤاد (٢٠١٠) : **الصناعة السورية وتحديات المستقبل** ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، دمشق ، ص٣

[3]. محروس ، محمد (١٩٩٢) : **اقتصاديات الصناعة والتصنيع** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ص٣٦١

يزال القسم الأعظم من القطاع الخاص يعمل بالشكل التقليدي الموروث وبردود فعل ومخاوف الفترة التي تلت عملية تأميم المنشآت الصناعية الخاصة في ستينيات القرن الماضي، على الرغم من التبدل الواضح في الظروف والتوجهات الحكومية في هذا المجال .إضافة إلى أن نسبة ٩٩%من منشآت هذا القطاع تندرج تحت تصنيف الصناعات الحرفية والصغيرة والمتوسطة.

فحسب بيانات وزارة الصناعة لعام ٢٠٠٩ بلغ عدد المنشآت الصناعية الخاصة المسجلة رسميًا لغاية عام٢٠٠٩ حوالي١٢٧ ألف منشأة رأسمالها حوالي٣٧٠ مليار ل.س، ويعمل فيها حوالي٤٥٢ ألف عامل .

إن حوالي ٧٦% من هذه المنشآت هي منشآت حرفية يعمل بها وسطيًا حوالي٣عمال ووسطي رأسمالها ٢,٥ مليون ليرة سورية.

كما تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي ٢٣% من عدد المنشآت ووسطي رأسمالها حوالي ٦,٢ مليون ليرة سورية ووسطي عدد العاملين فيها حوالي٦ عمال، وبذلك تكون نسبة المنشآت الكبيرة نسبياً المحدثة وفق قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم /٨/أقل من١% ووسطي عدد العاملين في المنشأة ٥١ عاملاً ووسطي رأسمالها حوالي ٢٢٣ مليون ليرة سورية.

إن هذه الأرقام تعطي فكرة عن واقع المنشآت الصناعية الخاصة في سورية من حيث الحجم وعدد العمال وحجم رأس المال المستثمر يضاف إليها الصبغة العائلية الطاغية على هذه المنشآت وما ينجم عنها من حصر المراكز القيادية الإدارية والفنية والتسويقية والمالية بأيدي أفراد عائلة المالك والشركاء الأساسيين، مما يؤثر على كفاءة عمل هذه المنشآت وتطبيق أساليب الإدارة الحديثة فيها بسبب افتقارها إلى الكفاءات الإدارية والمالية والإنتاجية والتسويقية.

٥. ضعف التمويل الصناعي وارتفاع تكاليفه وصعوبة شروطه، إضافة إلى ضعف مناخ الاستثمار بشكل عام والاستثمار الصناعي بشكل خاص وضعف البحث والتطوير.[١]

والدول النامية هي أحوج للتمويل الصناعي من الدول المتقدمة لأنها لم تستكمل نهضتها الصناعية بعد، فكلما وجهت الدولة قروضها للقطاع الصناعي كلما أدى ذلك لزيادة الانتاج وتطوير الاقتصاد الوطني[٢].

---

[١] . اللحام ، فؤاد (٢٠١٠) : **الصناعة السورية وتحديات المستقبل** ، مرجع سبق ذكره ، ص٦

[٢] . كنعان ، علي (٢٠٠٥): **أهمية التمويل المصرفي في دعم الإنتاج الصناعي في سورية** ، المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار: من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية ، وزارة الصناعة ، ١٨- ١٩ /٥/ ٢٠٠٥.

٦. انخفاض نسبة المتعلمين في القطاع الصناعي ، حيث بلغ عدد الطلاب الجامعيين في مجال التعليم الفني والمهني ٢٥% ويشكل حملة الشهادة الابتدائية ٥٩%من العاملين في منشآت القطاع العام وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الخاص.

٧. تشكل الصناعة التحويلية نسبة ٢٢%من الناتج الصناعي، بينما تشكل الصناعة الاستخراجية ٧٧% من الناتج الصناعي . وتشكل الصناعة التحويلية في سورية أولوية استثمارية سواء للقطاع العام أو الخاص نظراً لقدرتها على النمو وتوليدها الدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال.

ونتيجة التطور السريع في مجال الصناعة ومن تغير حاجة السوق الداخلية إلى التغير الواسع في التجارة الخارجية تعتبر الصناعة التحويلية المحرك الأساسي للصناعات الأخرى. وتساهم في تعظيم القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني والانتقال من تصدير المواد الأولية إلى المواد المصنعة ذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي المرتفع والإحلال محل المستوردات وزيادة الصادرات. وتأتي أهميتها من خلال علاقتها التشابكية مع القطاعات الأخرى وتفعيل هذه الصناعة يؤدي إلى تنشيط وتفعيل كل القطاعات الأخرى[١].

عانت الصناعة التحويلية ولسنوات طويلة من ضعف البنية التحتية الأساسية ، وخاصة عدم وجود المدن الصناعية، مما أدى إلى خلق مشاكل تتعلق بتوفر الأرض والطرقات والكهرباء والمياه والصرف الصحي وانتشار المصانع في مناطق سكنية ومشاكل الترخيص الإداري .

وهذا كله أدى رفع كلفة الإنتاج وبالرغم من قيام عدد من المدن الصناعية ما تزال الصناعة متمركزة في دمشق وحلب، ورغم أن هناك مناطق أخرى غنية بالمواد الأولية وأقرب للمناطق الحدودية الصالحة لتكون بوابات تصدير[٢].

ولكن الاستثمارات في الصناعة التحويلية الواردة في الخطة الخمسية العاشرة البالغة ١٠٥ مليارات ليرة، لم ينفذ منها في عام ٢٠٠٦ سوى ٧ر٧ مليارات ليرة. أما في عام ٢٠٠٧ فنفذ منها فقط ٥ر٦ مليارات ليرة، ومع إضافة اعتمادات عام ٢٠٠٨ البالغة ٧ر٥ مليارات ليرة يصبح المجموع ٢٠ مليار ليرة، أي أقل من ٢٠ % وهي تعادل حصة سنة واحدة من الاستثمارات المخططة.[٣]

٨. تعتمد الصناعة السورية على مصدرين للمواد الأولية هما:

---

[١] . الحمش ، منير (٢٠٠٠): **مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية** ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٢٠ ، السنة التاسعة ، صيف ٢٠٠٠ ، ص ص ٥ – ٤٦.

[٢] . هيئة تخطيط الدولة ، **الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠** ، الفصل السابع ، قطاع الصناعة التحويلية .

[٣] . اللحام ، فؤاد (٢٠١٠) : **الصناعة السورية وتحديات المستقبل** ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢

أ. مواد أولية محلية تعد أساس الصناعات الغذائية والنسيجية ،والاستخراجية والتعدينية والعمرانية وعدد من الصناعات الكيماوية وغيرها.

ب. مواد أولية مستوردة تقوم عليها الصناعات الهندسية والكيماوية وما يدخل في إطارها

ونتيجة النمو السريع الذي شهدته الصناعة في ظل الثورة العلمية – التقنية في العالم استمر التحسن والتطور التدريجي في قطاع الصناعة في سورية لأنواع الصناعة كافة.

لقد اختارت سورية مبدأ التعددية الاقتصادية الذي أتاح المجال لكل القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة والمشتركة للمساهمة في عمليات الإنتاج بإقامة المنشآت الصناعية بعدد كبير كماً ونوعاً . وقد تم تلافي الكثير من الأسباب التي أدت لتأخر الصناعة على منافسة السلع الأجنبية.

كما أن استجرار رؤوس الأموال العربية ما زالت محدودة في نطاق السوق العربية والعالمية، مما يضر بالصناعة السورية والصناعة الحديثة واعتمادها على تخطيط قطري وليس على أساس إقليمي، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في السوق المحلية وارتفاع كافة أسعار الصناعة التي تعتمد على ذلك المنتج .

وتزداد أهمية الصناعة لدورها الهام في الاستقلال الاقتصادي للبلاد، وتعزيز قوتها الدفاعية بما يكفل حماية هذا الاستقلال وتطبيق سياسة الاعتماد على الذات.

الفصل الثاني

الاستثمار الحكومي في المدن الصناعية وتعزيز تنافسيتها

المبحث الأول : أهمية الاستثمار في المدن الصناعية.

١. تعريف المدينة الصناعية.
٢. نشوء وتطور المدن الصناعية حول العالم.
٣. تصنيف المدن الصناعية.
٤. مقومات إنشاء المدن الصناعية.
٥. أهمية المدن الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
٦. الأشكال القانونية لإحداث المدن الصناعية السورية.
٧. الغاية والأهداف من إحداث المدن الصناعية السورية.

المبحث الثاني: تعزيز تنافسية المدن الصناعية السورية.

١. البيئة التنافسية للمدن الصناعية السورية.
٢. واقع تنافسية المدن الصناعية السورية.
   ٢-١ ــ الموقع والبنية التحتية.
   ٢-٢ ــ الأنظمة والتشريعات.
   ٢-٣ ــ الحوافز الخاصة.
   ٢-٤ ــ الدعم اللوجستي.
٣. أولويات تحسين تنافسية المدن الصناعية السورية.
٤. تفعيل دور المدن الصناعية في تعزيز تنافسية الصناعة السورية.
٥. ترويج الاستثمار في تطوير وإدارة المدن بالاستفادة من تجارب الدول العربية والأجنبية.

المبحث الأول : أهمية الاستثمار في المدن الصناعية.

قبل الحديث عن المدن الصناعية في سورية يجب إعطاء لمحة عن المدن الصناعية ومقومات إنشاءها، وتصنيفاتها، وأهدافها وغاياتها والأشكال القانونية لإحداثها ومزايا الاستثمار فيها أيضاً.

١. تعريف المدينة الصناعية:

يمكن تعريف المدينة الصناعية بأنها: "مساحة من الأرض مزودة بالخدمات والمرافق العامة الضرورية حيث تضم مجموعة من المصانع، وتقسم إلى مساحات صغيرة لإنشاء مصنع أو مشروع معين"[١] .

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها: " مكان تتجمع فيه الصناعات المختلفة في مساحة ممهدة من الأرض، خططت لتقوم عليها المصانع والورش وفق تصميمات محددة، ومطابقة لشروط وقوانين إقامة المباني والمنشآت الصناعية، وتقع بالقرب من المدينة أو على حدودها المباشرة. وتكون مقسمة إلى مقاسم أو قطع ذات مساحات مختلفة حسب نوع الصناعات المقترح توطنها ومزودة بالخدمات العامة والبنى التحتية اللازمة. كما أن لها إدارة موحدة تقدم الحوافز والخدمات للمستثمرين " [٢].

لا بد من التفريق بين المدينة الصناعية والمنطقة الصناعية. ويوضح الجدول (٢-١) الفرق بين المدينة الصناعية والمنطقة الصناعية.

جدول رقم(٢-١) يبين الفرق بين المدينة الصناعية والمنطقة الصناعية[٣]

المنطقة الصناعية	المدينة الصناعية
١- تقتصر على تخصيص مساحة معينة للمشروعات الصناعية.	١- يوجد فيها نظام متكامل للهياكل الأساسية والخدمات العامة.
٢-لا تتضمن تقديم أي حافز للمصانع مثل الخدمات الأساسية.	٢-تتضمن تقديم الخدمات الأساسية والمرافق العامة.
٣-لا توجد قيود وإجراءات لاستخدام الأرض.	٣- هناك قيود لاستخدام الأرض وإدارتها وتتميز بقدرتها على اختيار الصناعات المسموح بها في المدن الصناعية تبعاً لاستراتيجية خاصة.

---

[١] . التنير ، سمير (١٩٩٧): **تصميم أولي للمجمع الصناعي** ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ص١٣.

[٢] . صقال ، سلوى، عمر وصفي مارتيني (١٩٩٣): **نظريات تخطيط المدن** ، منشورات جامعة حلب ، حلب ، ص٣٤٢

[٣] . نصر، رلى (١٩٨٦): **اقتصاديات المناطق الحرة والمدن الصناعية في البلدان النامية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان ص٤

ومن الضروري أن ترتبط المدينة الصناعية بثلاثة عناصر هي:

١. المرافق الطبيعية كالأراضي والمباني والشوارع .
٢. الخدمات العامة للمجتمع .
٣. طبيعة السلطة المنوطة بها إدارة المجتمع وخطة تطويره[1].

٢. نشوء وتطور المدن الصناعية:

أنشئت أول مدينة صناعية في العالم في مدينة مانشستر في بريطانيا عام ١٨٩٦م، وتسمى Trafford Industrial Park، ثم تلتها المدينة الصناعية في شيكاغو عام ١٨٩٩م. وهذه المنطقة لا زالت تشتهر بصناعاتها ومناطقها الصناعية حتى اليوم. وفي عام ١٩٠٠م أنشئت مدينة صناعية في كنساس، وتبعها إنشاء مدينة صناعية في نابولي بإيطاليا عام ١٩٠٤م.

ثم أخذت المدن الصناعية بالانتشار سريعاً منذ عام ١٩٥٠م، وخاصة في الدول النامية، حيث أنشئت مدينة صناعية في بورتوريكو عام ١٩٥٠م، ثم في الهند عام ١٩٦٠م، ثم أخذت تنتشر في كثير من دول العالم[2].

ظهر مصطلح المدينة الصناعية في بريطانيا خلال القرن الماضي من أجل خلق فرص التنمية الإقليمية. فمع الثورة الصناعية، والرغبة في إيجاد مكان لتمركز الصناعات بعدما ضاقت المدن فيها جاء اختيار أماكن للمعامل والتي بلغ عددها ١٦٠٠مدينة صناعية.

وفي أمريكا، فإن استخدام المدن الصناعية فيها ظهر منذ أكثر من مائة عام، وفي بداية الستينيات تم استخدام مصطلحات تفرعت من مصطلح المدن الصناعية مثل مدن البحوث والتقنية research and technology، مدن رجال الأعمال business industrial park.

وكانت إقامة المدن الصناعية لأغراض التنمية الإقليمية ولكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة بعض الشيء، وأصبحت المدن الصناعية حالياً تنشأ كحاضنات للشركات التي لديها مكننة متقدمة وللمصانع التي تقوم بعملية ما يسمى بالصناعات التجميعية[3].

أما الدول النامية فقد جاءت الفكرة لإيجاد مكان لمعامل لم تقام بعد ومهمتها هي جذب الاستثمار فيها. وتقوم فكرة المدن الصناعية على مبدأ الوفورات الخارجية أحد مبادئ النظرية الاقتصادية، وبناءً على هذا المبدأ يميل تجمع عدة نشاطات في مكان واحد إلى تحقيق وفورات لكل نشاط في المدخلات المستخدمة بسبب الوفر في التكلفة الناتج عن خدمة عدد كبير من

---

[1] . التنير ، سمير (١٩٩٧): **تصميم أولي للمجمع الصناعي** ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤

[2] . الديب، محمد محمود(١٩٧٣): **المستعمرات الصناعية تخطيطاً وانتشاراً: دراسة تطبيقية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ص ص٥-٦

[3]. Mather,F.C.(1970) :**After the canal duke**, clarendon press, university of Michigan, P.46

الوحدات متقاربة المكان. لذلك اتجهت الدول النامية إلى إنشاء المدن الصناعية كإحدى الطرق للحاق بمضمار التطور الصناعي الذي انتهجته الدول الصناعية المتقدمة.

٣. تصنيف المدن الصناعية:[١]

٣-١. حسب موقعها إلى :

أ. مدن حضرية : تقع بالقرب من مدن يفوق عدد سكانها نصف مليون نسمة مثل(مدينة فولكس فاغن) لصناعة السيارات في ألمانيا.

ب. ومدن ريفية بالقرب من منطقة ريفية يفوق عدد سكانها ٢٥ ألف نسمة [٢].

٣-٢. حسب نشاطها الصناعي إلى :

أ. مدن خليطة: تجمع عدة صناعات ومثالها مدينة بوركشاير في المملكة المتحدة حيث تجمع صناعة الحديد والنسيج.

ب. ومدن وظيفية : تختص بإنتاج نوع واحد من المنتجات الصناعية مثل المدن الصناعية المتخصصة بصناعة الأدوات الحديدية في اليابان وفي أمريكا، حيث نلاحظ وجود تركز صناعي بل تخصص صناعي لبعض المدن الصناعية فيها. فمثلاً في مدينة ديترويت في ولاية متشجان ،نجد بعض المدن الصناعية متخصصة في إنتاج سلعة أو سلعتين وخاصة فيما يتعلق بمنتجات السيارات(فورد وشيفروليه).

٣-٣. حسب ملكيتها :

أ. مدن ناشئة بدعم حكومي: مثل مدينة بريستول للصناعات الهندسية في المملكة المتحدة(بريطانيا).

ب. مدن ناشئة بدعم خاص: مثل مدينة نيو هافن لصناعة المطاط والأسلحة والطائرات في الولايات المتحدة الأمريكية

ج. مدن ناشئة بدعم من قبل الحكومات : عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل مثل مدينة ويندسور لصناعة الفولاذ والسيارات في كندا.

---

[١] . عبد القادر صالح، حسن(١٩٨٦) : **مدخل إلى جغرافية الصناعة** ، الإسكندرية ، ص٢٧٤

[٢] . الأصفر ، أحمد (١٩٩٥): **المناطق الصناعية ومسائل التخطيط الإقليمي** ، الناشر : المؤلف ، دمشق ، ص ١٣٢.

٤ . مقومات إنشاء المدن الصناعية:

١ -العوامل الاقتصادية:

أ. الموقع والعلاقات المكانية :

لا بد من دراسة العلاقات المكانية لأي مدينة تحاول الكشف عن مدى الارتباط والتفاعل بين المدينة والإقليم التي تقع بداخله. فهناك علاقة وثيقة بين الصناعة ونمو المدينة، حيث يقصد بالتوطن اختيار الموقع المناسب للمصنع. والاختيار الموفق والأنسب للمواقع يعني احتمال وجود جدوى اقتصادية وفنية للمشروعات الصناعية[١].

إن اختيار المواقع المثلى للمدن الصناعية أمر مهم لترشيد الموارد الاقتصادية المتاحة والحصول على مردود أعظمي على المدى البعيد. وعند إحداث المدن الصناعية وانتقاء موقعها يجب مراعاة ما يلي[٢] :

أ. القيام بدراسة الوضع الراهن والمستقبلي لحجم ونوع الصناعات اللازمة.

ب. انتقاء الموقع بعيداً عن التجمعات السكانية وبعكس اتجاه التوسع العمراني وقريباً من الطرق الرئيسية.

ج. توفر المياه اللازمة لإقامة المدن الصناعية (وتوفر اليد العاملة اللازمة للصناعة كلما أمكن ذلك)

د. إمكانية تصريف المياه ومخلفاتها بشكل اقتصادي ومقبول.

ه. اتجاه الرياح لتجنيب التجمع السكاني الدخان والروائح المؤذية والضجيج حفاظاً على الصحة العامة.

و. استبعاد الأراضي الزراعية.

ب. النقل والمواصلات:

لا بد من توافر شبكة من الطرق، وإن معظم المدن تقوم بالقرب من الموانئ والمناطق الحدودية لتفعيل التكامل والتبادل التجاري مع الدول المجاورة، ومن أجل سهولة تصدير المنتجات الصناعية التي تنتجها مصانع المدينة إلى الأسواق العالمية للحصول على العملات الصعبة[٣].

---

[1]. Soderman S.(1975): **Industrial location planning** ,New York, p9

[٢] . قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /٥٢٨١ /تاريخ٥/٧/ ٢٠٠٣ وتعليماته التنفيذية بشأن إحداث واستثمار المدن الصناعية.

[٣] . السماك، محمد أزهر سعيد(١٩٩٨): **اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**، دار زهران، عمان، ص ٧٦.

ج. الطاقة:

لا بد من توفير الكهرباء حيث يجب أن توفر لها الكهرباء من محطة كهرباء قريبة أو يتم إنشاء محطة خاصة. وتحتاج المدينة إلى كيلو واط ساعي لكل٩-١٨ متر مربع [١].

د. أسعار الأرض:

تعتبر الأرض التي يقوم عليها المصنع ذات أهمية خاصة في التوطن الصناعي، لأنها تمثل جزءاً من تكلفة الإنتاج . فالأرض المنخفضة الأسعار تجذب الصناعة إليها وخاصة إن الصناعة تحتاج إلى مساحات واسعة من الأراضي لإقامة مباني المصنع وإنشاء مخازن لتخزين المنتجات حتى يتم تسويقها ولابد من الاحتياط للتوسعات المستقبلية.

ه. شبكات المياه والصرف:

تعتبر المياه والخزانات الجوفية والأنهار مورد هام للمدينة الصناعية حيث يتم توريد المدينة بشبكات مياه رئيسية وفرعية. ويجب أن تكون ضمن المدينة خزانات أرضية فرعية، ولا بد أن تلبي حاجات الصناعة في المنشآت الصناعية والحاجات المنزلية في مساكن العمال وغيرها كمحطات إطفاء الحريق . ويقدر أن المياه المطلوبة هي بمعدل ٢٧٠ ليتراً لكل عامل في اليوم بالنسبة للصناعات الخفيفة .

و. الأيدي العاملة :

تعتبر الأيدي العاملة من المتطلبات الأساسية لعملية التنمية الصناعية. ويتحدد أثر العمالة في الإنتاج الصناعي بعدد العمال في الإنتاج الصناعي وكفاءاتهم. وإن انخفاض تكاليف العمل يشكل عاملاً مهماً في جذب المدن الصناعية للتوطن في موقع ما، خاصة إذا كانت التكاليف أقل من تكاليف النقل. ويأتي انخفاض تكاليف العمل نتيجة انخفاض أجر العاملين مما يسهم في تلبية حاجات المصانع من العمال ذوي الأجور المنخفضة. إن عملية اختيار موقع المصنع هو عبارة عن حل توفيقي بين مجموعة من العوامل ويؤخذ عامل العمالة عند اختيار المصنع من زاويتين:

١- الأولى : وهي توطين المصنع في منطقة وجود عمالة مناسبة له:

وهي من أهم عوامل التوطن الصناعي سواء عند اختيار المصنع وخاصة إذا كان العمال يشكلون نسبة كبيرة من عمال المصنع[٢].

---

[١] . الديب، محمد محمود(١٩٧٣): **المستعمرات الصناعية تخطيطاً وانتشاراً** ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٤٢

[2] . Dickinson ,.R. E (١٩٦٦): **city and Region: a geographical interpretation**,London,p187

٢- الثانية : يجب تأمين أماكن سكن للعاملين وتأمين نقابات عمال لهم. وقد دلت التجارب أن تأمين مساكن ومرافق لعمال المدينة الصناعية تفوق في الكثير من الأحيان تكاليف المدينة الصناعية نفسها[١].

ز. السوق:

لا بد من دراسة الأسواق المحلية والإقليمية والخارجية، كونها تمثل القوى الشرائية لمنتجات المدينة الصناعية، وبالتالي تحدد حجم المصنع وطاقته الإنتاجية. والدراسة يجب أن تكون لحجم السواق الحالية وحجمها المستقبلي. وبشكل عام يفضل أن تقوم بالقرب من أسواق المستهلكين. وإن دراسة الأسواق تحدد بشكل كبير نوع الصناعات التي يجب أن تحتويها المدينة الصناعية[٢] .

إن من عوامل نجاح المشروع وجود سوق محلي كاف لتسويق منتجات المشروع في المدينة مما يساعد على تقديم خدمات أفضل للمستهلكين وتوفير جزء من تكاليف نقل المنتجات إلى الأسواق لتصريفها[٣] .

ولكي تكون صناعتنا قوية ومنافسة فلا بدّ لنا من الاهتمام بالجودة و الحفاظ علـى البيئـة والمنافسة بالأسعار، وإلا فإنه لا يمكن أن تقوم لنا صناعة بعدها وتعم البطالة ويـزداد الفقـر. وإن الحفاظ على البيئة شيء أساسي فلا يمكن أن نبني صناعة وأن نخرب بيئتنا فـي الوقـت نفسه لأننا بهذه الطريقة نكون قد أسأنا لبلدنا ولأنفسنا وللأجيال القادمة والتخريب سهل ولكـن إعادة البناء من جديد صعب جداً.

ومن السهل جداً أن نبني مصنعاً حديثاً ببيئة نظيفة ، بينما المصانع القديمة من الصعب جداً تحويلها لتكون سليمة بيئياً، ربما لعدم توفر المكان اللازم لذلك، أو أنّ التجهيزات غيـر قابلـة للتعديل[٤].

٢-العوامل السياسية:

إن وجود سياسة حكومية تعي أهمية تنظيم الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل جاهدة على تنمية هذا القطاع بما تسنه من قوانين وتشريعات وما توفره من شروط ملائمة لدعم هذا القطاع، مما يساعد على تطوير الصناعة وتحديد الموقع الأنسب

---

[١] . الديب، محمد محمود(١٩٧٣): **المستعمرات الصناعية تخطيطاً وانتشاراً** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٧

[٢] . صقال ، سلوى، عمر وصفي مارتيني(١٩٩٣): **نظريات تخطيط المدن** ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٣٧

[٣] . محروس ، اسماعيل (١٩٩١): **اقتصاديات الصناعة** ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، ص ٨٩.

[٤] . البحرة ، مأمون (٢٠٠٥): **دور وزارة الإدارة المحلية والبيئة في تحسين أداء القطاع الصناعي**، المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار : من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية ، وزارة الصناعة ، ١٨- ١٩ /٥ / ٢٠٠٥.

لتركزها، والأهداف والاستراتيجيات التي تضعها الحكومات لخطط التنمية في اختيار الأماكن المناسبة للتوطن الصناعي.

وتركز بعض الحكومات على تشغيل المدن الصناعية بأقل كلفة ممكنة، وبعضها يركز على نشر وتوزيع المدن الصناعية في جميع أرجاء الدولة، حتى ولو أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنشاء والتشغيل. وهناك عوامل اجتماعية مثل موقف الحكومة من الصناعة نفسها. وعوامل أمنية مثل موقف الاتحاد السوفيتي السابق في توزيع المدن الصناعية بحيث تكون متباعدة عن بعضها لكي لا تكون عرضة للضربات من قبل دول الكتلة الغربية في حال نشوب الحرب في المستقبل[١].

٥. أهمية المدن المناطق الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن لوجود المدن والمناطق الصناعية في كافة المحافظات والمدن الكبرى أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الوطنية، حيث أنه سيخلق جواً ملائماً لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية في القطاع الصناعي والنهوض بالصناعات الأساسية. بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية الضرورية مثل الكهرباء والطاقة والماء واليد العاملة وغيرها.

كما أنه سيسهل تكوين قاعدة بيانات حول احتياجات الصناعة من حيث المواد الخام والمدخلات الإنتاجية الأخرى، ويضمن السلامة الصناعية، ويوفر الظروف الملائمة لحماية البيئة، وإنشاء معامل معالجة النفايات والمياه العادمة .

ويساعد في الوقت ذاته على الإيفاء بالمتطلبات الصحية للصناعات الغذائية والدوائية والالتزام بمعايير الجودة والمواصفات والتوحيد القياسي وتطوير البحث الصناعي بهدف تحسين وزيادة الإنتاج ووقف النمو العشوائي للصناعة.

ووفقاً للخطة الخمسية العاشرة فإن تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يُنظر إليه على أنه دعم مباشر بل هو جزء من سياسات سوق العمل والإجراءات الأخرى كتطوير الإطار الناظم والتركيز على التعليم وتدريب المهارات وزيادة تنافسية المشاريع في القطاع غير المنظم[٢].

[١] . فتوى، حسن (١٩٨٢): **التخطيط الإقليمي** ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، ص١٦٠

[٢] . شحود، تاتيانا (٢٠١٠): **السياسة الصناعية السورية** ، برنامج دعم الاصلاح الاقتصادي السوري ، التعاون السوري الألماني ، ص ٢٠.

٦. الأشكال القانونية لإحداث المدن الصناعية السورية:

من المعلوم أنه كان المخطط وفقاً للخطة الخمسية العاشرة إنشاء ستة مدن صناعية لتلبية الاحتياجات الخاصة بالفعاليات الاقتصادية نتيجة التطور الاقتصادي . ومن المعلوم أيضاً أن الدولة وفقاً لتوجهاتها بالخطة الخمسية العاشرة لن تقوم بتمويل هذه المشاريع انطلاقاً من مبدأين أساسيين:

الأول: إعطاء القطاع الخاص الدرجة الأولى في عملية التنمية ، وبالتالي تمويل هذه المشاريع من قبلهم .

والثانية رغبة الحكومة في أن لا تقوم بأي دور اقتصادي مباشر وانصراف دورها إلى التوجيه. ومن هنا يمكن طرح البدائل التالية اللازمة لعملية التمويل[1]:

أولاً : تخصيص الأراضي المراد إنشاء المناطق بل المدن الصناعية منذ الآن وطرحها للاستثمار أي لإنشاء المدن الصناعية من خلال نظام ال BOT . وفرض نوع من البدلات المفروضة لصالح الحكومة، وهذا الأسلوب يحقق المزايا التالية:

أ .تحقيق موارد للخزينة العامة للدولة من خلال.

ب . عدم تخصيص أي اعتمادات في الموازنة العامة.

ج . قيام القطاع الخاص بالتمويل.

د. انتقال ملكية المدن الصناعية بالكامل إلى الحكومة بعد فترة الاستثمار.

ثانياً: قيام الحكومة بتخصيص الأراضي منذ الآن وتسليمها إلى مستثمرين محليين أو أجانب للقيام بأعمال إنشاء البنى التحتية من (إسفلت، مياه، هاتف، صرف صحي، كهرباء) وذلك وفق مشروع قانون التطوير العقاري. ومن ثم القيام ببيعها كمقاسم إلى الراغبين بعد حسم قيمة الأراضي العائدة للدولة[2].

الإيجابيات:

أ. عدم تكبيد الدولة أية نفقات جراء عملية إنشاء المدن الصناعية.

ب. المحافظة على قيمة الأراضي العائدة للدولة ولربما إعطاءها مزيداً من القيمة بسبب التحسينات التي تطرأ عليها.

---

[1] . وزارة الصناعة (٢٠٠٧): **حول إنشاء المدن الصناعية** ، مديرية الاستثمار ، دمشق.

[2] . وزارة الصناعة (٢٠٠٧): **الأشكال القانونية لإحداث المدن الصناعية** ، مديرية الاستثمار ، دمشق.

ج. توزيع المدن الصناعية أو أقسام المدينة الصناعية حسب حاجة المستثمرين المحليين أو الأجانب ، وبما يتماشى مع تأمين تلبية متطلبات المستثمرين الآخرين الذين سيستفيدون من تلك المدن.

د. تطوير المنطقة التي سينشئ فيها المدن الصناعية سواء ديموغرافياً أو اقتصادياً.

السلبيات:

أ. قيام الدولة بإعطاء الأراضي التي تحتاج المزيد من الجهد في عملية الاستصلاح ، والتهيئة لإمكانية تسويتها وبدون إنشاء المدن، مما يزيد في التكاليف.

ب. البطء في تنفيذ مدينة صناعية من قبل المستثمرين في ضوء سياساتهم التنفيذية والتي تعتمد على مدى تهافت المستثمرين الآخرين على الاشتراك أو الشراء للمقاسم في تلك المنطقة.

ج. انعدام التنسيق بين الإدارة المحلية وبين المستثمرين مما يؤدي إلى إنشاء مدن صناعية مشوهة عمرانياً.

ثالثاً: قيام الوحدات الإدارية التي تقع في نطاقها الإقليمي للأراضي التي ستشاد عليها المدن الصناعية، بإعداد الدراسات اللازمة بدءاً من المخططات ونهاية الإنشاء. وتأمين التمويل اللازم من خلال قروض تحصل عليها المصارف الخاصة أو العامة حسب الحال وفق شروط تفصيلية، وبالتالي يتم التنفيذ وفق سنوات الخطة.

الإيجابيات:

أ. الإسراع في إنشاء المدن الصناعية نظراً لاستفادة تلك الوحدات من الريوع الناجمة عن وضعها موضع الاستثمار.

ب. وحدة الإدارة المنفذة والمخططة بما يساعد على التنسيق والإعداد والاستثمار والمتابعة والتنفيذ خلال المهل التي تحددها نفس الإدارة.

ج. عدم الارتباط بمهل التنفيذ المحددة بالخطة الخمسية، طالما أن التمويل والدراسات جاهزة.

السلبيات:

أ. التخوف من الإجراءات الإدارية وتدخل السلطات الإدارية الأعلى في أعمال الوحدة مما يعرقل إنشاء المدن الصناعية.

ب. ارتفاع تكاليف الإنشاء في حال تأخر تنفيذ المشروع واضطرار الوحدة الإدارية إلى إعادة هيكلة القرض مما يؤدي إلى زيادة حجم الفوائد والعمولات.

رابعاً: قيام شركات مشتركة بين المصارف وبين الوحدات الإدارية المحلية لتتولى عملية الإنشاء والاستثمار، بما يسمح بتوظيف المال اللازم المتواجد لدى المصارف الخاصة أو العامة وإيجاد مردود مالي للإدارة المحلية وللمصارف على حد سواء، وإذا كان ذلك بالوقت الحاضر يعتبر متعارضاً مع أحكام قانون المصارف، فيمكن تعديل تلك النصوص القانونية عند الاقتضاء.

الإيجابيات:

أ. تأمين التمويل اللازم بدون فوائد وبشكل دائم بسبب مشاركة المصارف للوحدات الإدارية في رأس مال الشركة.

ب. توظيف المال والودائع المتواجدة لدى المصارف الخاصة أو العامة.

ج. إيجاد مردود مالي للوحدات الإدارية والمصارف على حد سواء من خلال الإيرادات المحققة للشركة.

د. المرونة في تقدير البدلات وزيادتها بما يتناسب وحاجة الأسواق.

السلبيات:

أ. تعارض هذا الاقتراح مع أحكام المصارف الخاصة التي تحظر عليها المشاركة في شركات تجارية.

ب. تنفيذ المشروع على مراحل إذا رأت الشركة ذلك في ضوء إمكانياتها وقدرتها على الافتراض.

خامساً: توزيع إشادة المدن الصناعية المذكورة على الجهات التالية: يمكن توزيع المدن الصناعية الستة على أكثر من جهة، على سبيل المثال:

- مدينة صناعية تتولى الدولة إقامتها وتمويلها.
- مدينة صناعية مشتركة واحدة.
- باقي المدن الصناعية يتم تنفيذها من قبل القطاع الخاص.

الإيجابيات:

أ. تخفيف التكاليف على الدولة لإنشاء المدن الصناعية.

ب. المنافسة بين الجهات التي تقوم بالتنفيذ سواء لجهة مدة التنفيذ والوضع الاستثماري أو لجهة البدلات في ضوء حجم التكاليف.

السلبيات:

أ. التفاوت في التنفيذ نتيجة اختلاف الجهة المنفذة وتوفر التمويل اللازم لكل المدن.

ب. تعدد الأنظمة الخاصة بكل مدينة صناعية حسب الجهة التي تعود إليها هذه المدن.

سادساً: إمكانية إنشاء المدن الصناعية من قبل غرف الصناعة أو اتحاد غرف الصناعة، ولا يوجد مانع من إدخال اتحاد غرف التجارة، حيث تتحقق الرقابة الذاتية وكذلك التمويل الذاتي، وذلك التنسيق مع الوحدة الإدارية المحلية التي ستقام بها المدن الصناعية.

الإيجابيات:

أ. إنجاز إنشاء المدن الصناعية بأسرع وقت ممكن، نظراً لحاجة الجهات المنشأة وغرف الصناعة أو اتحادها... إلى استرداد رأس المال من جهة أو تأمين أماكن الاستثمار اللازمة للمنشآت الصناعية.

ب. الرقابة الذاتية والمستمرة على إنشاء المشروع بسبب وجود المصلحة الخاصة.

ج. تأمين التمويل اللازم سواء من الأموال النقدية المتوفرة لدى الغرف أو من خلال الافتراض من المصارف الخاصة والذي سيكون سهلاً نتيجة الضمانات التي يمكن أن تقدمها للمصارف.

د. التنسيق مع الوحدات الإدارية أو المحلية من أجل تأمين المستلزمات اللازمة لعمليات الإنشاء.

السلبيات:

اختلاف أهمية المشروع وفقاً لاختلاف تقديرات غرف الصناعة أو اتحادها وخصوصاً في حال تغيير كلي أو جزئي في مجلس إدارة الغرفة أو اتحاد الغرف الصناعية أو التجارية.

وعند العودة للآليات المعتمدة في إنشاء المدن الصناعية وإدارتها في الدول العربية المجاورة (مثل السعودية، الأردن....الخ) وجدنا بأن الدولة هي من تقوم بتأمين البنى التحتية الأساسية لإنشاء المدن . ومن ثم يتم إتمام البنى التحتية للمشاريع ضمن هذه المدن من قبل المستثمرين مع تقديم كامل الدعم من إدارة تلك المدن في تأمين الخدمات الأساسية.

أما بما يتعلق بالمقترح المقدم والخاص بقيام شركات مساهمة بإنشاء المدن الصناعية فلم يتم اعتماده من أية دولة عربية. ومن وجهة النظر اقتصادية فقد لا يحقق الهدف المنشود من إقامة المدن ألا وهو تأمين الأرض المناسبة بتكلفة مخفضة (وذلك نظراً لضرورة تحقيق ربح للمساهمين مما سيرفع من كلفة الأرض أو المقاسم المباعة)[1].

ومن ناحية أخرى فقد اعتمدت بعض الدول اعتماد موازنة خاصة للمدن مع دعم من منظمات دولية مهتمة بذلك (مثال الأردن) أو فرض رسم رمزي عن كل م٣ مستخدم لدعم تقديم الخدمات (مثال السعودية).

أما فيما يتعلق بإدارة المدن الصناعية فقد قطعت المدن شوطاً كبيراً في تبسيط الإجراءات من خلال اعتماد النافذة الواحدة في المدن، حيث يمكن إنهاء كافة الإجراءات اللازمة لتشميل المشروع بما لا يتجاوز /٣/ أيام ودون العودة لأية جهة خارج المدينة، كما بدأت مدينة الشيخ نجار باعتماد الاكتتاب الالكتروني.

وفي إطار تطوير الآليات المعتمدة في إدارة المدن وتسهيلها فيتوجب إعداد دراسة عن المعوقات الحالية (من قبل إدارات المدن) وتقديم المقترحات حيالها من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة في الدول الأخرى في ذلك.

٧. الغاية والأهداف من إحداث المدن الصناعية السورية:

أولت الدولة اهتماماً كبيراً بالتنمية وتطوير القطاع الصناعي لما لذلك من فائدة كبيرة وتأثيراً مباشراً على حياة المواطن وتحسين وضعه المعاشي والمعيشي وتأمين فرص العمل الجديدة لجيل الشباب، حيث تم إصدار القرارات اللازمة المتعلقة بإحداث المدن الصناعية في محافظات (حلب، حمص، ريف دمشق) بموجب القرار /٥٧/ لعام ٢٠٠٤. وقد حددت الغاية والأهداف من إحداث المدن الصناعية كما يلي[2] :

١. خلق تجمع ديموغرافي صناعي حضري وإنشاء تجمعات عمرانية بعيدة عن التجمعات السكينة في المدن.
٢. إيجاد تجمع للصناعات المختلفة لتسهيل عملية التكامل والتفاعل بين هذه الصناعات.
٣. السيطرة على التجاوزات البيئية وفق ضوابط مدروسة وملزمة.

---

[1] . هيئة تخطيط الدولة (٢٠١٠): **مذكرة حول المدن الصناعية ودورها في جذب الاستثمارات** ، دمشق.

[2] . هيئة تخطيط الدولة (٢٠١٠): **مذكرة حول المدن الصناعية ودورها في جذب الاستثمارات** ، دمشق.

٤. خلق الأداة الرئيسية والوسيلة الملائمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاستثمارية للدولة ، وبالتالي إمكانية التخطيط للاستثمار والتنمية الشاملة والموازنة.
٥. تأمين البنى التحتية والخدمية التي تساعد على تشجيع إقامة الصناعات الكبرى وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.
٦. تهيئة الظروف الملائمة لتكامل الصناعات المختلفة ولسهولة عمليات تأمين المواد الأولية.
٧. خلق جو من المنافسة بين الصناعات والصناعيين، ورفع مستوى جودة المنتج.
٨. تهيئة الجو المناسب لتسويق المنتجات وتطبيق الأساليب الحديثة في ذلك.
٩. تطوير ورفع سوية التجمعات الإقليمية المحيطة بالمدن الصناعية وربطها بأعمال التنمية الشاملة في القطر.

ونتيجة لاهتمام السيد رئيس الجمهورية بالقطاع الصناعي عموماً والتركيز على أهمية تطوير وتنمية المنطقة الوسطى لموقعها المتميز في قلب سورية والعالم كمرحلة أولية ثم الانتقال على المحور الاقتصادي في سوريا إلى حلب (الشيخ نجار) بعد العاصمة دمشق (عدرا).

أ. تم إحداث مدينة عدرا في شمال شرق دمشق بمسافة /٣٥/ كم، حيث تعتبر تجمعاً سكانياً متكاملاً بمساحة قدرها /٧٠٠٠/ هكتار تضم كافة النشاطات ابتداء من الخدمية وصولاً إلى الترفيهية، مع قسم مخصص للفعاليات السكنية /٣٠٠/ ألف نسمة.

ب. تم إحداث المدينة الصناعية بحسياء حيث تعتبر المدينة المحدثة تجمعاً سكانياً متكاملاً تتضمن كافة المرافق الخدمية الاجتماعية والثقافية والتعليمية والترفيهية والمهنية بمساحة /٢٥٠٠/ هكتار تتسع إلى /٧٠/ ألف نسمة وبتوسع مستقبلي لتصبح مساحتها /١٢٥٠٠/ هكتار وبحيث تتسع إلى /٣٥٠/ ألف نسمة مستقبلاً.

ج. الشيخ نجار في حلب بدء إنشاؤها منذ عام ٢٠٠١ بمساحة /٥٥٠/ هكتار للمرحلة الأولى في نهاية ٢٠٠٥ لتزيد مساحتها مستقبلاً في ٢٠٢٠ إلى /٢٩٣٧/ هكتار لتكون قادرة على تلبية الاحتياجات الصناعية والاقتصادية المستقبلية ولكافة النشاطات.

جدول رقم (٢-١) يبين ما ورد في الخطة الخمسية العاشرة

الاستراتيجيات	البرامج والمشروعات	العوائد المتوقعة	المؤشرات	جهة التنفيذ	الإطار الزمني للتنفيذ
الاستراتيجية الأولى زيادة الاستثمار والعائد على الاستثمار في الصناعة التحويلية	٨ مدن صناعية	تخليص الاستثمارات الجديدة من الكثير من التعقيدات	١٠٠ مليار ل.س من الخزينة العامة + قطاع خاص	وزارة الإدارة المحلية، والإشراف لوزارة الصناعة وغرف الصناعة	خلال خمس سنوات
الاستراتيجية الثامنة والعاشرة تأهيل شركات القطاع الخاص وتصعيد مستوى التنافسية الصناعية وتطوير قدرة الصناعة على الإنتاج المنافس في الجودة والسعر	تنظيم التجمعات الصناعية القائمة مختلف المدن	تنظيم التجمعات الصناعية القائمة وإدراجها ضمن مخططات المدن بما يجنب الكثير من المشكلات	١٠٠ مليون ل.س الخزينة العامة	الإشراف الإداري لوزارة الإدارة المحلية، والإشراف الفني لوزارة الصناعة وغرف الصناعة	٢٠٠٨
الاستراتيجية الحادية عشرة رفع القدرة التصديرية للصناعة التحويلية	اتحادات صناعية وطنية مختلف المدن ــ مستقلة	تشكيل جمعيات رجال أعمال في الصناعات النوعية	٥٠٠ مليون ل.س من غرف الصناعة + الخزينة + منحة	وزارة الصناعة + غرف الصناعة	٢٠٠٧

المصدر : هيئة تخطيط الدولة (٢٠١٠): **مذكرة حول المدن الصناعية ودورها في جذب الاستثمارات** ، دمشق.

وفي إطار أعمال فريق العمل الخاص لإعداد ورشة عمل حول «إطار عام لسياسة الاستثمار في المدن الصناعية الجديدة بما يتناسب مع السياسة الصناعية في الخطة الخمسية العاشرة، ومن منظور التوازن الإقليمي التنموي نورد البيانات الأولية الواردة في الخطة الخمسية العاشرة كما هو موضح بالجدول (٢-١)، والجدول (٢-٢) يبين الاستراتيجيات والسياسات الواردة في الخطة الخمسية العاشرة.

جدول رقم (٢-٢) يبين الاستراتيجيات والسياسات الواردة في الخطة الخمسية العاشرة

الاستراتيجيات والسياسات في الخطة الخمسية العاشرة	البرامج والمشاريع ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠	التكاليف الاستثمارية (مليون ليرة سورية)	البرامج والمشاريع لعام ٢٠٠٦	اعتمادات ٢٠٠٦ (مليون ليرة سورية)	نسبة تنفيذ المشروع لغاية ٢٠٠٦/٣/٣١	المؤشرات المستهدفة من المشروع	الجهة المسؤولة عن التنفيذ
تنفيذ المرحلة الثانية والبدء بتنفيذ المرحلة الثالثة واستثمار المرحلة الأولى والثانية	مشاريع الطرق	٥٢٤	مشاريع الطرق	١٥٩	%٢٤,٦	تأمين شبكات خدمات البنى التحتية والمباني الإدارية وتأهيل	إدارة المدينة الصناعية ــ عدرا
	مشاريع التشييدات	١٢٥	مشاريع التشييدات	٤٥	%٩,٨		
	مشاريع المياه	١٤٥٠	مشاريع المياه	٢٧٠	%١٣,٩		
	مشاريع الكهرباء والإنارة	٢٢٠٥	مشاريع الكهرباء والإنارة	٥١٥	%٥,٧		
	مشاريع	٧٥	مشاريع الحدائق	١٥	%٢٦,٨		

	الحدائق العامة		العامة			الكوادر	
	مشاريع الصرف الصحي وصحة البيئة	٦٦٥	مشاريع الصرف الصحي وصحة البيئة	٣٣٠	%٣٨,٥		
	الآليات	٨٠	الآليات	٤٠	%٦١,٩		

المصدر : هيئة تخطيط الدولة (٢٠١٠): **مذكرة حول المدن الصناعية ودورها في جذب الاستثمارات** ، دمشق.

لقد بلغ عدد الصناعيين المكتتبين لغاية نهاية الشهر الأول لعام٢٠٠٧ /٤٦٩٤/ صناعي وتم التخصيص لـ /٢١١٧/ صناعي وبلغ عدد المصانع القائمة /١١٧/ مصنع تتوزع كالتالي:

- الصناعات الكيميائية والهندسية ٢٤ مصنع.
- الصناعات الغذائية ٢٩ مصنع.
- الصناعات النسيجية ٦٤ مصنع.

٨. أهمية الاستثمار في المدن الصناعية السورية:

يعد الاستثمار قاطرة النمو الاقتصادية لأنه يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية في مختلف المجالات. وتتميز الصناعة عن غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى بمساهمتها العالية في تحقيق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية. وبما أن التصنيع هو جوهر التنمية بالنسبة للدول النامية، والذي لا يمكن بدونه التغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلد، جاءت مساهمة الصناعة في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل واستخدام الموارد المحلية المادية والبشرية من أجل بناء اقتصاد متوازن وتوسيع الاستهلاك وتحسن مستوى معيشة المواطنين .

وتختلف أهمية الاستثمار من قطاع اقتصادي إلى آخر والاستثمار في القطاع الصناعي يخلق فرص عمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى التي ترتبط معه بعلاقات تشابكية، وإن كل فرصة عمل في القطاع الصناعي تخلق من ٢-٣ فرص عمل مباشرة في القطاعات الأخرى[١] .

وإن ارتباط التنمية الصناعية بهذه الاعتبارات جعلت منها قاعدة أساسية لإحداث نمو اقتصادي حقيقي . وفي هذا الإطار عملت سورية من أجل تحفيز القاعدة الاستثمارية بشكل عام والقاعدة الاستثمارية الصناعية بشكل خاص من خلال وضع برامج وخطط تنموية تهدف

[١] . سلمان ، حيان(٢٠٠٨) : **تعظيم القيمة المضافة في صناعة النسيج والألبسة** ، جريدة الاقتصادية ، السنة السابعة – العدد /٣٤٧/ حزيران – يونيو، ص١١.

إلى تحقيق التوظيف الأمثل للموارد، ومما يعود بالنفع والقيمة المضافة على القطاع الصناعي والاقتصاد بشكل عام .

وعلى الرغم من التطورات في القطاع الصناعي إلا أنه كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى ما يزال يواجه صعوبات معقدة نظراً لأهميته في عملية التطور الاقتصادي . وفي إطار تشجيع الحكومة الاستثمار بكافة المجالات وبنفس الوقت الحفاظ على البيئة والحد من الانتشار العشوائي للمحلات والورش الصناعية جاء إحداث المدن الصناعية في عدرا (ريف دمشق)،الشيخ نجار (حلب)، حسياء (حمص) بالمرسوم رقم/٥٧/ لعام٢٠٠٤ لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وفي إطار الاهتمام بتنمية المنطقة الريفية ، وفي وقت لاحق تم إحداث المدينة الصناعية في دير الزور بالمرسوم رقم/١١٠/لعام٢٠٠٧.

وتعتبر المدن الصناعية أحد المصادر الرئيسية لما يعرف بوفورات التجمع وهي الوفورات في تكاليف النشاط الإنتاجي المتأتية في كون الأنشطة الإنتاجية للصناعات المختلفة قريبة من بعضها ، حيث أن تجمع الصناعات يكفل تنفيذ برامج التلمذة الصناعية . كما أن المدن الصناعية تحقق تخفيض تكلفة النقل للمدخلات من صناعة أخرى. كما تحقق الترابط الصناعي الأمامي والخلفي حيث أن منتجات مشروع معين هي مدخلات وسيطة أو إنتاجية لمشروع آخر.

وكان الهدف من إحداث تلك المدن الصناعية هو جذب الاستثمارات وتأمين مساحات مناسبة للصناعة بعيداً عن التجمعات السكنية . وإن ما تقدمه المدن الصناعية من توفير الأرض والمبنى بتكلفة منخفضة تشكل حافزاُ للاستثمار. كذلك إن للحوافز الضريبية وغير الضريبية التي تقدمها المدن الصناعية دوراً في تشجيع الاستثمار في هذه المدن . وللمدن الصناعية دور في التنمية الإقليمية والتخطيط الإقليمي وتحقيق التوازن بين مختلف أقاليم الاقتصاد.

إضافة إلى المنافع الاقتصادية التي تحققها المدن تحقق المدن الصناعية منافع بيئية مما يسهل الرقابة البيئية للحد من التلوث البيئي ويقلل من التلوث في المناطق الآهلة بالسكان. كما تحقق السلامة العمالية والمهنية في حال إقامة تجمعات سكنية للعمال مزودة بمرافق صحية وتعليمية مما يزيد من إنتاجية العاملين ويخفض من تكاليف انتقال العمال بين مراكز العمل ومراكز السكن[١].

ويعتبر إنشاء المدن الصناعية في الجمهورية العربية السورية حلب (الشيخ نجار)-حمص(حسياء)-ريف دمشق(عدرا) – دير الزور من أحد العوامل الهامة في دفع عجلة النمو

[١] . نصر ، رلى (١٩٨٦): **اقتصاديات المناطق الحرة والمدن الصناعية في البلدان النامية** ، مرجع سبق ذكره ، ص٤١

الاقتصادي ودفع عملية التنمية بشكل كبير حيث تتيح لأصحاب المنشآت والمشاريع والمستثمرين الراغبين بإقامة مصانع جديدة الدخول في الحقل الصناعي.

وفي المجال الاقتصادي فرصه الحصول على أراضي مخدمة(بالمياه-الكهرباء-الهاتف-الطرق) وذلك بسعر الكلفة والاستفادة من ميزة التقسيط لمدة خمس سنوات، وأيضاً أراضي سكنية للعمال في المصانع داخل المدينة وبأسعار معقولة. بالإضافة إلى جميع أنواع الخدمات الأساسية التي يحتاجون إليها في المستقبل، والقطاع الصناعي يجني من هذه المدن العديد من المزايا ويمكن حصول الصناعيين على جميع الخدمات بشكل مرن وسريع وبما يلاءم احتياجاتهم الصناعية. ولتحقيق هذه المهمة يجب على هيئة الاستثمار القيام بما يلي [١]:

١. وضع مبادئ ومعايير متعلقة بالاستثمار لتبسيط وتسهيل الإجراءات.
٢. إعداد الخريطة الاستثمارية بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالتوافق مع الأولويات التي تأخذ المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية بعين الاعتبار وتسعى إلى تعزيزها محلياً.
٣. تقديم الاستشارة والمعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الأدلة ذات الصلة.
٤. المشاركة في إعداد مشاريع الاتفاقات والبروتوكولات المتعلقة بالاستثمار.
٥. متابعة تنفيذ المشاريع وتجاوز أية عقبات تعيق التنفيذ واستمرارية.
٦. القيام بكل نشاط تشجيعي ممكن لجذب وتشجيع الاستثمارات، بما في ذلك عقد ورشات عمل ومؤتمرات وزيارات واجتماعات.

ولتسهيل الاستثمارات نص مرسوم إنشاء هيئة الاستثمار السورية رقم/ ٩ / لعام ٢٠٠٧ على إحداث النافذة الواحدة التي ستسهل تسيير أمور المستثمرين من خلال التواصل مع المديريات الحكومية بالنيابة عنهم.

هذا مع ضرورة الاشارة إلى قانون الاستثمار الذي ساهم في إفساح المجال للمستثمرين السوريين سواء المقيم منهم أو المغترب، وللمستثمرين العرب والأجانب للاستثمار في سورية على أساس موحد من حيث الإعفاءات والمزايا، وكان لصدوره أثر كبير في جذب الاستثمارات، وكان من المتوقع أن يستمر ذلك بوجه متصاعد لو جرى التقيد بأحكام القانون المذكور [٢].

---

[1]. Chahoud ,Tatjana(2010): **Syrians Industrial Policy**, support to the Syrian Economic Reform, German development Institute , p. 15

[٢] . دعبول ، محمد (٢٠٠٥): **الصناعة والاستثمار في الصناعات المتوسطة والتحويلية الواقع الراهن، ومقترحات لمعالجته،** المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار : من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية ، وزارة الصناعة ، ١٨- ١٩ /٥ / ٢٠٠٥.

٩. مزايا الاستثمار في المدن الصناعية السورية [1]:

١. تأمين الأراضي المخدمة بالبنية التحتية وأبنية الخدمات الجاهزة لإقامة كافة المعامل والمنشآت الصناعية .
٢. توفر العمالة والسكن العمالي وكافة الخدمات.
٣. بيع الأراضي إلى المستثمرين بموجب عقود التراضي بأسعار التكلفة وبدون أرباح وبأقساط لمدة خمس سنوات، وتوفير الأرض للتوسع المستقبلي.
٤. تقديم الكهرباء بتكلفة منخفضة تعادل ٣٠% من تكلفتها خارج المدن.
٥. معدل ضريبة منخفض وإعفاءات ضريبية.
٦. إمكانية بيع مشاريعهم وهو ليس متاحاً خارج المناطق الصناعية.
٧. إمكانية التكامل مع منشآت صناعية موجودة في المنطقة.
٨. تستفيد المشاريع المقامة في المدن الصناعية من كافة الحوافز المعطاة للمستثمرين بموجب القانون رقم /١٠/ والقانون الصناعي رقم /٢١/ لعام١٩٥٨.

ويبين الجدول (٢-٣) واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدن الصناعية الأربع لغاية ٣١ / ١٢ / ٢٠١٠.

جدول رقم (٢-٣) يبين واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية
في المدن الصناعية الأربع لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١

نوع الخدمات	الوحدة	عدرا	الشيخ نجار	حسياء	دير الزور	المجموع	الزيادة السنوية
شبكات طرق رئيسية	كم	٤٠٠	٢٢٥	١٢٠	١٤٠	٨٨٥	%٢١
شبكات صرف صحي	كم	٥٩٨	٤٨٥	١٣٨	١٤	١٢٣٥	%٧
شبكات مياه شرب الصناعية والري	كم	١٢٤٣	٣٥٥	١٣٧	١٤٠	١٨٧٥	%٥٠
خزانات مياه أرضية وعالية	خزان	١٤	٦	٧	٩	٣٦	%١٦
شبكات كهرباء وانارة صناعية	كم	١٠٤٠	٩٤٢	٢٢٨	٩٠	٢٣٠٠	%١٢
محطات تحويل كهرباء	محطة	٦	٤	٤	١	١٥	%٢٥
مراكز تحويل كهرباء	مركز	١٦٥	٨١	٥٣	١٠	٣٠٩	%٢٦
شبكات هاتف	كم	٢٠٦	٣٢٥	١٠٥	٠	٦٣٦	%٦
مسطحات خضراء	هكتار	٢١٥	٢٠٤	١٢٧	١١٧	٦٦٣	%٢٨

المصدر : وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠) : **التقرير السنوي** ، مديرية المدن الصناعية ، دمشق.

يبين الجدول رقم (٢-٣) أن المدن الصناعية لاقت اهتماماً من حيث البنى التحتية وذلك من أجل تأمين قاعدة بناء للصناعات الموجودة في المدن الصناعية. كما يلاحظ أن التوسع

[1] . http://www.investinsyria.org/page.php?mod=content&action=view-cat&cat-id=40

الأكبر كان في مجال مياه الشرب الصناعية والري ، حيث كان بزيادة قدرها ٥٠% عن السنة ٢٠٠٩ تليها إقامة المسطحات الخضراء بزيادة٢٨%عن ٢٠٠٩ وذلك من أجل الاهتمام بالجانب البيئي لإدارة العملية الصناعية وحماية البيئة، تليها التوسع بمحطات التحويل الكهربائي ومراكز التحويل بزيادة ٢٥%و٢٦% على التوالي. ويلاحظ الاهتمام الأقل كان بشبكات الهاتف والصرف الصحي ب٦%و٧% على التوالي

كما أن مدينة عدرا الصناعية تحظى بالنصيب الأكبر في تنفيذ الأعمال حيث تعتبر الأكبر من بين المدن الصناعية في عدد المنشآت فقد بلغ عدد المنشآت حتى تاريخ ٢٠١٠حوالي ٢٠٧٠ منشأة قيد البناء والإنتاج، تليها الشيخ نجار ٢٠٠٦ منشأة قيد البناء والإنتاج ثم حسياء ودير الزور ب٤٦٢و١٦ منشأة على التوالي.

كما بلغت إجمالي تكلفة البنى التحتية والاستملاك في المدن الصناعية الأربع ٦٤,٥ مليار ليرة سورية حيث بلغ نصيب مدينة عدرا الصناعية ٣١ مليار ليرة والشيخ نجار ١٧ مليار ليرة سورية، أما حسياء والشيخ نجار فبلغ ٩و٧,٥مليار ليرة سورية على التوالي.

١٠. تمويل إنشاءات المدن الصناعية والصرف عليها:

تم تحديد تمويل المدن الصناعية في سورية بقرار من السيد رئيس مجلس الوزراء رقم/٨٢٨١/ وتعليماته التنفيذية بما يلي:

المادة ٧:

١. يكون لكل مدينة صناعية موازنة مستقلة تضعها لجنة المدينة الصناعية وفقاً لأحكام النظام المالي الذي يصدر عن وزير المالية بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية استناداً لأحكام المادة / 13 / منال نظام المالي للوحدات الإدارية وتحدد فيها وارداتها ونفقاتها بحيث يسجل في قسم الواردات ما يلي:

أ. الإعانات المخصصة من اعتمادات الموازنة العامة للدولة.

ب. القروض التي تحصل عليها المدينة الصناعية من المصارف المتخصصة وصناديق الادخار.

ج. الأقساط التي يسددها المستفيدون من التخصيص وفوائد التأخير في حال وجودها.

د. عائدات بيع واستثمار مقاسم المدينة والرسوم والغرامات المفروضة في نطاق المدينة الصناعية وجميع الواردات الناجمة عن نشاطاتها المختلفة والهبات والتبرعات.

ه. نفقات إدارة وقدرها (٥%)خمسة بالمائة محسوبة وفق أحكام المادة /١٠ / من هذا القرار.

و. نسبة(٥%) خمسة بالمائة من التكلفة الإجمالية المحسوبة وفقاً لأحكام الفقرة/ ج /من المادة الرابعة منه قانون الاستملاك لقاء سائر النفقات الأخرى.

٢. يسجل في جانب النفقات كل ما ينفق على إنشاء هذه المدن والفوائد المترتبة، ويتم الإنفاق على هذه المدن وفق النظام المالي الذي يصدر بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية استناداً لأحكام المادة / 13 / من النظام المالي للوحدات الإدارية المحلية.

١١. الصناعيون المستفيدون من المدن الصناعية[١]:

يتم بيع مقاسم المدن الصناعية إلى الصناعيين بالتراضي وفق أحكام الفقرتين (ب و ج) من المادة / ٤ / من قانون الاستملاك الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٠ / لعام١٩٨٣ وتحدد الأفضلية في التخصيص والبيع كما يلي:

أ. أصحاب المشاريع الصناعية الموافق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار تنفيذاً لأحكام القانون رقم / ١٠ / لعام ١٩٩١ وتعديلاته وحصلوا على التراخيص الأصولية.

ب. أصحاب المشاريع الصناعية من الصنفين الأول والثاني المرخصة بموجب المرسوم رقم/٢٦٨٠ / لعام ١٩٧٧ المنذرون بهدم محلاتهم الصناعية لتنفيذ مشاريع ذات نفع عام.

ج. المنشآت الصناعية العائدة للقطاع العام وتقتصر استفادة هذه الزمرة على المقاسم المتوفرة لدى المدينة الصناعية.

د. مستثمرو المنشآت الصناعية المرخصة وفقاً لأحكام القانون رقم /١٠ / لعام ١٩٩١ ومستثمرو المشاريع الصناعية من الصنفين الأول والثاني المرخصة بموجب المرسوم/٢٦٨٠ / لعام١٩٧٧ الراغبون بالانتقال إلى المدينة الصناعية والمنقولون حكماً إليها لأسباب أمنية أو بيئية أو تنظيمية.

ه. الصناعيون الحاصلون على تراخيص مشمولة بأحكام هذا القرار.

و. مستثمرو المنشآت الصناعية من الصنفين الأول والثاني غير المرخصة الخاضعة للترخيص بموجب المرسوم ٢٦٨٠ / لعام ١٩٧٧

ز. أصحاب الصناعات والمهن الأخرى من الصنف الثالث المحددة بالمرسوم/ ٢٦٨٠ / لعام ١٩٧٧ المرخصة بصفة مؤقتة والمشروط عليهم الانتقال إلى المنطقة أو المدينة

---

[١] . قرار مجلس الوزراء رقم /٨٢٥ /تاريخ ٢٠٠٣ وتعليماته التنفيذية ، الفصل الثاني ، ص٢٦٨

الصناعية حال وجودها والصناعات والمهن غير المرخصة الملوثة للبيئة ويعود تقدير إمكانية استيعابها إلى لجنة المدينة الصناعية ووفق المخطط التنظيمي التفصيلي المصدق أصولاً.

وفي إطار تشجيع الحكومة للاستثمار في كافة المجالات وبنفس الوقت الحفاظ على البيئة والحد من الانتشار العشوائي للمحلات والورشات الصناعية التي كانت تتوزع ضمن المدن والتجمعات السكنية جاء إحداث المدن الصناعية بالمرسوم/٥٧/ لعام ٢٠٠٤ لاستقطاب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية. وفي إطار اهتمام الحكومة بالمنطقة الشرقية وتشجيع الاستثمار أحدثت المدينة الصناعية في دير الزور بالمرسوم رقم /١١٠/لعام ٢٠٠٧.

المبحث الثاني : تعزيز تنافسية المدن الصناعية السورية

١. البيئة التنافسية للمدن الصناعية السورية:

تم إحداث المدن الصناعية من سورية استناداً للمرسوم رقم ٥٧ للعام ٢٠٠٤ بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والعمرانية، لتكون القاطرة المؤسسية الداعمة لنمو الصناعة السورية، ونقطة جذب قوية للاستثمارات المحلية والأجنبية.

يوجد حتى الآن ثلاثة مدن صناعية قائمة في محافظات دمشق، حمص وحلب هي: عدرا وحسياء والشيخ نجار، كما صدر المرسوم ١١٠ لعام ٢٠٠٧ القاضي بإحداث المدينة الصناعية في دير الزور، ومن المتوقع إحداث ثماني مدن أخرى في كافة المحافظات خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، ومع أن هذه المدن حديثة العهد إلا أنها استطاعت وخلال مرحلتها الأولى أن تنطلق بخطا واثقة لتثبت وجودها على الساحة الاقتصادية ولتلعب دورها بالنهوض بالاستثمار الصناعي في سورية.

وخلال ثلاث سنوات من إحداثها حققت هذه المدن نجاحات ملحوظة في جذب استثمارات محلية وأجنبية بلغت ١٦٥ مليار ليرة سورية حتى نهاية ٢٠٠٧.

وتسمح القوانين بإنشاء معامل لكافة الصناعات (الغذائية، الكيميائية، النسيجية، والهندسية....) في هذه المدن، ويتولى العمل الإداري في كل مدينة مجلس إدارة مختص. ويبين الجدول (٢-٤) الاستثمارات في المدن الصناعية السورية لغاية ٣١ / ١٢/ ٢٠٠٧.

جدول رقم (٢-٤) يبين الاستثمارات في المدن الصناعية لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١

١	عدد الاستثمارات المحلية	٢٦٥٦
٢	قيمة الاستثمارات المحلية/ مليون دولار	٣٠٠
٣	عدد الاستثمارات الأجنبية	٣٩
٤	قيمة الاستثمارات الأجنبية/ مليون دولار	٤٠٠

المصدر: مديرية المدن والمناطق الصناعية، التقرير السنوي، ٢٠١٠

وتوفر المدن الصناعية القائمة في سورية بعض المزايا من أهمها:

١. الموقع الجغرافي (القرب من المطارات وشبكات الطرق الرئيسية ومصادر وسائل الإنتاج).
٢. توفر مساحات منظمة متنوعة (صغيرة، متوسطة، كبيرة لإقامة صناعات متنوعة الحجم).

٣. إمكانية تجميع الصناعات المترابطة في إطار جغرافي متقارب بما يسمح بنشوء عناقيد في مختلف الصناعات والاستفادة من المزايا المرتبطة بها.
٤. تبسيط إجراءات النقل والشحن وتخفيض تكاليفها من خلال الربط مع الموانئ والمطارات بشبكات من الطرق والخطوط الحديدية.
٥. إقامة مجمعات سكنية منظمة وحديثة قريبة من المدن الصناعية (مما يساعد في حل مشاكل السكن والاكتظاظ في المدن الكبيرة).
٦. تجميع كافة الصناعات الملوثة بيئياً ومعالجة نفاياتها بشكل سليم ومراقب وبكلفة منخفضة.

ولدى مقارنة مجموعة من مؤشرات تنافسية المدن الصناعية الموجودة في سورية مع ما هو متوفر في كل من ماليزيا والسعودية تبين امتلاك المدن الصناعية في سورية لمجموعة من المؤهلات والميزات التنافسية التي تمكنها من جذب استثمارات محلية وأجنبية تساهم في تحقيق معدلات النمو المطلوبة وجذب وتوطين التقانة.

٢ــ واقع تنافسية المدن الصناعية السورية:

٢-١ ــ الموقع والبنية التحتية[١]:

تمتلك المدن الصناعية الثلاث القائمة في سورية حالياً:

- موقعاً جغرافياً متميزاً.
- ترتبط بشبكة طرقية وسككية محلية وإقليمية جيدة.
- تمتلك سبل ومقومات إقامة الصناعات الناجحة من حيث توفر مساحات شاسعة ومصادر مائية.
- طاقة كهربائية بأسعار تنافسية وأسعار الكهرباء في سورية أرخص من أي بلد مجاور، الأمر الذي يساهم في خفض كلف الإنتاج لأن الكهرباء تشكل ١٠% من المنتج. وهذا ما دفع كثيراً من الصناعيين الأتراك للاستثمار في مدينة الشيخ نجار الصناعية.

ويوضح الجدول (٢-٥) بعض مؤشرات البنية التحتية في المدن الصناعية للدول المقارنة.

---

[١] . هيئة تخطيط الدولة (٢٠٠٧): **تنافسية المدن الصناعية في سورية** ، دمشق.

جدول رقم (٢-٥) يبين بعض مؤشرات البنية التحتية في المدن الصناعية للدول المقارنة

متسلسل	البيان	سورية	السعودية	ماليزيا
١	عدد المدن الصناعية العامة	٣	١٤	-
٢	إجمالي مساحة المدن الصناعية العامة/ هكتار	١٣٩١٢	٨٩٥٢	-
٣	عدد المدن الصناعية الخاصة	-	٦	-
٤	تكلفة الأراضي	٢٨$	٠$	-
٥	نظام استثمار الأراضي	تملك	إيجار/ ٢٥ سنة	تملك/ إيجار
٦	أسعار الكهرباء	٥,٥ سنت	٣,٥ سنت	-
٧	أسعار المياه ليتر	٠,٧$	٠,٧$	٠.٦$
٨	أسعار الديزل ليتر	١٥ سنت	٣,٥ سنت	٥٠ سنت
٩	الوصول إلى شبكة الطرق السريعة والسكك الحديدية	متوفر	متوفر	متوفر
١٠	مؤشر جودة النقل البري والسكك الحديدية/ ١٣١ دولة	٦٥	٤٧	١٥
١١	مؤشر جودة النقل البحري والموانئ/ ١٣١ دولة	٩٦	٤٣	١٣
١٢	مؤشر جودة النقل الجوي والمطارات/ ١٣١ دولة	٧٧	٤٦	١٥

المصدر : هيئة تخطيط الدولة (٢٠٠٧): **تنافسية المدن الصناعية في سورية** ، دمشق.

٢-٢ ــ الأنظمة والتشريعات

تمنح القوانين والتشريعات الناظمة للعمل في سورية العديد من المزايا للاستثمار في المدن الصناعية، إضافة إلى التسهيلات الإدارية الكبيرة، حيث:

- يتم الحصول على الترخيص الصناعي والاكتتاب وتخصيص واستلام المقسم وكروكي رخصة البناء خلال أقل من ساعة ضمن استمارة واحدة.
- تسمح القوانين بحرية حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.
- بإمكان أي مستثمر حجز المقسم الذي يريد من خلال شبكة الانترنت.
- يتم منح السجل التجاري من قبل دائرة التموين والتجارة الداخلية في المدن الصناعية. ويوضح الجدول (٢-٦) بعض مؤشرات الأنظمة والتشريعات في المدن الصناعية للدول المقارنة.

جدول رقم (٢-٦) يبين بعض مؤشرات الأنظمة والتشريعات في المدن الصناعية للدول المقارنة

متسلسل	الأنظمة والتشريعات	سورية	السعودية	ماليزيا
١	محفزات وقوانين الاستثمار	يوجد	يوجد	يوجد
٢	الحصول على الترخيص الصناعي/ يوم	١	١٥	-
٣	استقدام العمالة الأجنبية	١٠% من العمال	حر	حر
٤	حرية حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%
٥	مؤشر حماية حقوق الملكية الفكرية/ ١٣١ دولة	٧٩	٥٣	٢٥
٦	نسبة تملك المستثمر الأجنبي للمشروع	٤٩%	١٠٠%	١٠٠%
٧	قوانين خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة	لا يوجد	لا يوجد	يوجد

المصدر : هيئة تخطيط الدولة (٢٠٠٧): تنافسية المدن الصناعية في سورية ، **دمشق.**

٢-٣ ــ الحوافز الخاصة

توفر المدن الصناعية في سورية أسوة بمثيلاتها في دول العالم للمستثمرين مجموعة من المزايا الخاصة لجهة الإعفاءات الضريبية والحوافز المشجعة ، حيث أن الاستثمار في المدن الصناعية إضافة إلى أنه يستفيد من كافة الحوافز والإعفاءات الضريبية الممنوحة فهو يتمتع بـ:

- حسومات ضريبية خاصة.
- إعفاء معدات الإنتاج والآلات من الضرائب والرسوم.
- تسهيلات متعلقة بالتراخيص وتبسيط الإجراءات والمعاملات ، حيث أصبح بالإمكان الاستعاضة عن كافة أنواع الطوابع والرسوم بإيصال مالي يدفع مباشرة لصندوق المالية في المدينة الصناعية، كما تم استبدال العديد من الوثائق مثل وثيقة غير موظف ولا حكم عليه بالتعهد الخطي من صاحب الترخيص.

ويوضح الجدول (٢-٧) بعض مؤشرات الحوافز الخاصة في المدن الصناعية للدول المقارنة

جدول رقم (٢-٧) يبين بعض مؤشرات الحوافز الخاصة في المدن الصناعية للدول المقارنة

	الحوافز الخاصة	سورية	السعودية	ماليزيا
١	القرب من منطقة حرة	يوجد	لا يوجد	يوجد
٢	ميناء جاف	يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٣	وجود ميناء بحري	لا يوجد	١٤/٦	يوجد
٤	خدمة النافذة الواحدة	يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٥	إعفاء معدات الإنتاج من الضرائب والرسوم الجمركية	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%
٦	الضرائب على الشركات داخل المدن الصناعية	٢٢%	٠%	٢٧%
٧	حوافز خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة	لا يوجد	لا يوجد	يوجد

المصدر : هيئة تخطيط الدولة (٢٠٠٧): تنافسية المدن الصناعية في سورية ، **دمشق.**

٢-٤ ــ الدعم اللوجيستي

يوضح الجدول (٢-٨) بعض مؤشرات الدعم اللوجستي في المدن الصناعية للدول المقارنة

جدول رقم (٢-٨) يبين بعض مؤشرات الدعم اللوجستي في المدن الصناعية للدول المقارنة

متسلسل	الدعم اللوجستي	سورية	السعودية	ماليزيا
١	الوصول إلى الإنترنت	ضعيف	متاح	متاح
٢	جودة خدمات الهاتف والاتصالات	جيدة	جيدة	جيدة

٣	مؤشر توفر التقنيات الحديثة/ ١٣١ دولة	٦١	٤٥	٢٢
٤	توفر حدائق التكنولوجيا	لا يوجد	لا يوجد	يوجد
٥	توفر مراكز التدريب والتأهيل	لا يوجد	لا يوجد	يوجد
٦	مؤشر توفر البحث والتدريب محلياً/ ١٣١ دولة	٩٩	٦٨	٢١
٧	توفر البنوك وشركات التأمين	يوجد	لا يوجد	يوجد
٨	توفر مستلزمات الأمن الصناعي	يوجد	يوجد	يوجد
٩	كلفة الجريمة والعنف على الأعمال/ ١٣١ دولة	١	٤٤	٤٦
١٠	الوصول إلى اليد العاملة المؤهلة في المدن الصناعية	غير متوفر	متوفر	متوفر
١١	السكن العمالي	لا يوجد	يوجد	يوجد
١٢	الحملات الترويجية	غير كافية	يوجد	يوجد

المصدر : هيئة تخطيط الدولة (٢٠٠٧): تنافسية المدن الصناعية في سورية ، **دمشق.**

نلاحظ من الجدول أن معظم نقاط الضعف في تنافسية المدن الصناعية في سورية تتركز في مؤشرات الدعم اللوجستي كالاتصالات والانترنت والسكن.

٣ ــ أولويات تحسين تنافسية المدن الصناعية السورية:

من تتبع تطور أعداد المستثمرين في المدن الصناعية وحجم الاستثمارات المقامة فيها حتى الآن نلاحظ:

- أن هذه المدن تمكنت خلال فترة قصيرة من جذب حوالي ١٠% من حجم القطاع الصناعي في سورية، ويمكن خلال المستقبل القريب وخاصة مع استكمال تنفيذ البنى التحتية والأعمال الإنشائية في هذه المدن أن تستقطب استثمارات أكبر.
- كامل المساحات المخصصة في مدينة الشيخ نجار في حلب قد تم الاكتتاب بها.
- انطلاقاً من تمتع سورية بالمناخ الاستثماري والموقع الجغرافي المناسب ، فإن تحسين تنافسية المدن الصناعية شرط هام وضروري للمحافظة على الاستثمارات التي تم إقامتها وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى هذه المدن بما يدعم الأهداف النهائية للسياسات الاستثمارية والتنموية في سورية.

يجب أن ينصب التركيز على تحسين تنافسية هذه المدن على المدى المتوسط. وتعزيز المزايا النسبية التي تتمتع بها لجهة الموقع وتوفير اليد العاملة ومستلزمات الإنتاج وحجم السوق، ورفدها بمزايا تنافسية أخرى من خلال تركيز الاهتمام على القضايا التالية:

١. الإسراع بإقامة المدن السكنية ومراكز الخدمات والنشاطات الثقافية والتعليمية والصحية والأسواق التجارية والملاعب والحدائق قرب المدن الصناعية، مع العلم أن المخططات التنظيمية للمدن الصناعية لحظت إقامة هذه الخدمات من سكن عمالي وفيلات وشقق فخمة تناسب مختلف الاحتياجات.

إن التركيز على توفير هذه المرافق سيؤدي إلى تأمين وجذب العمالة (بأنواعها) وتوطينها قرب المدن الصناعية وسيمنحها ميزة تنافسية عن بقية الدول وذلك بسبب ميزة المناخ وإمكانية التوطين فيها، إذ أن الجانب المعيشي والاجتماعي من أهم مقومات الحفاظ على العمالة الماهرة وضمان عدم هجرتها.

٢. الإسراع بإنشاء المرافئ الجافة لربط المدن الصناعية بأقصى سرعة بالمرافئ بواسطة الطرق وخطوط السكك الحديدية نظراً لعدم وقوع أي من هذه المدن على ميناء بحري.
٣. استكمال البنى التحتية والمرافق داخل المدن الصناعية.
٤. التركيز على توفير البنى التحتية التقانية والتكنولوجية المتطورة وخاصة في مجال الاتصالات والانترنت.
٥. نقل الإشراف على المدن الصناعية من وزارة الإدارة المحلية إلى وزارة الصناعة منعاً لتحول المدن الصناعية من تجمعات للصناعات الكبيرة والمتوسطة إلى مجمعات للورش والحرف الصغيرة.

٤ ــ تفعيل دور المدن الصناعية في تعزيز تنافسية الصناعة السورية:

يساهم إنشاء وانتشار المدن الصناعية في تحقيق العديد من المنافع كتوفير فرص العمل، اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، نقل وتوطين التقنية، تعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، الالتزام بالمتطلبات البيئية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد، باعتبار أن المرافق العامة والتجمعات السكانية المزدهرة تجاور المناطق الصناعية أينما وجدت.

ولبيان دور المدن الصناعية القائمة في دعم تنافسية الصناعة يتوجب دراسة توزع المساحات فيها حسب نوع الاستثمارات وتحليل مدى إسهامها في التنمية الصناعية لسورية، ويبين الجدول (٢-٩) تقسيمات المدن حسب أنواع الصناعات.

جدول رقم (٢-٩) يبين تقسيمات المدن حسب أنواع الصناعات

	صناعات كبيرة ومتوسطة ١=٢+٣+٤+٥	الغذائية ٢	النسيجية ٣	الهندسية ٤	الكيماوية ٥	صناعات خفيفة (مشاريع صغيرة) ٦
عدرا	٣٠٠٠	لم تتوفر بيانات رقمية عن التقسيمات حسب الصناعات وإنما وزعت كالتالي: ٢٠٠٠ هكتار للصناعات الثقيلة ــ ١٠٠٠ هكتار للصناعات المتوسطة				٥٠٠
الشيخ نجار	١٩٨٥	لم تتوفر بيانات رقمية عن التقسيمات حسب الصناعات ولكن يتبين من الخرائط التنظيمية توزيع المقاسم حسب الصناعات والأكبر للصناعات النسيجية				
حسياء	١٣٢٨	٣٣٠ ــ ٢٠%	٤٣٣ ــ ٣٢%	٣٠٥ ــ ٢٣%	٢٦٠ ــ ٢٠%	١٦٥

المصدر: هيئة تخطيط الدولة ، **مذكرة إطار عام لسياسة الاستثمار في المدن الصناعية الجديدة بما يتناسب مع السياسة الصناعية في الخطة الخمسية العاشرة ومن منظور التوازن الإقليمي التنموي**، مديرية تنمية القطاع الخاص، دمشق.

ويوضح الجدول (٢-١٠) بيانات الاستثمار في المدن الصناعية [١].

جدول رقم (٢-١١) يبين بيانات الاستثمار في المدن الصناعية

توزع الاستثمارات المنفذة	النسيجية	الغذائية	الكيماوية	الهندسية
عدرا	٥%	١٥%	٨٠%	
الشيخ نجار	٥٥%	٢٥%	٢٠%	
حسياء	٢٠%	٣٢%	٢٣%	٢٠%

المصدر: هيئة تخطيط الدولة ، **مذكرة إطار عام لسياسة الاستثمار في المدن الصناعية الجديدة بما يتناسب مع السياسة الصناعية في الخطة الخمسية العاشرة ومن منظور التوازن الإقليمي التنموي** ، مديرية تنمية القطاع الخاص ، دمشق.

يتبين لنا بأن التوجه بالاستثمارات يتناسب مع الميزة النسبية للمنطقة (صناعة النسيج في المناطق الشمالية، الصناعات الهندسية في دمشق). ولدى سؤال القائمين على تنفيذ مشروع التنافسية لبيان مدى مساهمة المدن الصناعية القائمة حالياً في

[١] . هيئة تخطيط الدولة ، **مذكرة إطار عام لسياسة الاستثمار في المدن الصناعية الجديدة بما يتناسب مع السياسة الصناعية في الخطة الخمسية العاشرة ومن منظور التوازن الإقليمي التنموي** ، مديرية تنمية القطاع الخاص ، دمشق.

تعزيز تنافسية الصناعة السورية حتى عام ٢٠١٠ تم التوضيح بأن المدن الصناعية الثلاث لم تلعب بعد الدور المنشود منها نظراً لدخولها حيز الاستثمار منذ فترة وجيزة، ولعدم استكمال البنى التحتية لهذه المدن بشكل كامل.

ولكي تساهم هذه المدن في تعزيز التنافسية يتوجب على إدارة المدن الصناعية التركيز على دعم إنشاء منشآت متشابهة أو ذات علاقات عامودية وأفقية تساهم في إنتاج السلع بميزة تنافسية . كما يتوجب الأخذ بعين الاعتبار تحديد مواقع المنشآت بما يحقق تكامل العناقيد الصناعية المراد التركيز عليها في هذه المدن.

حيث تلعب المدن الصناعية دوراً هاماً في تعزيز تنافسية الصناعات السورية، كونها تمثل البيئة المناسبة لازدهار وتطور العناقيد الصناعية، وتخطيط المدن الصناعية على أساس تشابه اختصاصات الصناعات التي تتشابك مدخلاتها ومخرجاتها بما يؤدي إلى تكامل هذه الصناعات مما ينعكس إيجاباً في تخفيض تكاليف إنتاجها وتحقيق مزايا الإنتاج الكبير.

كما يساعد تجميع المصانع في منطقة واحدة من الاستغلال الأمثل للخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة، الخدمات الإدارية وغيرها. مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية، كذلك تلعب المدن الصناعية دوراً كبيراً في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنظيم المنشآت العاملة في القطاع غير المنظم من خلال دخولها ومشاركتها في التجمعات الصناعية (العناقيد) القائمة في المدن الصناعية.

بناءاً على ما سبق يتوجب على واضعي استراتيجيات التنمية الصناعية العمل على تحديد القطاعات الأساسية ضمن المدن الصناعية المحدثة بناءاً على الميزة التنافسية للصناعات المحلية وبالتالي تحديد الأطر العامة للاستثمارات التي ستدعم إنشاء العناقيد الصناعية في تلك المدن.

ومن ثم يتم إعداد الخرائط التنظيمية لهذه المدن بما يخدم هذه الصناعات، مثال على ذلك يمكن إنشاء عنقود صناعي في مجال صناعة الملابس الجاهزة في المدينة الصناعية في دير الزور، حيث تضم كافة المشاريع العاملة في قطاع النسيج من مرحلة الحلج وصولاً لمعامل الألبسة الجاهزة ، ومن ثم تُصدر مباشرة عبر الحدود التركية والعراقية.

كذلك اعتماد آليات خاصة لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة مثل إقامة صناديق تمويل للقطاعات الأساسية يمولها القطاع الخاص بهدف تسهيل دخول السيولة لهذه القطاعات وتحفيز تلك المشاريع للعمل ضمن إطار تلك المدن.

٥. ترويج الاستثمار في تطوير وإدارة المدن بالاستفادة من تجارب الدول العربية والأجنبية:

من السهل بناء المدن الصناعية ولكن من الصعب تشغيلها وإدارتها إذا لم يكن هناك قدر كبير من التسويق والإدارة والصيانة ، خاصة أن المدن الصناعية تتضمن عدد من القطاعات الاستثمارية وليس فقط القطاع الصناعي، من أهمها الطاقة، النقل، الخدمات اللوجستية، التعليم، الصحة، الاتصالات....الخ.

والمدن الجديدة وإن كانت تكاليف إنشاءها عالية جداً، فإن تكلفة الإدارة والتشغيل والصيانة لتلك المدن تكون رقماً كبيراً إذا تم تقديرها من خلال تكاليف إنشاءها. ولذلك لابد من أن تكون هناك آلية مسبقة للإدارة والتشغيل والصيانة لتلك المدن بدلاً من تركها للمستقبل. ولابد أن تكون هذه الإدارة قد تم اختيارها وتدريبها كي تتقن دورها نظراً لما تحتويه من بنية تحتية هائلة، وما يتطلبه ذلك من الفنيين والعمالة المدربة.

ومن خلال دراسة الآليات المعتمدة في إدارة واستثمار المدن الصناعية من الدول يلاحظ تنوعها وفق آليات إدارة اقتصاد تلك الدول (وعلى المستوى الكلي يلاحظ أسلوبين، أما تكون الإدارة ضمن وزارة معينة أو تكون هيئة مستقلة بحد ذاتها)، وسيتم عرض عدد من النماذج المعتمدة لدراستها والاستفادة منها في اختيار الأنسب لسورية[١]:

١. الاعتماد على القطاع الحكومي في إدارة المدن الصناعية وتطويرها بشكل كامل. وفي هذا الإطار تختلف الآليات المعتمدة ما بين تخصيص موازنات خاصة للمدن ضمن وزارة محددة أو إدارة حكومية لهذه المدن (سورية، لبنان، سلطة عمان) أو تأمين رأسمال للمؤسسة يتم تغطيته من قبل الحكومة والمصارف والمؤسسات العامة والهيئات الرسمية وإدارة كاملة لهذه المؤسسات على كافة النشاطات الخاصة بالإنشاء والتشغيل والصيانة لهذه المدن (الأردن). ويرى البعض أن هذا الأسلوب كان عاملاً هاماً في نجاح المدن الصناعية لدعم تنافسية الصناعة الوطنية كما حصل مع سنغافورة،

---

[١] - هيئة تخطيط الدولة، مذكرة إطار عام لسياسة الاستثمار في المدينة الصناعية الجديدة بما يتناسب مع السياسة الصناعية في الخطة الخمسية العاشرة، مديرية التنمية، القطاع الخاص، دمشق.

الصين، هنغاريا حيث دعمت حكومات تلك الدول تأمين متطلبات إشادة تلك المدن لتحقق الهدف المنشود منها، وبإدارة رشيقة.

والبعض يرى بأن أهم سلبيات هذا الأسلوب تحميل الخزينة العامة عبئاً كبيراً من ناحية، وبطء الإجراءات الإدارية المتخذة لتنفيذ الأعمال الإنشائية وغيرها من جهة أخرى.

٢. اعتماد المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص في إدارة المدن الصناعية وتطويرها حيث تقوم الحكومة بتحديد مكان إقامة المدن والهدف الاستراتيجي منها، ومن ثم تطرح على المطورين العقاريين والعمل على إيجاد التحالفات اللازمة لتنفيذ المشاريع ضمن المدن (بنى تحتية ومشاريع اقتصادية داعمة). وذلك وفق عقود تبرم بين الطرفين بعد الإعلان لها في كافة وسائل الإعلان (مثال على ذلك المملكة العربية السعودية التي أطلقت مبادرة لتشجيع الاستثمار وتنويع مصادر الدخل تقوم على اعتماد برنامجاً للمدن الاقتصادية وأسندت مهمة الإشراف عليه إلى الهيئة العامة للاستثمار والتي تقوم وبشكل أساسي تكوين تحالفات دولية ومحلية من القطاع الخاص لتطوير تلك المدن وتجهيز بنيتها التحتية ، ومن ثم تشغيلها وفق أسس تجارية بحتة دون أية تكلفة على الخزينة العامة (وقد تم عرض ٣ مدن لغاية الآن من خلال الحملات الإعلانية المكثفة لاطلاع الجمهور على تلك الفرص).

ولكن هناك انتقادات تم توجيهها لهذا الأسلوب تناولت أسس اختيار مواقع المدن ومعايير تخطيطها، وملكية الأراضي التي ستقام عليها المدن، وبرامج تدريب المواطنين للمساهمة في إدارة المشروعات المستقبلية وغيرها.

أما إدارة عمليات التشغيل والصيانة فتتم من خلال مجالس إدارة المدن الصناعية والتي يتم اختيارها من قبل الموجودين ضمن المدن والتمويل من خلال صناديق دعم المدن.

ونرى بأن المساهمة المشتركة بين القطاع الحكومي والخاص هام جداً لنجاح المدن الصناعية:

- فدور الحكومة أساسي لإنشاء تلك المدن ونموها ونجاحها. إذ تعتبر الحكومات إنشاء المدن الصناعية ودعمها مشروعات تنموية تساعد على إنعاش اقتصاد وتوفير فرص العمل وزيادة القدرة التنافسية للدولة في المنتجات التقنية ، وذلك دون القيام مباشرة بتطوير أو إدارة وتشغيل تلك المدن، بل التركيز على دعمها مادياً ومعنوياً.

- ودور القطاع الخاص أساسي أيضاً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية من إنشاء تلك المدن، وذلك بالاستثمار في تطويرها، والقيام بتشغيلها وتطويرها وإنشاء الشركات القاطنة فيها.
- كما أن دور مراكز الأبحاث والتطوير الحكومية لا يقل أهمية في نجاح هذه المدن، وذلك من خلال القيام بالبحث والتطوير المرتبطة بالتقنيات والصناعات والخدمات التي تتخصص فيها المنشآت القاطنة في تلك المدن.
- يتوجب أن يكون للمدن الصناعية هيئات عليا ترسم خطط تطويرها وتشرف على تنفيذها، يشارك في عضويتها ممثلون من الحكومة المحلية، والحكومة المركزية، وتقوم شركة أو مجموعة شركة متخصصة بتنفيذ خطط التطوير.
- تعتبر الصلاحيات الواسطة الممنوحة للهيئة المشرفة على المدينة عاملاً مهماً في تحقيق المنطقة لأهدافها.
- تتولى إدارة وتشغيل المدينة شركة متخصصة، تجمع بين المعرفة العلمية، والمهنية الإدارية، والقدرة على المساعدة في توفير التمويل اللازمة للشركات الناشئة، والقيام بجهود إعلامية متخصصة لتسويق منتجات الشركات الناشئة وكل ذلك بإتباع الأسلوب التجاري الهادف للربح.

ويتوجب أن يتم إعداد هذه الخطة بالتشارك مع الجهات المعنية بذلك ، وخاصة الهيئة السورية للاستثمار. ومن الأساليب الترويجية المتوقع أن تحقق الهدف المنشود ما يلي:

أ. إنزال مواقع المدن الصناعية وربطها بموقع الهيئة السورية للاستثمار (حيث أنها في الوقت الراهن موجودة على موقع وزارة الإدارة المحلية فقط).

ب. المشاركة في منتديات الاستثمار العربية والدولية.

ج. المشاركة في إعداد زيارات ميدانية لكبار المستثمرين لهذه المدن.

د. تأمين التواصل الدائم مع غرف الصناعة السورية والوزارات المعنية.

ركزنا في القسم النظري للبحث حول مناخ الاستثمار في المدن الصناعية السورية موضحين أهمية الاستثمار فيها، ومن هم المستفيدون منها، وكيفية تعزيز تنافسية المدن الصناعية السورية ودورها في تفعيل الصناعة السورية . وسنوضح في القسم العملي للبحث جوانب الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المدن الصناعية السورية.

الفصل الثالث

الدراسة العملية

- مقدمة.

٣-١- الإعانات المقدمة من الدولة للمدن الصناعية.

٣- ٢- تحليل واقع المدن الصناعية :

٣-٣- المدينة الصناعية في عدرا.

٣-٤- المدينة الصناعية في حلب (الشيخ نجار).

٣-٥- المدينة الصناعية في حمص (حسياء).

٣-٦- المدينة الصناعية في دير الزور.

٣-٧- دراسة الفرضيات وتحليل واقع الفعالية الاقتصادية لإنشاء المدن الصناعية السورية.

٣-٨- الآفاق المستقبلية للقطاع الصناعي في سورية بالتركيز على المدن الصناعية.

٣-٩- خطة الوزارة في مجال المناطق الصناعية والحرفية خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة.

٣-١٠- تحديد المناطق ال٢٥ الأكثر أهمية في التمويل والتنفيذ والاستثمار.

٣-١١- أولويات المدن الصناعية في المرحلة القادمة.

- **مقدمة:**

أقرت الحكومة جملة من التشريعات و القوانين الإصلاحية فقد أعطيت من خلال المرسوم ٥٧ صلاحيات كبيرة لمجالس المدن الصناعية من خلال تشميل مرسوم الاستثمار رقم ١٠ أو مرسوم استثمار رقم ٨ وإحداث النافذة الواحدة وتفويض عناصر كل الوزارات في المدينة الصناعية لإصدار كافة التراخيص اللازمة لعمل المستثمرين بما يخص الاستيراد والتصدير والإنتاج والبناء والتراخيص اللازمة على مستوى العمل المتنوع.

أحرزت المدن الصناعية نجاحاً كبيراً في تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية التي تجاوزت قيمتها ٤٩٨ مليار ليرة سورية، ووفرت ما يقارب ١٠٥ آلاف فرصة عمل في زمن قياسي حتى نهاية ٢٠١٠، واستوعبت التوسع الكبير في الاستثمارات الصناعية من خلال تأمين مقاسم مجهزة بخدمات بنية تحتية حديثة ومتكاملة بسعر الكلفة وبأقساط مريحة ومزودة بكافة المرافق الداعمة للصناعة، وتطبيق أسلوب النافذة الواحدة في معظم معاملات المستثمرين وإجراءات الحصول على التراخيص في تشميل وتنفيذ واستثمار المشاريع.

٣-١- الإعانات المقدمة من الدولة للمدن الصناعية:

قدمت الدولة مساهمات للمدن الصناعية منذ إحداثها إلا أن المدن الصناعية الثلاث (عدرا- الشيخ نجار- حسياء) توقفت ابتداءً من العام ٢٠٠٧ عن الاعتماد على المساهمات المقدمة من الدولة معتمدة فقط على إيراداتها الذاتية في تمويل مشاريعها، بينما لا زالت المدينة الصناعية بدير الزور التي أحدثت في عام ٢٠٠٨ تعتمد على المساهمات المقدمة من الدولة. وفيما يخص حجم المساهمات المقدمة من قبل الدولة للمدن الصناعية سواء كانت هذه المساهمات مقدمة لبدلات الاستملاك أو لتنفيذ أعمال البنية التحتية يبين الجدول (١٣) حجم المساهمات المقدمة للمدن الصناعية الأربع خلال الفترة٢٠٠٢ ولغاية ٢٠١١/٦/٣٠:

جدول رقم (٣-١) يبين حجم المساهمات المقدمة للمدن الصناعية الأربع

بملايين الليرات السورية خلال الفترة٢٠٠٢ ولغاية ٢٠١١ /٦/٣٠

المدينة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	30/6/2011	المجموع
عدرا	450	600	0	100	250	100	0	0	192	0	**1692**
الشيخ نجار	200	1533	157	350	300	100	0	0	0	0	**2640**
حسياء	150	500	190	100	250	50	0	0	0	0	**1240**
دير الزور	0	0	0	0	0	75	250	450	600	245	**1620**
المجموع	800	2633	347	550	800	325	250	450	792	245	**7192**

المصدر: مديرية التنمية المحلية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

يبين الجدول رقم (٣-١) أعلاه أن مدينة الشيخ نجار قد حصلت على حجم إعانات من الدولة أكثر من بقية المدن الصناعية يليها مدينة عدرا الصناعية ومن ثم مدينة دير الزور فمدينة حسياء. حيث بلغ حجم مساهمة الدولة للمدن الصناعية كافة وخلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١/٦/٣٠ ما قيمته ٧١٩٢ مليون ليرة سورية.

حيث تركزت هذه الإعانات في بداية إحداث المدن وبدء تنفيذ أعمال البنى التحتية اللازمة لإنشاء المشاريع والمعامل المختلفة. وتوقفت هذه الإعانات الآن بعد أن بدأت المشاريع المنفذة بعملية الإنتاج حيث أصبحت المدن الصناعية من خلالها إيراداتها تمويل مشاريعها باستثناء مدينة دير الزور. هذا وقد خصصت الإعانات لدفع بدلات استملاك ولأعمال البنية التحتية.

٣-٢- تحليل واقع المدن الصناعية:

نقدم فيما يلي الموقع والمزايا الخاصة بكل مدينة صناعية والمؤشرات المختلفة عن واقع كل مدينة صناعية وتطور هذه المؤشرات مع الزمن، والمدن الصناعية هي:

٣-٢-١- المدينة الصناعية في عدرا[1]:

أقيمت المدينة الصناعية بعدرا بهدف جذب الاستثمارات وتوطين رؤوس الأموال من خلال المشاريع الاستثمارية والمرافق الخدمية في إطار النهج الإصلاحي الذي أطلقه الرئيس الأسد لتطوير الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته ومنها الصناعة وتأمين فرص العمل لليد العاملة وتأهيلها وإدخال التكنولوجيا الحديثة إلى سورية.

- الموقع والأهمية:

تقع مدينة عدرا الصناعية في محافظة ريف دمشق شمال شرق دمشق وتبعد عنها مسافة ٣٥كم ويمتاز الموقع بفلسفة استراتيجية خاصة:

- الموقع المتوسط من الدول المجاورة (الأردن، لبنان، العراق).
- الارتباط المباشر بشبكة الطرق الإقليمية المحلية والخطوط الدولية.
- القرب من مدينة دمشق يتيح إمكانية التسويق للمنتجات المصنعة.
- القرب من مصادر الطاقة الكهربائية.
- وجود أرض واسعة تؤمن حجماً إضافياً للتوسع المستقبلي.
- القرب من مصادر المواد الأولية اللازمة للعملية التصنيعية.
- ربط المدينة بشبكة الطرق والسكك الحديدية:

[1] . دليل المدن الصناعية السورية syrianindustrialcity.com.

يتمتع الموقع المحدد للمدينة الصناعية بإمكانيات جيدة للربط الطرقي مع المناطق المجاورة وباقي المحافظات في القطر ذلك لقربها من طريق دمشق – حمص القديم والجديد وكذلك المرور طريق دمشق – تدمر ضمنها والذي يشطرها لقسمين شمالي وجنوبي.

من خلال دراسة تنظيم محاور الدخول الثلاثة على المدينة:

- المدخل الشرقي: من جهة الضمير – طريق بغداد الدولي.
- المدخل الغربي: من جهة المحلق الشمالي وعقد جسر بغداد ٨ كم.
- المدخل الجنوبي: من جهة مطار دمشق الدولي وطوله ٢٠ كم.

المدينة الصناعية مخدمة بشبكة حديدية لتأمين نقل الركاب وأخرى لشحن البضائع وبالتالي تؤمن ربط الموانئ السورية على البحر المتوسط ودول الجوار على المدينة الصناعية ويتم إعداد دراسات حالية لإقامة محطات توقف ضمن المدينة على هذه السكك.

– المساحة الإجمالية وتوزعها على الفعاليات المختلفة للمدينة:

تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة ٧٠٠٠ هكتار وتقسم إلى ٣٥٠٠ هكتار مناطق صناعية بنسبة ٥٠% من مساحة المدينة و٣٥٠٠ هكتار المنطقة السكنية والتجارية والإدارية بنسبة ٥٠% من مساحة المدينة. هذا ويضم القسم المخصص للفعاليات الصناعية ١٢٠٠٠ موقع لمنشأة صناعية من مختلف الصناعات(هندسية، نسيجية، كيماوية، غذائية، مواد بناء، دباغات، سكب معادن، حرفية....). وتصنف الصناعات إلى ٣٥% كيماوية، ٣٥% هندسية، ٢٠% غذائية، ١٠% نسيجية.

– الخواص المناخية:

تقع المنطقة الصناعية في المنطقة الجنوبية من القطر السوري وتتميز بالمناخ شبه القاري حيث الشتاء البارد الممطر والصيف الحار وفصلين معتدلين هما الربيع والصيف.

تتعرض المدينة لرياح غربية وجنوبية غربية وأحياناً تتعرض للرياح الشرقية والشمالية الشرقية في فصلي الخريف والصيف وتصل سرعة الرياح إلى ٣٠م/ثا.

– مزايا الاستثمار في مدينة عدرا:

١- الحصول على التراخيص لإقامة المشاريع وقرار التشميل بقوانين الاستثمار خلال ساعات.
٢- هناك تكامل بين الصناعات وتغطي احتياجات بعضها البعض.
٣- أراضي مخدمة بالبنية التحتية .
٤- يتم بيع الأراضي للمستثمرين بالتقسيط لمدة خمس سنوات بسعر التكلفة .
٥- يتم منح قرار التشميل بقوانين الاستثمار خلال ٤٨ساعة .

٦- حماية البيئة وتخفيف الضرر على المساحات الخضراء.

٧- توفر فرص عمل متنوعة.

٨- القرب من المناطق الحرة بعدرا مما يسهل على المستثمر بتخليص البضائع بالقرب من موقع العمل.

– مجالات الاستثمار في عدرا:

١- الاستثمار في المقاسم المعدة للصناعة بكافة أنواعها النسيجية ،هندسية،غذائية وبكافة الفئات والمساحات.

٢- الاستثمار في مجال محطات معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي .

٣- الاستثمار في السكن والسياحة .

٤- الاستثمار في النقل .

٥- الاستثمار في مراكز الخدمة المحلية من فنادق وبنوك و مشافي ومراكز تدريب فني ومهني.

٦- الاستثمار في مجال القرية التكنولوجية.

٣-٢-٢- المدينة الصناعية في حلب (الشيخ نجار)[1]:

– الموقع:

تقع المدينة الصناعية في الجزء الشمالي الشرقي وعلى مسافة ١٥ كم من مدينة حلب بين محوري طريق الباب القديم وطريق المسلمية القديم وتبعد عن الحدود التركية ٤٥ كم وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة ٤٤١٢ هكتار كما تحتوي المدينة على /٦١٢٢/ مقسماً صناعياً وتبلغ التكلفة التقديرية للمدينة (١٣.٧) مليار ليرة سوري.

وكان العامل البيئي هو العامل الفصل بهذا الاختيار حيث أخذ بعين الاعتبار عدم تأثير رياح المنطقة المختارة على مدينة حلب وحماية المدينة من آثار التلوث واستغلال الميزات الطبيعية لموقع المدينة الصناعية باعتبارها غير صالحة للزراعة وغير مأهولة بتجمعات سكنية بالإضافة إلى طبيعة الأرض التي هي صخرية بأغلبها والتي تساعد على تشييد المنشآت الصناعية بأقل التكاليف.

وذلك فضلاً عن بعض العوامل الذاتية الأخرى مثل وجود مناطق خضراء محيطة بها وقرب المدينة الصناعية من الطرق المحلقة سواء الموجودة حالياً أو تلك التي خطط لإنشائها مستقبلاً وإمكانية ربطها مع شبكة الخطوط الحديدية وقربها من مطار حلب الدولي.[2]

---

[1] http:aic.org.sy/index.php?POSTNUKESID=2dd617722ae148573028c590b79d1cef

[2] . موقع المدينة الصناعية آذار ٢٠١١ www.aic.org.sy

تبلغ المساحة الكلية للمدينة الصناعية/ ٤٤١٢ /هكتاراً تتضمن ما يلي:

-/ ١٩٨٥ / هكتاراً للمقاسم الصناعية.

- تؤمن /٦١٢٢ / مقسماً صناعياً.

-/ ٦٨ / هكتاراً المركز الإداري.

- / ١٥٠ /هكتاراً مدينة معارض و مدينة إنتاج إعلامي.

- / ١١٠٨ / هكتاراً مناطق خضراء بما فيها الحزام الأخضر للشوارع الرئيسية.

- / ٣٢٠ / هكتاراً طرق رئيسية صافية.

- / ٨٤٩ / هكتاراً للسكن العمالي

- محفزات الاستثمار في مدينة الشيخ نجار الصناعية :

١- توفر كافة الخدمات اللازمة لعملية الاستثمار من (بنية نحتية، مصارف، مشافي، صالات عرض، مراكز تدريب).

٢- قرب المدينة من مناطق العبور الخارجية لحلب.

٣- مراعاة عامل البيئة في تخطيط المدينة الصناعية

٤- توفر السكن العمالي واستيعابها لأسر العاملين

٥- اعتماد مبدأ النافذة الواحدة لتأمين كافة خدمات المستثمرين في مبنى واحد.

٦- أن المعاملة للمستثمر الأجنبي هي نفس معاملة المستثمر السوري، ولقد منح المستثمر الأجنبي حق تملك الأرض على عكس الدول الأخرى التي تطلب شريكاً من المواطنين في أي شركة تود إنشاءها.[١]

- حماية البيئة في المدينة الصناعية:

حرصت دائرة البيئة على إرساء قاعد الإنتاج الأنظف من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية صديقة للبيئة فعملت على نقل تقنيات الإنتاج الأنظف وتطويرها على المستوى الوطني وتبني منظومات للإدارة البيئية خاصة بكل منشأة.

كما تم تخصيص ثلاث مناطق للصناعات في المدينة الصناعية:

- المنطقة الأولى :

وهي المخصصة للصناعات النظيفة بيئياً وكذلك للفعاليات الخدمية الصناعية للمدينة ككل وتشمل الصناعات الخفيفة وكذلك خدمة المصانع من تصنيع جزئي وتكميلي وتوفير المواد. وبمساحات مقاسم تتراوح من ٤٥٠-٦٠٠ م٢ وتضم كل أنواع الصناعات غير الملونة للبيئة.

[١] جريدة التقنية الاستثمارية السنة الخامسة العدد ٣٧ تاريخ ٢٥تموز/٢٤ آب ص٤٠ www.technical-news.com

- **المنطقة الثانية :**

وهي المخصصة للصناعات المتوسطة التي تستخدم مواد حيادية بيئياً وتكون المنتجات قابلة للاستخدام أو متابعة التصنيع بعد معالجة عادية دون المرور بتلوث من الدرجة التي تحتاج إلى معالجة خاصة للهواء الناتج أو الماء أو التربة. وبمساحات مقاسم ١٠٠٠-٢٠٠٠-٤٠٠٠م٢ وتضم كل أنواع الصناعات في قسمين منفصلين ملوث وغير ملوث.

- **المنطقة الثالثة :**

وهي المخصصة للصناعات الكبيرة التي تنتج مخلفات غازية أو صلبة أو كليهما وتكون بحاجة إلى معالجة لتفكيك التلوث وتكون المعالجة كلاسيكية من فلتره طبيعية أو ميكانيكية. بمساحات ٦٠٠٠م٢ فما فوق وتضم كل أنواع الصناعات ملوثة وغير ملوثة وتحتوي على شبكتي صرف (صناعي، صحي).

٣-٢-٣- المدينة الصناعية في حمص (حسياء)[١]:

استطاعت هذه المدينة الناشئة ومن خلال تجربتها في الأعوام القليلة المنصرمة أن تؤسس لاقتصاد ساهم في زيادة معدلات النمو وتعزيز دور القطاع الخاص في البيئة الاقتصادية، حيث عملت وفي سنوات قليلة على توفير البيئة التمكينية الملائمة لعمل المستثمرين وبالتالي تحريض وتوسيع مناخ الاستثمار.

وتجلى ذلك من خلال العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وإيجاد الصيغ القانونية والتشريعية والتنظيمية الملائمة للشراكة بين القطاع الخاص والحكومي، وتأمين البنية التحتية وتحديث خدمات المصارف من خلال التأكيد على دور البنوك كمؤسسات تمويلية تساهم في تقديم قروض ميسرة وبأسعار فائدة مناسبة للمستثمرين الأمر الذي انعكس ايجابياً على واقع الصناعة في محافظة حمص .

هذه المحافظة التي كانت بعيدة كل البعد عن ركب الصناعة باستثناء بعض المنشات القليلة المتناثرة في أصقاع المحافظة وتتمكن من خلال التغيير الجاد والحقيقي الهيكلي الذي قامت به أن تسير بمحافظة حمص باتجاه الصناعة القوية المنافسة.

- الموقع الجغرافي:

---

[١]- دليل المدن الصناعية السورية.

تتميز المدينة الصناعية بموقع جغرافي هام لأنها تتوسط سوريا التي تتوسط بدورها القارات الثلاث والعالم، وترتبط بشبكة من الطرق المحلية والإقليمية والدولية من خلال عقد طرقية عصرية حيث تبعد عن:

- مدينة حمص/٢٥كم/.
- دمشق بحدود /١١٠/ كم عن ومطارها بحدود /١٥٠/ كم.
- بيروت بحدود /٢٣٠/ كم.
- عمان ــ بحدود /٣٥٠/ كم.
- الحدود التركية بحدود /٣٥٠/ كم.
- الحدود العراقية /٣٠٠/ كم.

كما تتميز المدينة بقربها من المرافئ البحرية حيث تبعد عن:

- مرفأ طرطوس بحدود /١٠٠/ كم ــ مرفأ اللاذقية بحدود /١٨٠/ كم. ــ مرفأ طرابلس بحدود /١٥٠/ كم.

- الخواص المناخية :

تخضع المدينة الصناعية إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط من النموذج السوري وهو (جاف) وتساوي القارية في المدينة الصناعية (٣٠%) ويبلغ معدل كمية الهطول السنوي حوالي (٢٠٠مم).

- **الرطوبة النسبية** : تشكل الرطوبة النسبية للمدينة الصناعية السنوية حوالي ٦٠% وتبلغ أعلى نسبة لها في كانون الثاني لتصل إلى ٧٥% وتتناقص تدريجياً حسب أشهر السنة .

معدل التبخر : يبلغ معدل التبخر السنوي للمدينة الصناعية حوالي (١٤٠٠) مم .

- **الرياح السطحية** : أن الرياح السائدة في موقع المدينة الصناعية بحسياء تكون رياح غربية بنسبة ٨٥% تقريباً تتحول إلى شمالية غربية صيفا والى جنوبية غربية شتاء بنسبة ١٥% أما من حيث سرعتها فتكون معتدلة إلى خفيفة إلا أن هناك بعض الهبات القوية تصل سرعتها إلى ٦٠ كم/سا تحدث في شهري تموز وآب.

- **معدلات درجات الحرارة للمدينة الصناعية** : تشكل درجة الحرارة عاملاً مهماً في عملية استخدام الطاقة الشمسية للمنشآت الصناعية وهي مهمة . معدل الحرارة العظمى تساوي (٢١ ْ) ومعدل الحرارة الصغرى (٩ ْ) ومعدل الحرارة العظمى المطلقة السنوية (٣٨ ْ) في حين تكون معدل الحرارة الصغرى المطلقة السنوية (٥°) .

- المنطقة الصناعية:

تتضمن هذه المدينة منطقة صناعية تستقطب كافة المستثمرين بمختلف أنواع صناعاتهم النسيجية والغذائية والكيميائية والهندسية بحيث تتجمع هذه الصناعات لتخلق جواً قادراً على أن يكون بشكل دائم صديق للبيئة.

– المنطقة الحرفية:

تتضمن أيضاً منطقة حرفية تستوعب كافة الحرف الداعمة للصناعات الثقيلة والمتوسطة.

– المنطقة الحرة:

تتضمن منطقة حرة تلبي كافة طلبات المستثمرين وتسهم بتنمية المبادلات التجارية وتتضمن كافة الأنشطة والفعاليات.

– محطة القطار:

تتضمن المدينة محطتي قطار واحدة لنقل البضائع وأخرى لنقل الركاب بحيث تتصل كافة المرافق بشبكة من السكك الحديدية والطرق.

– المرفأ الجاف:

تتضمن المرفأ الجاف الذي يستقبل كافة الحاويات والبضائع التي يتم نقلها مباشرة من على ظهر السفن بواسطة عربات القطار ووسائل النقل الأخرى بحيث تتم كافة الإجراءات الجمركية فيه.

– المنطقة السكنية والترفيهية:

تتضمن المدينة منطقة سكنية لإقامة أحياء سكنية وتجارية تلبي كافة احتياجات المدينة العصرية من الشقق السكنية (الفيلات ــ المصارف ــ الفنادق ــ المطاعم ــ المراكز الصحية ــ الأسواق التجارية ــ دور العبادة... إضافة إلى المناطق الترفيهية التي تحوي الشاليهات المسابح والملاعب الرياضية).

– تحرص إدارة المدينة على حماية البيئة عبر تنفيذ محطات معالجة الصرف الصحي والصناعي وإدارة جمع النفايات الصلبة والتخلص الآمن منها ومتابعة الانبعاثات الغازية ومراقبتها ضمن المواصفات القياسية السورية المعتمدة وزراعة المساحات الخضراء التي تشكل ٢٥% من مساحة المدينة حيث قامت المدينة بزراعة /٩٨ / ألف شجرة حتى نهاية عام ٢٠٠٦ مع شبكات الري بالتنقيط اللازمة .

– ويتم تزويد المدينة الصناعية بمياه الشرب من خلال /٦/ آبار ضمن المدينة الصناعية كما تم حفر /١٤/ بئراً خارج المدينة الصناعية.

– القسم المخصص للفعاليات الصناعية: بمساحة ٣٥٠٠ هكتار حيث تضم ١٢٠٠٠ موقع لمنشأة صناعية من مختلف أنواع الصناعات (هندسية – نسيجية – كيماوية – غذائية – مواد البناء).

– تسهيلات ومزايا الاستثمار في حسياء:

١ـ منح وثيقة الاكتتاب والتخصص واستلام الأرض ومنح القرار الصناعي خلال ساعة واحدة.

٢ـ الأرض مجاناً وتتحمل المدينة الصناعية ٤٠ % من تكاليف البنى التحتية، ويتم استيفاء ٦٠ % من هذه التكاليف من المستثمر أي ما يعادل ١٢ دولار للمتر المربع.

٣ـ يتم دفع ثلث التكلفة أي ما يعادل ٤ دولار عند التخصص والباقي بشكل أقساط نصف سنوية لمدة ٥ أو ٧سنوات.

٤ـ إعطاء الأولوية لمستثمري المدينة الصناعية للحصول على القروض من المصارف.

٥ـ منح إعفاء جمركي كامل لكافة مستلزمات الإنتاج ومعداته على قانون الاستثمار.

٦ـ السماح للمستثمرين العرب والأجانب على قانون الاستثمار بإخراج أرباحهم على رأس المال الأجنبي بعد تسديد ضرائب الأرباح، والسماح لهم بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية شريطة استخدامها لأغراض المشروع.

٧ـ يحصل المستثمر غير السوري على قانون الاستثمار على تراخيص عمل وإقامة له ولعائلته طول مدة تنفيذ وتشغيل المشروع.

٨ـ يحق للمستثمر الحصول على تراخيص عمل وإقامة للعمال غير السوريين العاملين في المشروع على قانون الاستثمار.

ويتم اعتماد مبدأ النافذة الواحدة لاختصار الإجراءات والورقيات وتوفير الوقت والجهد والمال اللازم للحصول على التراخيص والتي تقوم إدارة المدينة الصناعية ودوائر النافذة الواحدة الموجودة فيها بتأمينها بالكامل ولا حاجة للمستثمر لمراجعة أي جهة من اجل إنشاء استثماره خارج المدينة الصناعية.

٩ـ يسمح للمستثمر بإدخال المعدات الخاصة بعمليات تركيب الموجودات في المشروع وإخراجها.

١٠ـ إعفاءات ضريبية على قانون الاستثمار للمستثمرين الذي يقيمون في المدن الصناعية وإعفاءات أخرى حسب عدد العمال المشتغلين في المشروع.[١]

– التخفيضات الضريبية :

[١] . عن موقع سيريا ستيبس www.syriesteps.com

- معدل ضريبة الدخل ٢٨%.
- يتم تخفيض /٦/ درجات للمنشآت المشملة على قانون الاستثمار رقم/٨/
- يتم تخفيض درجة واحدة للمنشآت المقامة في المدن الصناعية
- يتم تخفيض درجتين للمنشآت المقامة في المدينة الصناعية بحسياء.
- يتم تخفيض درجة للمنشآت التي تستخدم أكثر من /٢٥ عامل/ مسجل في التأمينات الاجتماعية - يتم تخفيض درجتين للمنشآت التي تستخدم أكثر من /٧٥ عامل/ مسجل في التأمينات الاجتماعية
- يتم تخفيض ثلاث درجات للمنشآت التي تستخدم أكثر من /١٥٠ عامل/ مسجل في التأمينات الاجتماعية.

٣-٢-٤- المدينة الصناعية في دير الزور[١]:

تقع المدينة الصناعية شمال شرق مدينة دير الزور على طريق دير الزور- الحسكة وتبعد عن مدينة دير الزور بحدود ١٥ كم وتبلغ المساحة ١٢٦٠ هكتار. بكلفة تقديرية ٥ مليارات ليرة سورية لإنشاء المدينة تحوي المنشأة على أراض مخصصة لإنشاء كافة المعامل والمنشآت الصناعية غذائية ونسيجية وهندسية وكيميائية وتهدف لتأمين ٥٠ ألف فرصة عمل.

يبلغ العدد الإجمالي للمقاسم ٧٧١ مقسم صناعي تنقسم لثلاث مراحل وفق ما يلي:

- المرحلة الأولى: عدد مقاسمها ٣٢٣ مقسم موزعة كما يلي: ١٢٠ مقسم صناعات غذائية و٦٣ مقسم صناعات نسيجية و٩٢ مقسم صناعات كيميائية و٤٨ مقسم صناعات هندسية.
- المرحلة الثالثة: عدد مقاسمها ٣٢٤ موزعة كالآتي:

١٨ مقسم صناعات غذائية و٦٨ مقسم صناعات نسيجية و٩٨ مقسم صناعات كيميائية و١٤٠ مقسم صناعات هندسية.

- مزايا الاستثمار في المدينة الصناعية بدير الزور:

- توفر المواد الأولية للصناعة وبخاصة (الغذائية -النسيجية -الكيميائية)
- توفر المياه بكميات كبيرة عبر نهر الفرات وتوفر الكهرباء من خلال محطة قريبة .
- وجود أسعار خاصة للمقاسم وسهولة عملية الدفع والتقسيط.
- إمكانية إيصال الغاز و الفيول إليها من لقربها من الموارد النفطية معمل الغاز والمصافي المقترحة .
- قرب المدينة من مناطق العبور الخارجية.

---

[١]- موقع المدينة الصناعية في دير الزور.

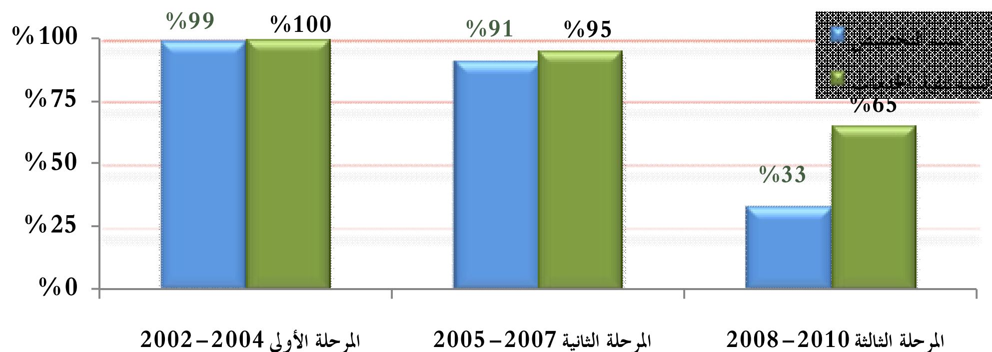
- توفر اليد العاملة الرخيصة الأجر .
- توفر منطقة سكن عمالي.
- قربها من المطار حيث يبعد ١٥كم فقط
- وجود المرفأ الجاف ومنطقة جمارك ومحطة الشحن مرتبطة مع شبكة طرق حديثة وسكك حديدية.

٣-٣- واقع تنفيذ البنى التحتية في المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور):

٣-٣-١- واقع تنفيذ البنى التحتية في مدينة عدرا الصناعية:

تقوم المدينة الصناعية بخلق المناخ المناسب للاستثمار عبر تهيئة هذه المواقع بشبكات البنى التحتية (مياه، هاتف، كهرباء، طرق، صرف صحي...). لتأمين المكان المناسب لإقامة المنشآت الصناعية ويتم تنفيذ هذه الخدمات على ٦ مراحل بناء على الطلب على المقاسم:

- المرحلة الأولى: تتم تنفيذ كامل خدمات البنية التحتية للمرحلة الأولى بمساحة ٤٠٠ هكتار وعدد مقاسم ١١٣٢مقسم ومسطحات خضراء ١٠٠ هكتار وطرق وشوارع رئيسية فرعية بطول ١٠٠ هكتار من مساحة المرحلة بطول ٤٥كم.
- المرحلة الثانية: نفذت خدمات البنية التحتية بمساحة ١٠٠٣ هكتار وعدد المقاسم ٢٦٠٠ مقسم ومسطحات خضراء ٢٠٠ هكتار وطرق ومباني خدمات ٢٠٠ هكتار.
- المرحلة الثالثة: تنفيذ خدمات بنى تحتية ١٨٦٢ هكتار وعدد مقاسم ٢٦٠٠ مقسم.
- المرحلة الرابعة: البدء بتنفيذ خدمات بنى تحتية بمساحة ١٣٠٨.٧هكتار.
- سيتم المباشرة بأعمال المرحلة الخامسة خلال العام ٢٠١٣ والمرحلة السادسة(السكن) خلال العام ٢٠١٥. ويمثل الشكل (٢) نسب التخصيص والتنفيذ للخدمات وفق هذه المراحل:



الشكل (٣-١)[١] نسب التخصيص والتنفيذ للخدمات وفق المراحل الثلاث من تنفيذ المدينة الصناعية عدرا

يبين الشكل أن العمل في المرحلة الأولى شبه منته وكذلك الأمر بالنسبة للمرحلة الثانية. في حين تحتاج المرحلة الثالثة إلى وقت ليتم انجازها بالكامل حيث بلغت نسبة التنفيذ في هذه المرحلة٦٥%[٢]. ويعرض الجدول (٣-٢) واقع تنفيذ البنية التحتية وفق مجموعة من البنود في المدينة الصناعية عدرا:

الجدول (٣-٢) واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية عدرا

نوع الخدمات	2010	2011	معدل النمو
شبكات طرق رئيسية	400	425	6%
شبكات صرف صحي	598	598	0%
شبكات مياه شرب الصناعية والري	1243	1274	2%
خزانات مياه أرضية وعالية	14	14	0%
شبكات كهرباء وإنارة صناعية	1040	1050	1%
محطات تحويل كهرباء	6	6	0%
مراكز تحويل كهرباء	165	165	0%
شبكات هاتف	206	210	2%
مسطحات خضراء	215	215	0%

المصدر: وزارة الإدارة المحلية ،مديرية المدن الصناعية ، تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠. والتقرير السنوي لعام ٢٠١٠

يبين الجدول رقم (٣-٢) أن النسبة الأكبر كانت لشبكات الطرق الرئيسية ٦% وبعدها كل من شبكات مياه الشرب الصناعية والري وشبكات الهاتف في حين بقيت كل من الخدمات التالية دون زيادة: شبكات صرف صحي، خزانات مياه أرضية وعالية، محطات تحويل كهرباء مراكز تحويل كهرباء، مسطحات خضراء. مما يدل على انتهاء العمل من هذه الخدمات خلال مراحل التنفيذ السابقة.

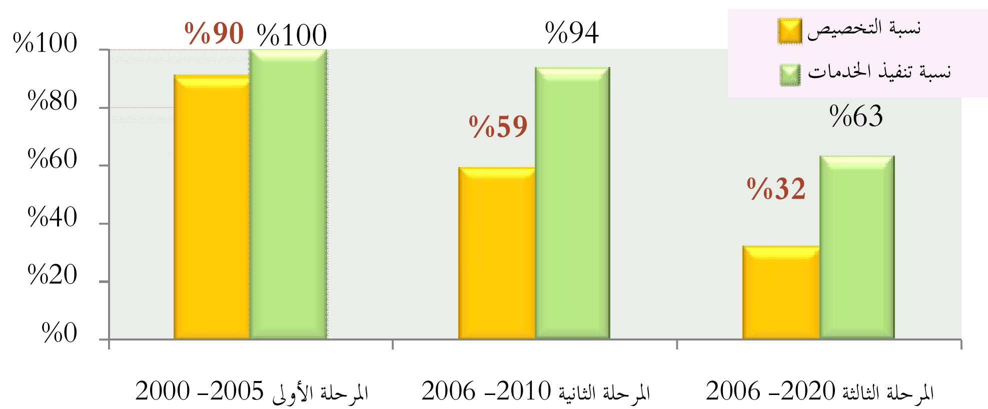
٣-٣-٢- واقع تنفيذ البنى التحتية في مدينة الشيخ نجار الصناعية:

يعد توفر شبكة واسعة من بنية تحتية من أهم مقومات التوطن الصناعي في الشيخ نجار حيث يتم تنفيذ المدينة الصناعية بالشيخ نجار على ثلاث مراحل.

[١] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.
[٢] موقع المدينة الصناعية، منطقة عدرا.

- يبين الشكل أدناه نسب التنفيذ والتخصيص لكل مرحلة على حدة. علماً أن المساحة الإجمالية لهذه المراحل ٢٩٣٧ هكتاراً، وكلفتها التقريبية ١٣,٧ مليار ليرة سورية.
- وبلغت نسبة تنفيذ أعمال البنية التحتية الإجمالية الوسطية ٨٥ % .
- فيما وصلت نسبة تخصيص المقاسم في هذه المراحل وسطياً إلى ٥٧ %. وذلك حتى تاريخ ٢٠١١/٦/٣٠.

ويوضح الشكل (٣-٢) نسبة التخصيص وتنفيذ الخدمات في المراحل الثلاثة من تنفيذ مدينة الشيخ نجار.



الشكل (٣-٢)[1] نسبة التخصيص وتنفيذ الخدمات في المراحل الثلاثة من تنفيذ مدينة الشيخ نجار.

يبين الشكل رقم (٣-٢) أن المرحلة الأولى من المدينة الصناعية قد نفذت بالكامل وقد باشرت المرحلة الثانية على الانتهاء. والمرحلة الثالثة قيد التنفيذ بينما نجد أن نسبة التخصيص ٩٠% في المرحلة الأولى و٥٩% في المرحلة الثانية و٣٢% في المرحلة الثالثة[2].

وفيما يلي عرض لأهم خدمات البنية التحتية:

شبكة المياه : تم تنفيذ خزان أرضي بسعة (٥٠٠٠٠م)لكامل المدينة وخزانين سعة كل منهما (٦٠٠ متر مكعب)بالإضافة إلى عدد من الخزانات التي سيتم تنفيذ ها داخل المناطق الثلاثة وتم تنفيذ خطوط مياه شرب بطول ٣٠٠ كم.

محطة معالجة المياه :تم دراسة وتصميم معالجة المياه لاستيعاب (١٣٥ الف متر مكعب/يومياً) لمعالجة المياه الناتجة عن كل الفعاليات داخل المدينة الصناعية حيث تم البدء بتنفيذها بداية عام ٢٠٠٨.

---

[1] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.

[2] موقع المدينة الصناعية، مدينة الشيخ نجار.

شبكة الصرف الصحي :تم إنشاء شبكتين منفصلتين واحد للصرف الصحي باستخدام قساطل من البيتون المسلح وأخرى للصرف الصناعي باستخدام قساطل البولي ايتيلين بطول (٤١٠) في المدينة الصناعية تخدم جميع المقاسم الصناعية ومرافق المدينة المختلفة

شبكات المياه الصناعية :تم تنفيذ خطوط مياه صناعية بطول ٣٠٠ كم من نوع البولي ايتيلين كما تم تنفيذ خزان سعة ٢٥٠٠٠ متر مكعب وخزانات بسعة (٤٠٠ متر مكعب) لكل منهما، وشبكة اتصالات وإنارة للشوارع باستخدام أعمدة الإنارة ذات ارتفاع (٨-١٠-١٢م)حسب عرض الشوارع.

شبكة الكهرباء:تم تنفيذ محطات تحويل (٢٣٠/٦٦/٢٠ك.ف) و(٦٦/٢٠ك.ف)وشبكات كهرباء لتأمين تغذية المقاسم بالكهرباء ،حيث تم تزويدها بالكهرباء حسب مساحة المحضر ففي المحاضر ذات المساحة الأقل من ١٠٠٠متر تم تغذيتها بالتوتر المنخفض/٢٢٠/فولت بالإضافة إلى التوتر المتوسط ٣٨٠ فولت أما المقاسم التي تزيد مساحتها عن ١٠٠٠متر فتم تجهيزها بمراكز تحويلية وهذا أوفر اقتصادياً لصاحب المنشأة. والجدول (٣-٣) يبين واقع تنفيذ الخدمات ومعدل نموها خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١:

جدول(٣-٣) واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية الشيخ نجار

نوع الخدمات	2010	2011	معدل النمو
شبكات طرق رئيسية	225	229	2%
شبكات صرف صحي	485	504	4%
شبكات مياه شرب الصناعية والري	355	364	3%
خزانات مياه أرضية وعالية	6	6	0%
شبكات كهرباء وإنارة صناعية	942	986	5%
محطات تحويل كهرباء	4	4	0%
مراكز تحويل كهرباء	81	87	7%
شبكات هاتف	325	334	3%
مسطحات خضراء	204	285	40%

المصدر : وزارة الإدارة المحلية ،مديرية المدن الصناعية ، تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠. والتقرير السنوي لعام ٢٠١٠

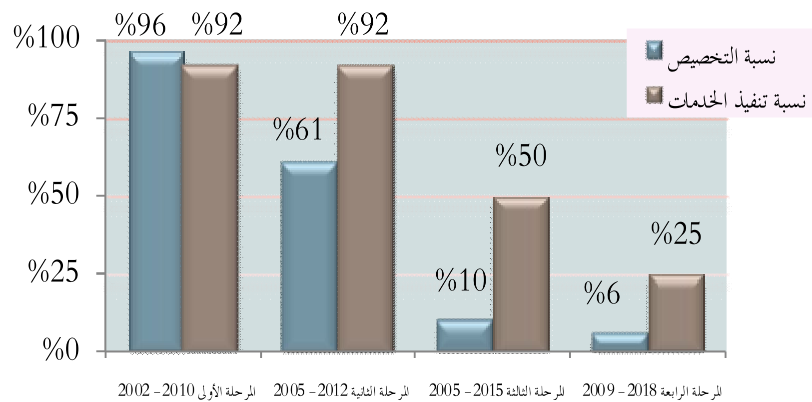
يبين الجدول رقم (٣-٣) أن النسبة الأكبر كانت للمسطحات الخضراء ٤٠% ويأتي بعدها مراكز تحويل الكهرباء٧%، ومن ثم شبكات الكهرباء والإنارة الصناعية وبعد ذلك شبكات الصرف الصحي وشبكات مياه الشرب الصناعية والري وشبكات الهاتف ومن ثم شبكات طرق رئيسية في حين بقيت كل من الخدمات التالية دون زيادة: خزانات مياه أرضية وعالية،

محطات تحويل كهرباء، مما يدل على انتهاء العمل من هذه الخدمات خلال مراحل التنفيذ السابقة.

٣-٣-٣- واقع تنفيذ البنى التحتية في مدينة حسياء الصناعية:

يتم تنفيذ المدينة الصناعية بحسياء على أربع مراحل:

- يبين الشكل (٣-٣) نسب التنفيذ والتخصيص لكل مرحلة على حدة، وتبلغ المساحة الإجمالية لهذه المراحل ١٢٠٧ هكتاراً، وكلفتها التقريبية ٧,٣ مليار ليرة سورية.
- وبلغت نسبة تنفيذ أعمال البنية التحتية الإجمالية الوسطية ٥٧ % .
- فيما وصلت نسبة تخصيص المقاسم في هذه المراحل إلى ٣٨ %.



الشكل (٣-٣) [١] نسبة التخصيص وتنفيذ الخدمات في المراحل الأربعة من تنفيذ مدينة حسياء

يبين الشكل رقم (٣-٣) أن المرحلتين الأولى والثانية من المدينة الصناعية قد نفذتا بنسبة ٩٢%وقد تم المباشرة بتنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة. بينما نجد أن نسبة التخصيص ٩٦% في المرحلة الأولى و٦١% في المرحلة الثانية و١٠% في المرحلة الثالثة و٦٥ في المرحلة الرابعة.[٢]

وفيما يلي عرض لهم خدمات البنية التحتية:

- **<u>تكاليف الكهرباء</u>:**

أ. سعر الكيلو واط للمشترك على التوتر المنخفض خلال الدورة الواحدة المحددة بشهرين يحدد وفق ما يلي :

٠ – ٨٠٠ ك.و.س	٢٥٠ ق.س
٨٠١ – ٢٠٠٠ ك.و.س	٣٥٠ ق.س

[١] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.
[٢] موقع المدينة الصناعية،مدينة حسياء.

٢٠٠١ فما فوق ك.و.س	٤٠٠ ق.س

ب. سعر الكيلو واط للمشترك على سويات التوتر الأخرى خلال الدورة الواحدة المحددة بشهر ويحدد وفق الجدول (٣-٤).

جدول (٣-٤) سعر الكيلو واط للمشترك على سويات التوتر الأخرى خلال الدورة الواحدة المحددة بشهر

البيان	سعر الكيلو واط / ق.س		
	الفترة المسائية	الفترة الليلية	الفترة النهارية
التوقيت نوع الاشتراك	من الساعة ١٧ إلى الساعة ٢٢	من الساعة ٢٢ إلى الساعة ٧	من الساعة ٧ إلى الساعة ١٧
المشترك على التوتر ٢٣٠ ك.ف	٣٠٠	١٥٠	٢٠٠
المشترك على التوتر ٦٦ ك.ف	٣٧٦	١٨٠	٢٥٠
المشترك على التوتر ٢٠ ك.ف	٤٥٠	١٨٥	٢٨٠
المشترك بمركز تحويل ٢٠/٠.٤ك.ف	٥٠٠	٢٤٥	٣٣٦

يضاف إلى الاستهلاك الضرائب والرسوم المالية التي تصل نسبتها إلى (٢٢.٣٢) من قيمة الفاتورة.

يتم تزويد المنشأة بعداد أحادي حتى ٨ كيلو واط

يتم تزويد المنشأة بعداد ثلاثي حتى ٣٠ كيلو واط

إذا كانت الاستطاعة المطلوبة أكبر من ٣٠ كيلو واط وحتى ٢٦٠٠ كيلو فولت أمبير يتم تزويد المنشأة بمركز تحويل خاص ٢٠/٠.٤ كيلو فولت.

إذا كانت الاستطاعة المطلوبة من ٢٦٠٠ حتى ٥٠٠٠ كيلو فولت أمبير يتم تزويد المنشأة بمخرج خاص منبثق من محطة التحويل إلى منشأة المستثمر.

إذا كانت الاستطاعة المطلوبة من ٥٠٠٠ كيلو فولت أمبير إلى ٤٠٠٠٠ كيلو فولت أمبير يتم تزويد المنشأة بمحطة تحويل ٢٠/٦٦ كيلو فولت.

- أما بالنسبة إلى المياه في المدينة الصناعية : تتزود المدينة الصناعية بالمياه من حوض القلمون الذي يمكن أن يغذي المدينة بـــ / ٨ /ملايين م٣/سنوياً يمكن أن تصل إلى / ١٤ / مليون.

كما تم حفر بحدود /٢٠/ بئر تعطي /٨/ ملايين م٣ ستغذي المدينة عن طريق خزانات تجميعية تربط هذه الآبار وعبر خط الجر الواصل إلى خزانات توزيع إلى شبكة المدينة.

-بحيث تعطي نسبة ٠.٥ل/ثا للهكتار أي بحدود ٥ م٣/يوم للدونم الواحد.

كما تم البدء بدراسات تنفيذ خط جر مياه الفرات الى المدينة الصناعية بحسياء بتدفق ١م٣/ ثا سنوياً أي أكثر من ٣٠ مليون م٣/سنوياً.

تكاليف المياه : يبين الجدول (٣-٥) تكاليف المياه في المدينة الصناعية في حسياء

جدول (٣-٥) تكاليف المياه في المدينة الصناعية في حسياء

قطر العداد(إنش)	٢	١.٥	١	٤/٣
كمية ضخ المياه حد أعلى (م^{3} بالساعة)	٣٠	٢٠	١٢	٥
كمية ضخ المياه حد أدنى م^{3} بالساعة	١٥	١٠	٦	٢.٥
تكون تكلفة العداد الكلية مع التكاليف وسطيا	٨٠-٨٥ ألف ل.س	٦٠-٦٥ ألف ل.س	٤٥-٥٠ ألف ل.س	٤٠-٤٥ ألف ل.س

المصدر :موقع المدينة الصناعية، حسياء

يبين الجدول (٣-٦) الخدمات وتطورها خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١١

جدول (٣-٦) واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية حسياء

نوع الخدمات	2010	2011	معدل النمو
شبكات طرق رئيسية	120	120	0%
شبكات صرف صحي	138	138	0%
شبكات مياه شرب الصناعية والري	137	137	0%
خزانات مياه أرضية وعالية	7	7	0%
شبكات كهرباء وإنارة صناعية	228	244	7%
محطات تحويل كهرباء	4	5	25%
مراكز تحويل كهرباء	53	69	30%
شبكات هاتف	105	105	0%
مسطحات خضراء	127	128	1%

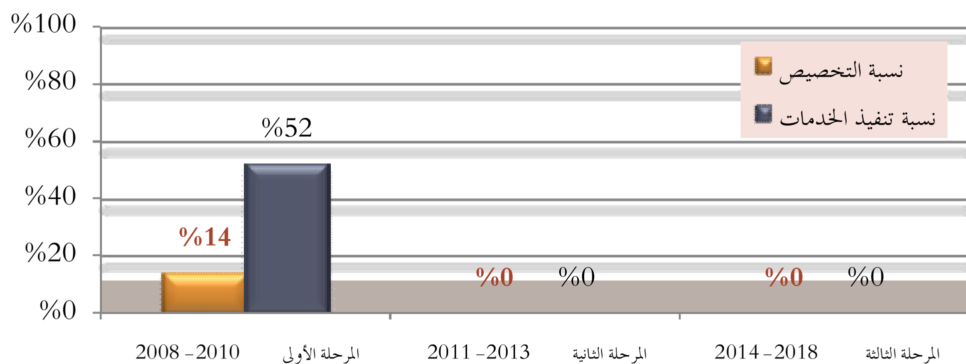
المصدر: وزارة الإدارة المحلية، مديرية المدن الصناعية ، تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠.

يبين الجدول رقم (٣-٦) أن النسبة الأكبر كانت لمراكز تحويل كهرباء ٣٠% ويأتي بعدها محطات تحويل الكهرباء٢٥%، ومن ثم شبكات الكهرباء والإنارة الصناعية٧% وبعد ذلك المسطحات الخضراء ١% في حين بقيت كل من الخدمات التالية دون زيادة: شبكات طرق رئيسية، شبكات صرف صحي، شبكات مياه شرب الصناعية والري، خزانات مياه أرضية وعالية، شبكات هاتف.

٣-٣-٤- واقع تنفيذ البنية التحتية في مدينة دير الزور الصناعية:

يتم تنفيذ المدينة الصناعية دير الزور على ثلاث مراحل: تم مطلع العام ٢٠٠٨ المباشرة بتنفيذ أعمال البنية التحتية للمرحلة الأولى البالغ مساحتها ٣٢٣هكتاراً وبلغت نسبة التنفيذ ٥٢ % ما يعادل ١١ % من إجمالي المدينة.

وصلت نسبة تخصيص المقاسم للمرحلة الأولى ١٤%وبلغت نسبة التخصيص الإجمالية الوسطية ٣% من إجمالي مقاسم المدينة . كما يتضح في الشكل (٣-٤).



الشكل (٣-٤)[١] نسبة تنفيذ الخدمات والتخصيص في مدينة دير الزور الصناعية

يبين الشكل (٣-٤) أنه تم البدء بتنفيذ المرحلة الأولى فقط حيث نفذ نصفها تقريباً.[٢]

وفيما يلي أم الخدمات المنفذة في هذه المدينة كما في الجدول (١٨).

جدول (٣-٧) واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية دير الزور

نوع الخدمات	2010	2011	معدل النمو
شبكات طرق رئيسية	140	150	7%
شبكات صرف صحي	14	17	21%
شبكات مياه شرب الصناعية والري	140	160	14%
خزانات مياه أرضية وعالية	9	9	0%
شبكات كهرباء وانارة صناعية	90	90	0%
محطات تحويل كهرباء	1	1	0%
مراكز تحويل كهرباء	10	10	0%
شبكات هاتف	0	0	0%
مسطحات خضراء	117	130	11%

المصدر : وزارة الإدارة المحلية ،مديرية المدن الصناعية ، تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠. والتقرير السنوي لعام ٢٠١٠

[١] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.
[٢] موقع المدينة الصناعية، مدينة دير الزور.

يبين الجدول رقم (٣-٧) أن النسبة الأكبر كانت لشبكات صرف صحي ٢١%، ويليها شبكات مياه شرب الصناعية والري١٤% ومن ثم المسطحات الخضراء١١% فشبكة الطرق الرئيسية٧%. أما باقي الخدمات لم يتم البدء بتنفيذ أي منها.

من خلال دراسة واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المناطق الصناعية موضوع الدراسة واكتمالها، يتبين لنا أن الفعالية الاقتصادية لإنشاء المدن الصناعية السورية تتأثر بواقع تنفيذ أعمال البنية التحتية فيها.

ولمعرفة الفروق بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور) في واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية قامت الباحثة باختبار الفرضية التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور) في واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية.

لاختبار الفرضية السابقة تمّ إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول رقم (٣-٨) نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA للفروق بين المناطق الصناعية في واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية

ANOVA						
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.	القرار عند ٠.٠٥
التباين بين المجموعات	208.306	3	69.435	.762	.524	غير دال
التباين داخل المجموعات	2917.333	32	91.167			
Total	3125.639	35				

يبين الجدول رقم (٣-٨) أن احتمال الدلالة$P = 0.524 > \alpha = 0.05$وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور) في واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية.

٣-٤- المشاريع الاستثمارية المنفذة في المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور):

٣-٤-١- المشاريع الاستثمارية المنفذة في مدينة عدرا الصناعية:

يوضح الجدول رقم (٣-٩) عدد المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار وتوزع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط، والمشاريع الصناعية المشملة بالقانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨كما يلي:

جدول رقم (٣-٩) الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين الاستثمار في مدينة عدرا

السنوات	عدد المشاريع المشملة	ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ	نسبة التنفيذ	التكاليف الاستثمارية المنفذة بالمليون	عدد فرص العمل
2004	2	0	0	2	2	100	3105	179
2005	7	0	5	2	7	100	2382	421
2006	23	0	23	0	23	100	16147	2530
2007	4	0	4	0	4	100	1803	387
2008	3	3	0	0	0	100	6789	585
2009	6	4	2	0	2	33.3	2263	985

المصدر: تقرير الاستثمار السنوي الرابع لعام٢٠٠٩

يبين الجدول رقم (٣-٩) أنه في عام ٢٠٠٦ كان عناك قفزة نوعية في عدد المشاريع التي تم الانتهاء من تنفيذها وبكلفة استثمارية قدرها ١٦١٤٦ مليون ليرة سورية وبفرص عمل قدرها ٢٥٣٠ ونلاحظ انخفاض عدد المشاريع فيما بعد وذلك بسبب انجاز القسم الأكبر من المشاريع التي يمكن أن تستوعبها المدينة ودخولها في مرحلة الإنتاج.

ولتحديد طبيعة العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بعدرا، تمّ اختبار الفرضية التالية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بعدرا.

جدول رقم (٣-١٠) نتائج تحليل العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بعدرا

Correlations

		عدد فرص العمل	حجم التكاليف الاستثمارية
عدد فرص العمل	ترابط بيرسون	1	.903(*)
	مستوى الدلالة	.	.014
	القرار		دال عند ٠.٠٥
حجم التكاليف الاستثمارية	ترابط بيرسون	.903(*)	1
	مستوى الدلالة	.014	.
	القرار	دال عند ٠.٠٥	
	العدد	٦	٦

يبين الجدول رقم (٣-١٠) أن قيمة معامل الارتباط بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بعدرا بلغت (٠.٩٠٣) أي أن هناك علاقة طردية ومتينة جداً بينهما، وتدل النجمة على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وبالتالي كلما زاد حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع أدى ذلك إلى زيادة في عدد فرص العمل، وبما أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.014 < \alpha = 0.025$، لذلك نرفض الفرضية السابقة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بعدرا. وتؤكد هذه النتيجة أهمية الزيادة في حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع في زيادة عدد فرص العمل.

وفيما يخص التنوع الصناعي في المدينة يمكن أن تتوزع الصناعات إلى: الصناعة الكيميائية: وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:-دهانات صناعية-الغراء والالكيدات - الأدوية-مواد التجميل).

أما الصناعات الغذائية مثل طحن وجرش الحبوب وتعبئتها-معلبات وكونسروة-ملح الطعام مرتديلا-معكرونة

والصناعات النسيجية مثل النسيج الآلي والقطني -صناعة السجاد الصوفي وغير الصوفي- الألبسة الجاهزة والطباعة والتحضير للأقمشة)

الصناعات الهندسية مثل قص أحجار الرخام و البلوك -الاسمنت -نشر وجلي الغرانيت-إنتاج السيارات-صناعة الكابلات -الحديد الصلب

ويبين الجدول رقم (٣-١١) توزع المشاريع الاستثمارية وفق هذه الصناعات.

جدول رقم (٣-١١) توزع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط في مدينة عدرا

الصناعات	غذائية	نسيجية	هندسية	كيميائية	اخرى	مجموع
2004	1	0	1	0	0	2
2005	0	3	4	0	0	7
2006	2	0	19	1	1	23
2007	3	0	0	1	0	4
2008	1	0	1	1	0	3
2009	0	0	4	2	0	6

المصدر: تقرير الاستثمار السنوي الرابع لعام٢٠٠٩

تركزت المشاريع في عام ٢٠٠٦ في مجال الصناعات الهندسية. وبغض النظر عن العام الذي أحدث فيه المشروع نجد أن مشاريع الصناعات الهندسية هي التي تسود في مدينة عدرا الصناعية. يلاحظ من الجدول أن الصناعات الهندسية تحتل العدد الأكبر من حيث المشاريع

المشمولة حيث بلغت ٢٩ مشروعاً تليها الصناعات الغذائية ثم الكيماوية وأن الصناعات النسيجية لم تتجاوز ٣ مشاريع خلال السنوات الدراسة كما يلاحظ أنه في ٢٠٠٦ كان هناك ٢٣مشروعاً منه ١٩مشروع في قطاع الصناعة الهندسية ولكن بعد صدور القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧لم يكن هناك تحسن في عدد المشاريع المشمولة مما يدل على وجود عقبات ما تزال تعترض المستثمرين، إضافة على عدم رغبة كثير من المستثمرين في الإنتاج تحت الرقابة وتفضيلهم الأماكن العشوائية. ويبين الجدول رقم (٣-١٢) المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ في مدينة عدرا الصناعية.

جدول رقم (٣-١٢) المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ في مدينة عدرا

السنوات	عدد المشاريع المشملة	ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ	التكاليف الاستثمارية المنفذة بالمليون	عدد فرص العمل
2004	0	0	0	0	0	0	0
2005	146	140	0	6	146	1400	1743
2006	646	635	4	7	646	602	5009
2007	334	319	5	10	334	16066	5514
2008	22	0	6	16	22	1418	270
2009	151	93	27	31	151	24284	3536

المصدر: تقرير الاستثمار السنوي الرابع لعام٢٠٠٩

يمكن القول أن عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ هما الأكثر تنفيذاً للمشاريع المشملة بالقانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ من حيث عدد المشاريع وتكاليفها الاستثمارية وعدد فرص العمل التي توفيرها من جراء تنفيذ هذه المشاريع. ولتحديد طبيعة العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بعدرا، تمّ اختبار الفرضية التالية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بعدرا.

جدول رقم (٣-١٣) نتائج تحليل العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بعدرا

Correlations

		عدد فرص العمل	حجم التكاليف الاستثمارية
عدد فرص العمل	ترابط بيرسون	1	(**) 991.
	مستوى الدلالة	.	000.
	القرار		دال عند ٠.٠١
حجم التكاليف الاستثمارية	ترابط بيرسون	(**) 991.	1
	مستوى الدلالة	000.	.
	القرار	دال عند ٠.٠١	

	العدد	٦	٦

يبين الجدول رقم (٣-١٣) أن قيمة معامل الارتباط بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بعدرا بلغت (٠.٩٩١) أي أن هناك علاقة طردية ومتينة جداً بينهما، وتدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$، وبالتالي كلما زاد حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة أدى ذلك إلى زيادة في عدد فرص العمل.

وبما أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.025$، لذلك نرفض الفرضية السابقة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بعدرا.

٣-٤-٢- المشاريع الاستثمارية المنفذة في مدينة الشيخ نجار الصناعية:

يوضح الجدول رقم (٣-١٢) عدد المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار وتوزع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط، والمشاريع الصناعية المشملة بالقانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨كما يلي:

بلغ عدد المشاريع المشملة في هذه المدينة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)(٧٥مشروعاً) موزعة على السنوات كما يلي:

جدول رقم (٣-١٤) الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين الاستثمار في مدينة الشيخ نجار

السنوات	عدد المشاريع المشملة	ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ	التكاليف الاستثمارية المنفذة بالمليون	عدد فرص العمل
2004	32	15	5	20	62	4660	1683
2005	20	5	4	9	45	3710	1547
2006	7	_	_	1	14	2240	887
2007	8	_	_	1	12	1780	379
2008	7	_	_	1	14	1120	517
2009	1	_	_	_	0	250	86

المصدر: التقرير السنوي الرابع للاستثمار ٢٠٠٩

يبين الجدول رقم (٣-١٤) أنه في عام ٢٠٠٤ كان هناك قفزة نوعية في عدد المشاريع المشملة حيث بلغ عددها ٣٢ مشروعاً في حين بلغ هذا العدد ٢٠ مشروعاً عام ٢٠٠٥ ونلاحظ انخفاض في تعدد المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار حيث شمل مشروع واحد فقط في عام ٢٠٠٩. نظراً للانتهاء من مرحلتي تأسيس تقريباً والبدء في المرحلة الثالثة من أعمال البنى التحتية. وتم تنفيذ المتراكم من سنوات سابقة بكلفة ٢٥٠مليون مع زيادة

فرص العمل وتوظيف ٨٦عاملاً وذلك بسبب بعض العقبات التي ما تزال مثل ضعف البنى التحتية في تشغيل المعامل والمصانع والبيروقراطية التي تقف حجر عثرة أمام الاستثمار.

ولتحديد طبيعة العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في مدينة الشيخ نجار تمّ اختبار الفرضية التالية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في مدينة الشيخ نجار.

جدول رقم (٣-١٥) نتائج تحليل العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في مدينة الشيخ نجار

Correlations

حجم التكاليف الاستثمارية	عدد فرص العمل		
(**) 971.	1	ترابط بيرسون	عدد فرص العمل
.001	.	مستوى الدلالة	
دال عند ٠.٠١		القرار	
1	(**) 971.	ترابط بيرسون	حجم التكاليف الاستثمارية
.	.001	مستوى الدلالة	
	دال عند ٠.٠١	القرار	
٦	٦	العدد	

يبين الجدول رقم (٣-١٥) أن قيمة معامل الارتباط بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في مدينة الشيخ نجار بلغت (٠.٩٧١) أي أن هناك علاقة طردية ومتينة جداً بينهما، وتدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$، وبالتالي كلما زاد حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع أدى ذلك إلى زيادة في عدد فرص العمل، وبما أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.001 < \alpha = 0.025$، لذلك نرفض الفرضية السابقة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في مدينة الشيخ نجار. وتؤكد هذه النتيجة أهمية الزيادة في حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع في زيادة عدد فرص العمل.

لقد ساهمت المدينة الصناعية في جذب أنواع متعددة من الصناعات وأهم الصناعات الموجودة

- صناعات غذائية: مطاحن حبوب –سكاكر –مقبلات غذائية –مشروبات غازية –بوظة – بسكويت)

- صناعات نسيجية (النسيج الآلي –التريكو–السجاد–التطريز الآلي –صباغة وتحضير – ألبسة جاهزة)
- صناعات هندسية (تصنيع آلات – أثاث منزلي الخشبي والمعدني –الأدوات الكهربائية المنزلية –المنتجات البيتونية الجاهزة –الحديد الصلب –منتجات البول ايتيلن.
- الصناعات الكيماوية (أدوية –المبيدات –البلاستيك الحبيبات البلاستيكية –مواد التجميل – المنظفات –الصابون.)
- صناعة البرمجيات.

ويبين الجدول رقم (٣-١٦) توزع المشاريع المشملة بقوانين الاستثمار حسب نوع النشاط:

جدول رقم (٣-١٦) توزع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط في مدينة الشيخ نجار

الصناعات	غذائية	نسيجية	هندسية	كيميائية	مجموع
2004	2	24	6	ــ	32
2005	ــ	14	5	1	20
2006	1	2	1	3	7
2007	1	2	1	4	8
2008	ــ	4	ــ	3	7
2009	ــ	1	ــ	ــ	1

المصدر: التقرير السنوي الرابع للاستثمار ٢٠٠٩

تركزت المشاريع في مجال الصناعات النسيجية وبغض النظر عن العام الذي أحدث فيه المشروع نجد أن مشاريع الصناعات النسيجية هي التي تسود في مدينة الشيخ نجار الصناعية. حيث بلغت 47 مشروعاً تليها الصناعات الهندسية ١٣ مشروعاً ثم الكيماوية ١١ مشروعاَ ومن ثم الصناعات الغذائية ٤ مشروعاً. يلاحظ أنه في بداية التأسيس المدينة كان هناك إقبال كبير على إقامة المصانع ولكن تضاءلت عدد المنشآت في المشمولة في٢٠٠٩ إلى مشروع واحد فقط حيث كان معظم المستثمرين يقومون بتشميل مشاريعهم وتركها حيث تم فصل عدد من الصناعيين بسبب عدم مباشرتهم بالبناء .ويوضح الجدول رقم (٣-١٧) مقارنة واقع الصناعات بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠.

جدول رقم (٣-١٧) مقارنة واقع الصناعات بين عامي ٢٠٠٩- ٢٠١٠ في مدينة الشيخ نجار

أنواع الصناعات	صناعي متخصص		مصانع أنشئت		مصانع منتجة	
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
غذائية	٣٤٢	٣٤٨	٢٣٣	٢٥١	٨٤	٩٨
نسيجية	١٠٠٠	١٠٦٩	٦٨١	٧٨٠	٢٣٩	٣١٦

هندسية	٨٦٠	٩٠٤	٥٢٩	٥٩٨	١٣١	١٧٣
برمجيات	٣٢	٣٧	٧	٩	-	١
كيميائية	٤٨٦	٥٢٦	٣٠٣	٣٥٧	٨٨	١١٢
المجموع	٢٧٢٠	٢٨٨٤	١٧٥٣	١٩٩٥	٥٤٢	٧٠٠

المصدر : موقع المدينة الصناعية

يلاحظ النمو المتزايد الصناعات القائمة وتحتل الصناعات النسيجية المركز الأول من حيث عدد المصانع تليها الصناعات الكيميائية ويلاحظ أن صناعة البرمجيات ماتزال صناعات خجولة ولا بد من العمل على تشجيع الاستثمار في هذه الصناعة.

ويوضح الجدول (٣-١٨) المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ في مدينة الشيخ نجار.

جدول رقم (٣-١٨) المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ في مدينة الشيخ نجار

السنوات	عدد المشاريع المشملة	عدد السجلات الصناعية المنفذة	التكاليف الاستثمارية المنفذة بالمليون	عدد فرص العمل
2004	0	0	0	0
2005	795	6	11109	4394
2006	280	43	18426	1847
2007	560	56	8558	3558
2008	357	42	13393	5473
2009	225	86	4378	1842

المصدر: التقرير السنوي الرابع للاستثمار ٢٠٠٩

يمكن القول أن عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٧ هما الأكثر تنفيذاً للمشاريع المشملة بالقانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ من حيث عدد المشاريع وأن التكاليف الاستثمارية في عام ٢٠٠٦ تجاوزت التكاليف الاستثمارية المنفذة في عامي ٢٠٠٥و٢٠٠٧ رغم انخفاض عدد المشاريع المنفذة في عام ٢٠٠٦ وعدد فرص العمل التي توفيرها من جراء تنفيذ هذه المشاريع كان في عام ٢٠٠٨ نظراً لدخول جزء من المشاريع المنفذة مرحلة الإنتاج.

ولتحديد طبيعة العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في مدينة الشيخ نجار، تمّ اختبار الفرضية التالية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في مدينة الشيخ نجار.

جدول رقم (٣-١٩) نتائج تحليل العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية

للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في مدينة الشيخ نجار

Correlations

		عدد فرص العمل	حجم التكاليف الاستثمارية
عدد فرص العمل	ترابط بيرسون	1	.540
	مستوى الدلالة	.	.268
	القرار		غير دال
حجم التكاليف الاستثمارية	ترابط بيرسون	.540	1
	مستوى الدلالة	.268	.
	القرار	غير دال	
	العدد	٦	٦

يبين الجدول رقم (٣-١٩) أن قيمة معامل الارتباط بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في مدينة الشيخ نجار بلغت (٠.٥٤) أي أن هناك علاقة طردية وضعيفة بينهما، وبما أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.268 > \alpha = 0.025$، لذلك نقبل الفرضية السابقة، وبالتالي علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في مدينة الشيخ نجار.

وتؤكد هذه النتيجة انخفاض عدد المشاريع المنفذة في مدينة الشيخ نجار وعدد فرص العمل التي تمّ توفيرها من جراء تنفيذ هذه المشاريع.

٣-٤-٣- المشاريع الاستثمارية المنفذة في مدينة حسياء الصناعية:

يوضح الجدول (٣-٢٠) عدد المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار وتوزع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط، والمشاريع الصناعية المشملة بالقانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ كما يلي:

جدول رقم (٣-٢٠) الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين الاستثمار في مدينة حسياء

السنوات	عدد المشاريع المشملة	ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ	نسبة التنفيذ	التكاليف الاستثمارية المنفذة بالمليون	عدد فرص العمل
2004	11	6	4	0	10	91	16840	2630
2005	10	6	0	4	10	100	2104	303
2006	33	7	0	1	8	24.2	25214	2902
2007	11	5	0	0	5	45.5	1852	449
2008	8	8	3	2	5	62.05	1620	211
2009	10	9	1	0	1	10	50	327

المصدر: التقرير السنوي الرابع للاستثمار ٢٠٠٩

يتضح من الجدول رقم (٣-٢٠) أنه في عام ٢٠٠٦ كان هناك قفزة نوعية في عدد المشاريع المشملة حيث بلغ عددها ٣٣ مشروعاً ونلاحظ أن عدد المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار في السنوات الباقية ثابت تقريباً.

ولتحديد طبيعة العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بحسياء، تمّ اختبار الفرضية التالية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بحسياء.

جدول رقم (٣-٢١) نتائج تحليل العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بحسياء

Correlations

حجم التكاليف الاستثمارية	عدد فرص العمل		
(**) 979.	1	ترابط بيرسون	عدد فرص العمل
.001	.	مستوى الدلالة	
دال عند ٠.٠١		القرار	
1	(**) 979.	ترابط بيرسون	حجم التكاليف الاستثمارية
.	.001	مستوى الدلالة	
	دال عند ٠.٠١	القرار	
٦	٦	العدد	

يبين الجدول رقم (٣-٢١) أن قيمة معامل الارتباط بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بحسياء بلغت (٠.٩٧٩) أي أن هناك علاقة طردية ومتينة جداً بينهما، وتدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$، وبالتالي كلما زاد حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع أدى ذلك إلى زيادة في عدد فرص العمل، وبما أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.001 < \alpha = 0.025$، لذلك نرفض الفرضية السابقة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بحسياء. وتؤكد هذه النتيجة أهمية الزيادة في حجم التكاليف الاستثمارية المنفذة للمشاريع في زيادة عدد فرص العمل.

لقد ساهمت المدينة الصناعية في جذب أنواع متعددة من الصناعات منها الصناعة الكيميائية : وتشمل على سبيل المثال لا الحصر صناعة الأملاح الكيماوية -دهانات صناعية -إنتاج سليكات الصوديوم-زجاج مقسى -أحبار الطباعة-مبيدات فطرية-أسمدة عضوية وغيرها)

أما الصناعات الغذائية تشمل صناعة مرتديلا الدجاج عصر وتكرير الزيت -البسكويت - وغيرها)

والصناعات النسيجية مثل النسيج الآلي والقطني –والألبسة الجاهزة –صناعة الأقمشة وتبيضها وغيرها)

الصناعات الهندسية مثل قص أحجار الرخام والبلوك –الاسمنت –نشر وجلي الغرانيت–تصنيع وتجميع السيارات–بلوك آلي.....)

ويبين الجدول (٣-٢٢) التالي توزع المنشآت حسب نوع النشاط :

جدول رقم (٣-٢٢) توزع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط في مدينة حسياء

الصناعات	غذائية	نسيجية	هندسية	كيميائية	أخرى	مجموع
2004	4	1	3	3	0	11
2005	0	1	0	4	5	10
2006	8	1	8	15	1	33
2007	2	0	1	3	5	11
2008	1	1	4	2	0	8
2009	4	0	3	3	0	10

المصدر: التقرير السنوي الرابع للاستثمار ٢٠٠٩

تركزت المشاريع في مجال الصناعات الكيماوية وبغض النظر عن العام الذي أحدث فيه المشروع نجد أن مشاريع الصناعات الكيماوية هي التي تسود في مدينة حسياء الصناعية. حيث تليها الصناعات الهندسية و الغذائية يلاحظ أنه في بداية التأسيس المدينة كان هناك إقبال كبير على إقامة المصانع في عام٢٠٠٦.

بلغ عدد المشاريع المشملة في هذه المدينة ٨٣ مشروعاً خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩موزعة على السنوات كما في الجدول (٣-٢٢).

جدول رقم (٣-٢٣) واقع تنفيذ المشاريع المشملة بالقانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨في مدينة حسياء

السنوات	عدد المشاريع المشملة	التكاليف الاستثمارية المنفذة بالمليون	عدد فرص العمل
٢٠٠٤	١١	٨١٠	٢٧٠
٢٠٠٥	١٣٠	٧٠٠٩	١٦٧٢
٢٠٠٦	٩٦	٦٧٨٤	١٦٢٠
٢٠٠٧	٦٢	٢٦٥٨	١٠٤٢
٢٠٠٨	٤٨	٤٠٣٥	٧٨١
٢٠٠٩	١١	٢٣٨٥	٢٣٨

المصدر: تقرير الاستثمار الرابع ٢٠٠٩،هيئة الاستثمار السورية

يلاحظ في بداية تأسيس المدينة كان هناك سرعة في إقامة المشاريع حيث كانت نسبة التنفيذ في ٢٠٠٥(١٠٠%)وبدأت هذه النسبة بالانخفاض في ٢٠٠٦وفي ٢٠٠٩ بلغت نسبة التنفيذ ١٠%فقط وهي نسبة متدنية تدل على وجود عقبات في إقامة المشاريع تعترض المستثمرين.

ولتحديد طبيعة العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بحسياء، تمّ اختبار الفرضية التالية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بحسياء.

جدول رقم (٣-٢٤) نتائج تحليل العلاقة بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بحسياء

Correlations

حجم التكاليف الاستثمارية	عدد فرص العمل		
(**) 978.	1	ترابط بيرسون	عدد فرص العمل
.000	.	مستوى الدلالة	
دال عند ٠.٠١		القرار	
1	(**) 978.	ترابط بيرسون	حجم التكاليف الاستثمارية
.	.000	مستوى الدلالة	
	دال عند ٠.٠١	القرار	
٦	٦	العدد	

يبين الجدول رقم (٣-٢٤) أن قيمة معامل الارتباط بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشـاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في المدينة الصـناعية بحسـياء بلغـت (٠.٩٧٨) أي أن هناك علاقة طردية ومتينة جداً بينهما، وتدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عنـد مستوى دلالة $\alpha = 0.01$، وبالتالي كلما زاد حجم التكاليف الاستثمارية للمشـاريع الصـناعية المنفذة أدى ذلك إلى زيادة في عدد فرص العمل.

وبما أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.001 < \alpha = 0.025$، لذلك نرفض الفرضـية السـابقة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التكاليف الاسـتثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بحسياء.

وتدل هذه النتيجة على السرعة في تنفيذ المشاريع الصناعية وما يرافقها من زيادة فـي عـدد فرص العمل.

٣-٤-٤- المشاريع الاستثمارية المنفذة في المدينة الصناعية بدير الزور:

يبين الجدول رقم (٣-٢٥) الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار في مدينة دير الزور.

جدول رقم (٣-٢٥)الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين الاستثمار في مدينة دير الزور

السنوات	عدد المشاريع المشملة	ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ	نسبة التنفيذ	التكاليف الاستثمارية المنفذة بالمليون	عدد فرص العمل
2008	3	—	—	—	—	—	320	73
2009	5	—	—	—	—	—	573	172

المصدر: التقرير السنوي الرابع للاستثمار ٢٠٠٩

يبين الجدول رقم (٣-٢٥) أن عدد المشاريع المشملة حتى الآن هو ٨ مشاريع وفرت ٢٤٥ فرصة عمل بتكلفة استثمارية ٨٩٣ مليون ليرة سورية. ويبين الجدول (٣١) توزع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط في مدينة دير الزور.

جدول رقم (٣-٢٦) توزع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط في مدينة دير الزور

الصناعات	غذائية	نسيجية	هندسية	كيميائية	مجموع
2008	3	—	—	—	3
2009	3	—	1	1	5

المصدر: التقرير السنوي الرابع للاستثمار ٢٠٠٩

يبين الجدول رقم (٣-٢٦) أن تم توزع المشاريع إلى ٦ غذائية ومشروع واحد فقط هندسي وآخر كيميائي.

ويبين الجدول(٣-٢٧) المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ في مدينة دير الزور.

جدول رقم (٣-٢٧) المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ في مدينة دير الزور

السنوات	عدد المشاريع المشملة	عدد السجلات الصناعية المنفذة	التكاليف الاستثمارية المنفذة بالمليون	عدد فرص العمل
2008	—	—	—	—
2009	3	—	127	35

المصدر: التقرير السنوي الرابع للاستثمار ٢٠٠٩

يبين الجدول رقم (٣-٢٧) أن عدد المشاريع المشملة هو ٣ بتكلفة استثمارية ١٢٧ مليون ليرة سورية وبـــ٣٥ فرصة عمل.

من خلال دراسة واقع المشاريع الاستثمارية المنفذة في المدن الصناعية موضوع الدراسة يتبين لنا أن الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية السورية تتأثر بنوع المشاريع الاستثمارية المنفذة فيها.

ولمعرفة الفروق بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور) في عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار قامت الباحثة

باختبار الفرضية التالية: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور) في عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار.**

لاختبار الفرضية السابقة تمّ إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول رقم (٣-٢٨) نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA للفروق بين المناطق الصناعية في عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار

ANOVA						
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.	القرار عند ٠.٠٥
التباين بين المجموعات	1549554.383	3	516518.128	.595	.627	غير دال
التباين داخل المجموعات	1.389E7	16	868038.510			
Total	1.544E7	19				

يبين الجدول رقم (٣-٢٨) أن احتمال الدلالة $P = 0.627 > \alpha = 0.05$ وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور) في عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار.

ولمعرفة الفروق بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور) في عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع الصناعية المنفذة قامت الباحثة باختبار الفرضية التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور) في عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع الصناعية المنفذة.

لاختبار الفرضية السابقة تمّ إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول رقم (٣-٢٩) نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA للفروق بين المناطق الصناعية في عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع الصناعية المنفذة

ANOVA						
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.	القرار عند ٠.٠٥
التباين بين المجموعات	1.945E7	3	6483832.461	1.853	.178	غير دال
التباين داخل المجموعات	5.599E7	16	3499638.948			
Total	7.545E7	19				

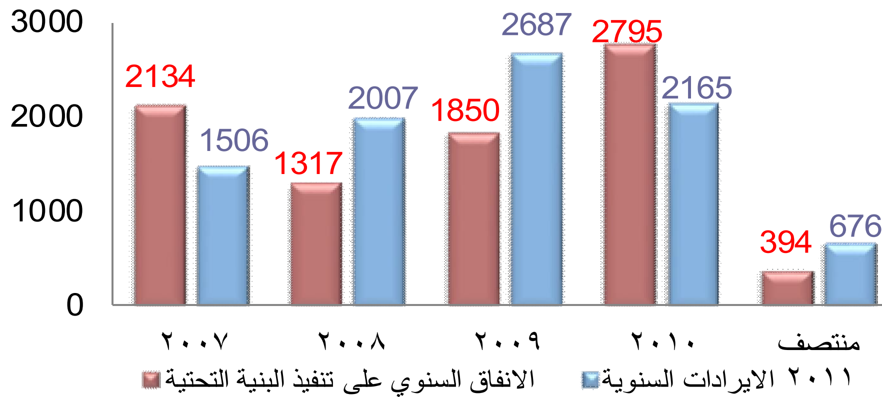
يبين الجدول رقم (٣-٢٩) أن احتمال الدلالة $P = 0.178 > \alpha = 0.05$ وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور) في عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع الصناعية المنفذة.

٣-٥- المؤشرات الاقتصادية في المدن الصناعية:

٣-٥-١- المؤشرات الاقتصادية في المدينة الصناعية بعدرا:

فيما يلي مجموعة من المؤشرات التي تعكس واقع العمل في المدينة الصناعية:

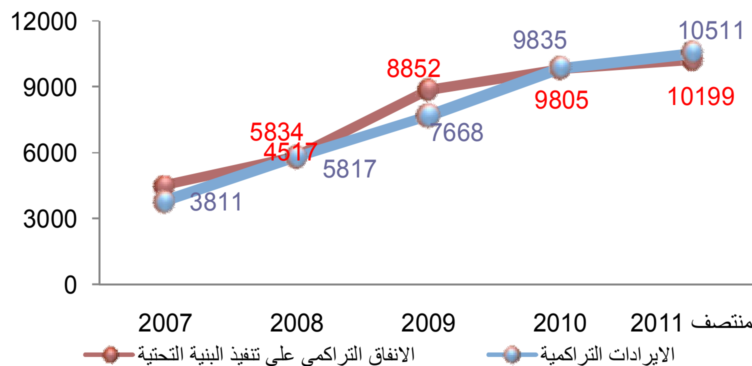
١. **الإيرادات السنوية والإنفاق على تنفيذ البنية التحتية:**



الشكل (٣-٥)[١] الإيرادات السنوية والإنفاق السنوي على تنفيذ البنية التحتية في المدينة الصناعية بعدرا

يبين الشكل رقم (٣-٥) أن الإيرادات السنوية بلغت ٦٧٦ مليونا لمنتصف عام ٢٠١١، بنسبة إنجاز ٣٧% من الخطة السنوية للإيرادات البالغة ١٨٤٢ مليوناً. ووصل الإنفاق لمنتصف العام الجاري ٣٩٤ مليوناً بنسبة تنفيذ ١٣% من خطة الإنفاق السنوية. وتزايدت الإيرادات السنوية سنوياً إلا أن عام ٢٠١٠ شهد انخفاض محدود في حجم الإيرادات السنوية عن العام ٢٠٠٩.[٢]

٢. **الإيرادات والنفقات (التراكمية) – عدرا / مليون ل.س/ :**



الشكل (٣-٦)[٣] تطور الإيرادات والنفقات التراكمية في المدينة الصناعية بعدرا.

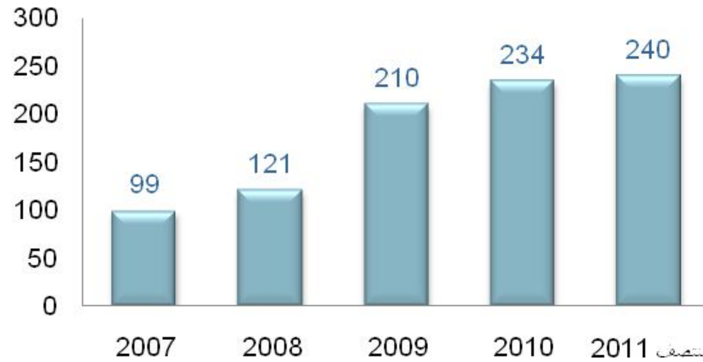
[١] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية، دمشق.

[٢] موقع المدينة الصناعية ، منطقة عدرا.

[٣] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.

يبين الشكل (٣-٦) أنه بلغت الإيرادات الاستثمارية التراكمية الصافية من بيع المقاسم والرسوم والغرامات ١٠,٥١١ مليار ل.س لمنتصف عام ٢٠١١، متجاوزاً الإنفاق التراكمي على تنفيذ البنية التحتية البالغ ١٠,١٩٩ مليار ل.س. ونلاحظ تطور المؤشرين بالزيادة كما نجد أن الإيرادات بدأت تتفوق على النفقات وذلك بعد دخول المعامل قيد الإنتاج. وذلك في الأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١.[١]

٣. تطور حجم الاستثمارات الإجمالي – عدرا (مليار) ل.س:



الشكل (٣-٧)[٢] تطور حجم الاستثمارات في مدينة عدرا

يبين الشكل (٣-٧) أن حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية بعدرا بلغ ما يقارب ٢٤٠ مليار ل.س موزعة كما يلي:

٩٨,٣ مليار للمعامل قيد الإنشاء

٨٧,٣ مليار للمعامل قيد الإنتاج

٥٤,٤ مليار للمعامل قيد الترخيص وذلك في منتصف عام ٢٠١١ .

ونلاحظ التزايد في حجم الاستثمارات في هذه المدنية سنوياُ، لقد أدى وجود المدينة الصناعية إلى دخول عدد كبير من المستثمرين إلى الصناعات التي كانت محصورة في القطاع العام تقريباً مثل توليد الكهرباء وصناعة التلفزيونات والصفائح المعدنية، وتم دعم هذه الصناعات بصناعات لم تكن موجودة أصلاً مثل المحولات الكهربائية مما ساعد في زيادة تشكيلة الصادرات والمستوردات وساهم في تحديث الصناعة وتطويرها ونقل تكنولوجيا جديدة كما أنه في البداية التأسيس كان المستثمرين ينظرون نظرة زهد للأراضي ولكن بعد ثبات النجاح أصبحوا يستغلون الفرصة للحصول على الأرض.[٣]

٤. عدد المعامل(التراكمي) قيد البناء وقيد الإنتاج– عدرا:

[١] موقع المدينة الصناعية، منطقة عدرا.

[٢] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.

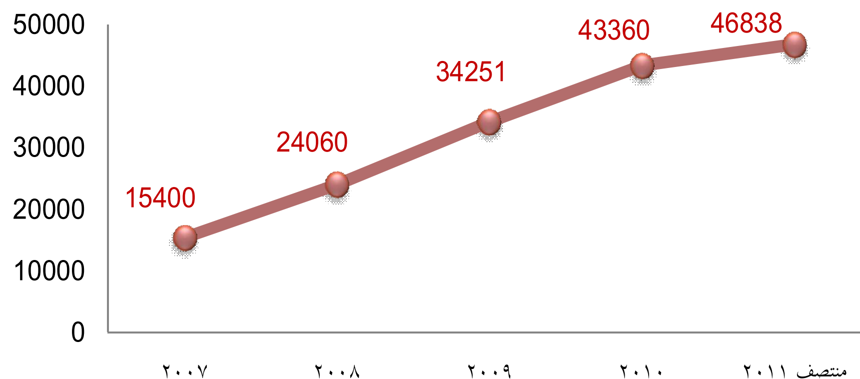
[٣] موقع المدينة الصناعية، منطقة عدرا.



الشكل (٣-٨)[١] تطور عدد المعامل قيد البناء وقيد الإنتاج في مدينة عدرا

يبين الشكل رقم (٣-٨) أن العدد الإجمالي للمعامل في مدينة عدرا الصناعية بلغ ٢١٤٣ معملاً موزعة كما يلي: ١٧٧٨ معمل قيد الإنشاء٣٦٥ معمل قيد الإنتاج وذلك في منصف عام ٢٠١١ كما نلاحظ التزايد الكبير في عدد المعامل قيد الإنشاء من ٤٧٥معملاً في ٢٠٠٦ إلى ١٧٦٨معملاً في ٢٠١٠مما يدل على الإقبال الكبير على إقامة المعامل في هذه المدينة.[٢]

٥. تطور حجم العمالة (للمنشآت قيد الإنشاء والإنتاج) في المدينة الصناعية بعدرا:



الشكل (٣-٩)[٣] تطور حجم العمالة في المدينة الصناعية بعدرا

يبين الشكل رقم (٣-٩) أن عدد العاملين في بناء وتشغيل المعامل في المدينة الصناعية بعدرا بلغ ٤٦٨٣٨ عاملاً، ماعدا العاملين الذين يعملون في مجال مشاريع تنفيذ البنية التحتية من القطاعين العام والخاص. وذلك في ٢٠١١/٦/٣٠. يلاحظ التطور الكبير في حجم العمالة

[١] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.
[٢] موقع المدينة الصناعية، منطقة عدرا.
[٣] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.

العاملين وان الزيادة في نسبة العمال تواكب الزيادة في حجم المشاريع واستقبال صناعات جديدة وهذا يؤدي إلى استقطاب عمالة وتدريبها على الخبرات التقنيات الحديثة [١].

ولدراسة مدى تأثير المؤشرات الاقتصادية: الإيرادات، وحجم الانفاق، وحجم الاستثمار، وتطور عدد المعال (قيد الإنتاج، قيد البناء)، حجم العمالة على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي للمنطقة الصناعية بعدرا، تمّ إجراء التحليل العاملي لتحديد مدى تأثير هذه المؤشرات على الفعالية الاقتصادية حسب أهميتها:

جدول رقم (٣-٣٠) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.041	67.358	67.358	4.041	67.358	67.358
2	1.583	26.377	93.735	1.583	26.377	93.735
3	.352	5.859	99.594			
4	.024	.406	100.000			
5	1.295E-16	2.158E-15	100.000			
6	-6.710E-17	-1.118E-15	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

يبين الجدول رقم (٣-٣٠) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات (تباين المكونات)، ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي /٦/ بقدر عدد المتغيرات، حيث أن المكون الرئيسي الأول له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي /٤.٠٤١/ ويفسر ٦٧.٣٥٨% من التباينات الكلية لمتغيرات الفعالية الاقتصادية[٢].

وأن المكون الثاني له جذر كامن /١.٥٨٣/ ويفسر ٢٦.٣٧٧% من التباينات الكلية لمتغيرات الفعالية الاقتصادية، ويفسر المكونان نسبة ٩٣.٧٣٥% من هيكل التباينات للمتغيرات الستة، وقد تمّ إهمال بقية المكونات لكون جذورها الكامنة تقل عن الواحد.

وبهدف تحديد أكثر المتغيرات تأثيراً في الفعالية الاقتصادية حسب اهميتها تمّ إعداد مصفوفة التشبعات كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (٣-٣١) مصفوفة المكونات (تشبعات المكونات)

---

[١] موقع المدينة الصناعية، منطقة عدرا.

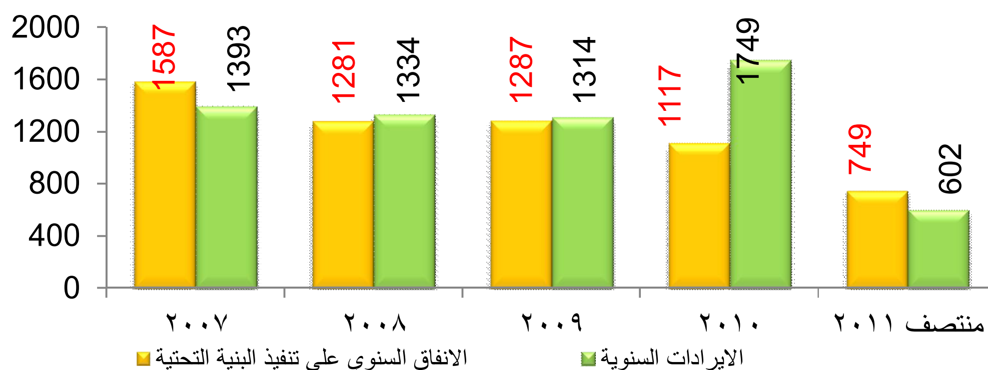
[٢]- نسبة التباين المفسر للمكون الأول = الجذر الكامن/مجموع الجذور الكامنة × ١٠٠ = (٤.٠٤١/٦)× ١٠٠= ٦٧.٣٥%

المتغير	تشبع المكونات		اشتراكية المتغير[1]
	1	٢	
الإيرادات	-.278-	.872	0.838
الانفاق	-.320-	.845	0.816
حجم الاستثمار	.962	.242	0.984
عدد المعامل قيد البناء	.998	-.017-	0.996
حجم العمالة	.993	.107	0.997
عدد المعامل قيد الانتاج	.977	.196	0.993

يبين الجدول رقم (٣-٣١) أن أكثر العوامل المؤثرة في الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي هو عدد المعامل قيد البناء، حيث كان التشبع المقابل (وهو عبارة عن معامل الارتباط البسيط) /٠.٩٩٨/، يليه متغير حجم العمالة حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٩٣/، يليه متغير عدد المعامل قيد الإنتاج حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٧٧/، يليه متغير حجم الاستثمار حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٦٢/، يليه متغير الايرادات حيث كان التشبع المقابل /٠.٨٧٢/، يليه متغير الانفاق حيث كان التشبع المقابل /٠.٨٤٥/، ومن الواضح أن هذه العوامل تؤثر بشكل إيجابي على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المنطقة الصناعية بعدرا.

٣-٥-٢- المؤشرات الاقتصادية في المدينة الصناعية الشيخ نجار:

١. حجم الإيرادات والنفقات السنوية خلال السنوات الخمس الأخيرة في الشيخ نجار- (مليون ل.س):



الشكل رقم (٣-١٠)[1] تطور حجم الإيرادات والنفقات السنوية في مدينة الشيخ نجار

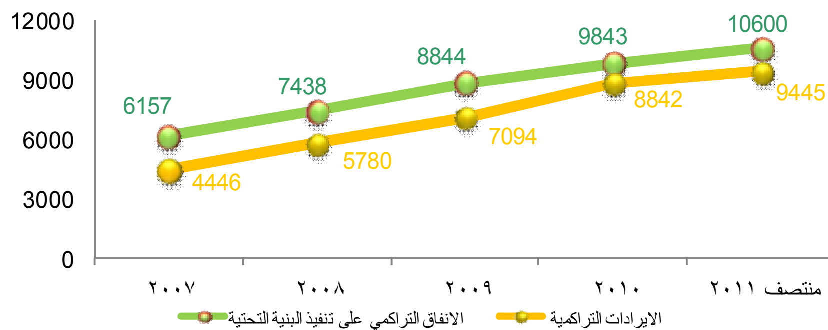
---

[1]- اشتراكية المتغير هي: مجموع مربعات تشبعات المتغير بالعوامل المستخلصة، فاشتراكية المتغير الإيرادات مثلاً:

الإيرادات = $0.838 = (0.872)^2 + (-0.278)^2$

يبين الشكل رقم (٣-١٠) أن الإيرادات السنوية المتحققة في المدينة الصناعية بالشيخ نجار بلغت ٦٠٢ مليون ل.س، في حين بلغ الإنفاق على تنفيذ أعمال البنية التحتية ٧٤٩ مليوناً.وذلك في منتصف عام ٢٠١١ حيث نلاحظ زيادة في قيمة الإيرادات السنوية المتحصلة في المدينة الصناعية حيث بلغت أوجها في عام ٢٠١٠(١٧٤٩) مليون نتيجة دخول المشاريع مرحلة الإنتاج[٢]. كما نلاحظ بدء انخفاض في الإنفاق السنوي على البنية التحتية نظراً لتنفيذ القسم الأكبر من مرحلتي الإنتاج الأولى والثانية والبدء بتنفيذ ٥٩% من المرحلة الثالثة.

٢. الإيرادات والنفقات (التراكمية) في الشيخ نجار /مليون ل.س/:



الشكل (٣-١١)[٣] تطور حجم الإيرادات والنفقات (التراكمية) في مدينة الشيخ نجار

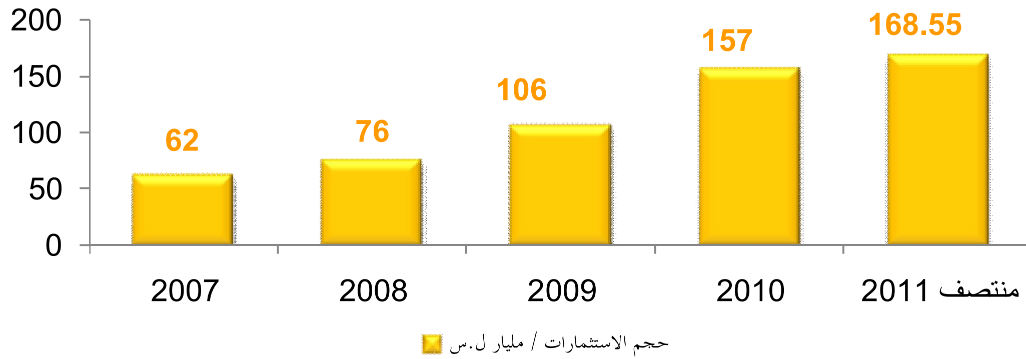
يبين الشكل رقم (٣-١١) أن الإيرادات الاستثمارية التراكمية من بيع المقاسم الصناعية والرسوم والغرامات والأقساط والفوائد بلغت ٩,٤٤٥ مليار ل.س، أي ٨٩ % من مجموع ما أنفق على تنفيذ البنية التحتية البالغ ١٠,٦٠٠ ملياراً وذلك في منتصف عام ٢٠١١[٤].

٣. تطور حجم الاستثمارات الإجمالي (مليار ل.س):

للمدينة الصناعية دور كبير في توسيع دائرة الاستثمار في الأنشطة الصناعية وتحسين مناخ الاستثمار بشكل عام حيث أن الترابط الصناعي بين المشاريع ضمن المدينة الصناعية له دور كبير في زيادة الإنتاج وتوفير منتجات وسلع متنوعة وقد قامت بذلك من خلال توفير مناخ الاستثمار وتوفير المكان المناسب لاحتضان الأنشطة الصناعية على اختلاف أنواعها وبشكل مدروس بما يوفر حماية البيئة ويوفر فرص عمل سنوية . ويوضح الشكل (٣-١٢) تطور حجم الاستثمارات الإجمالي في مدينة الشيخ نجار.

---

[١] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية، دمشق.
[٢] موقع المنطقة الصناعية، مدينة الشيخ نجار.
[٣] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.
[٤] موقع المنطقة الصناعية،مدينة الشيخ نجار.



الشكل (٣-١٢)[١] تطور حجم الاستثمارات الإجمالي في مدينة الشيخ نجار

بلغ حجم الاستثمارات الإجمالي ١٦٨,٥٥٠ مليار ل.س في منتصف عام ٢٠١١ موزعة كما يلي:

١٢٣,٥٠٠ للمعامل قيد الإنتاج

٣٨,٧٠٠ للمعامل قيد الإنشاء

٦,٣٥٠ للمعامل قيد الترخيص

[٢]يبين الشكل رقم (٣-١٢) أن حجم الاستثمارات الإجمالي يتزايد سنوياً ويبلغ أعلى قيمة له في منتصف عام ٢٠١١. حيث تتجاوز قيمة الاستثمارات الإجمالية في عام ٢٠١٠ البالغة ١٥٧ مليار ل.س.

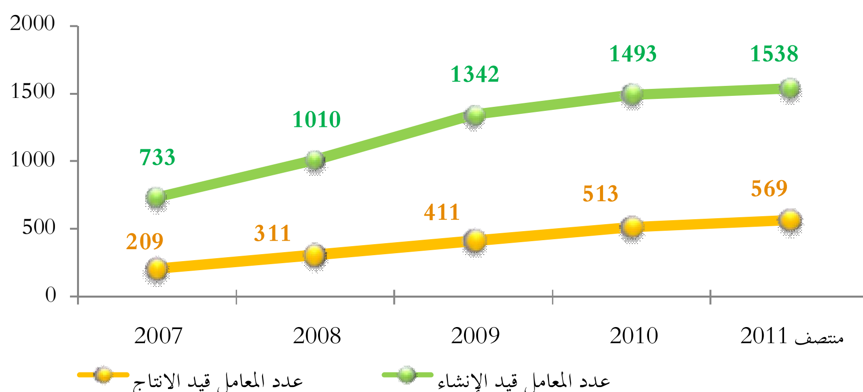
يشير ارتفاع استثمارات مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب إلى انتعاش الاقتصاد والاستثمار في عاصمة الاقتصاد السوري بعد فترة كساد بفعل الأزمة المالية العالمية حيث بلغ حجم الاستثمار ١٥٧ مليار في عام ٢٠١٠ منها ١٥ مليار ليرة قيمة الاستثمارات التركية حيث أن عدد الشركات التركية تجاوز ٢٧ شركة و٥٤ مستثمراً بسبب قرب حلب من تركيا إضافة إلى موقع سورية كمدخل للبلدان العربية والمنتجات المصنعة تدخل إلى أي بلد عربي دون رسوم جمركية وهو ميزة للمستثمرين الأتراك.

وبلغ مجمل الاستثمارات العربية والأجنبية ٧٤ شركة ب١٣٦ مستثمراً عربياً وأجنبياً. ويلاحظ النمو في الاستثمارات بعد ٢٠٠٧ بسبب إصدار المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ الذي قدم الحوافز للمستثمرين ومزايا متعددة ومن ضمنها منح إعفاءات جمركية على رأس المال الأجنبي بعد تسديد ضرائب الأرباح ..

٤. عدد المعامل (التراكمي) قيد البناء وقيد الإنتاج – الشيخ نجار:

[١] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية** ٢٠١١/٦/٣٠ ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.

[٢] موقع المدينة الصناعية، مدينة الشيخ نجار.



الشكل (٣-١٣)[١] تطور عدد المعامل (التراكمي) قيد البناء وقيد الإنتاج في مدينة الشيخ نجار

وصل العدد الإجمالي للمعامل في المدينة إلى ٢١٠٧ معملاً في منتصف عام ٢٠١١ موزعة كما يلي:

٥٦٩ معملاً قيد الإنتاج.

١٥٣٨ معملاً قيد الإنشاء

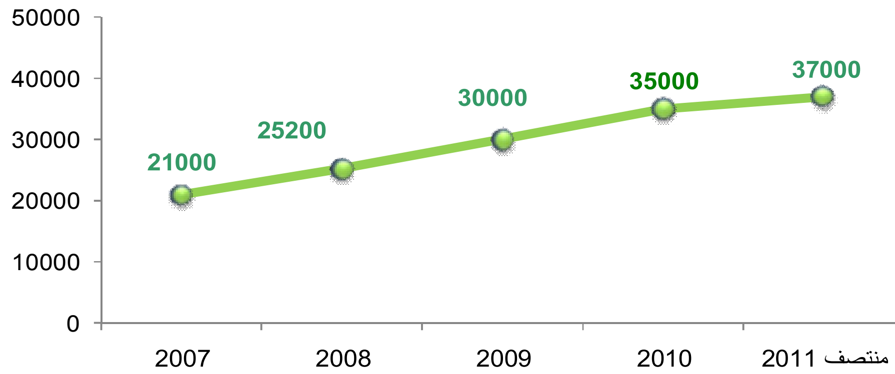
[٢]يبين الشكل رقم (٣-١٣) أن هناك تزايد واضح في عدد المعامل قيد الإنشاء ومن البديهي أن يؤدي ذلك مع مرور الزمن إلى تزايد عدد المعامل قيد الإنتاج عند الانتهاء من عمليات إنشاء المعامل.

٥. تطور حجم العمالة (للمنشآت قيد الإنشاء والإنتاج) في المدينة الصناعية بالشيخ نجار:

تعد القوى العاملة من أهم مقومات نجاح المدن الصناعية واستمرار تطورها فهي المسؤولة عن إدارة الإنتاج وجودته في المنشآت المتوطنة داخل المدن الصناعية كما أن أجورها تشكل عاملاً حاسماً في تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الربح والريعية الاقتصادية للمشاريع الصناعية.

---

[١] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.
[٢] موقع المنطقة الصناعية ، مدينة الشيخ نجار.



الشكل (٣-١٤)[١] تطور حجم العمالة (للمنشآت قيد الإنشاء والإنتاج) في مدينة الشيخ نجار

يبين الشكل (٣-١٤) أن عدد العاملين في بناء وتشغيل المعامل والمنشآت القائمة في المدينة الصناعية بالشيخ نجار بلغ ٣٧٠٠٠ عاملاً، وذلك في منتصف عام ٢٠١١ ماعدا العاملين الذين يعملون في مجال مشاريع تنفيذ البنية التحتية من القطاعين العام والخاص.[٢]

ويلاحظ من الشكل هناك تزايد واضح في عدد فرص العمل التي يتم توفيرها سنوياً في المدينة. ولكن تبقى الزيادة قليلة نوعاً ما يعزى ذلك إلى أن معظم العاملين يتركون العمل لأسباب قد تكون بسبب أن العمل يعتبر شاقاً من وجهة نظره أو عدم تناسب مؤهلاته مع العمل المطلوب منه .كما أن ومعظم العاملين هم عاملين في مجال بناء المشاريع مما يفسر الزيادة الأولى في عدد العمال.

ولدراسة مدى تأثير المؤشرات الاقتصادية: الإيرادات، وحجم الانفاق، وحجم الاستثمار، وتطور عدد المعال (قيد الإنتاج، قيد البناء)، حجم العمالة على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي للمنطقة الصناعية بالشيخ نجار، تمّ إجراء التحليل العاملي لتحديد مدى تأثير هذه المؤشرات على الفعالية الاقتصادية حسب أهميتها:

جدول رقم (٣-٣٢) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.966	82.769	82.769	4.966	82.769	82.769
2	.932	15.533	98.302			

[١] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.
[٢] موقع المنطقة الصناعية، مدينة الشيخ نجار.

3	.062	1.033	99.335			
4	.040	.665	100.000			
5	2.326E-16	3.876E-15	100.000			
6	-2.182E-16	-3.637E-15	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

يبين الجدول رقم (٣-٣٢) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات (تباين المكونات)، ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي /٦/ بقدر عدد المتغيرات، حيث أن المكون الرئيسي له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي /٤.٩٦٦/ ويفسر ٨٢.٧٦٩% من التباينات الكلية لمتغيرات الفعالية الاقتصادية، وقد تمّ إهمال بقية المكونات لكون جذورها الكامنة تقل عن الواحد.

وبهدف تحديد أكثر المتغيرات تأثيراً في الفعالية الاقتصادية حسب أهميتها تمّ إعداد مصفوفة التشبعات كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (٣-٣٣) مصفوفة المكونات (تشبعات المكونات)

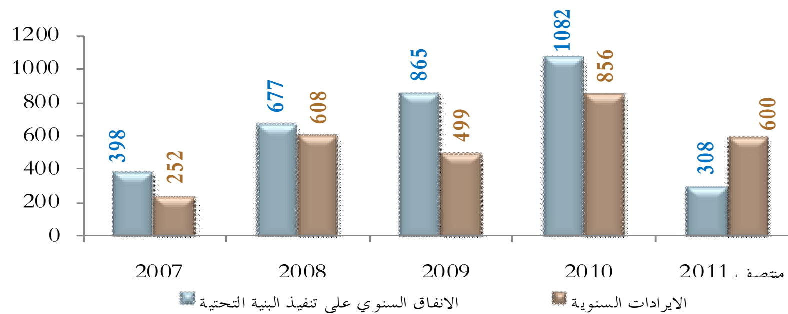
المتغير	تشبع المكونات
	1
الإيرادات	-.463-
الانفاق	-.960-
حجم الاستثمار	.972
عدد المعامل قيد البناء	.960
حجم العمالة	.989
عدد المعامل قيد الانتاج	.993

يبين الجدول رقم (٣-٣٣) أن أكثر العوامل المؤثرة في الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي هو عدد المعامل قيد الإنتاج حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٩٣/، يليه متغير حجم العمالة حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٨٩/، يليه متغير حجم الاستثمار حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٧٢/، يليه متغير عدد المعامل قيد البناء حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٦٠/، ومن الواضح أن هذه العوامل تؤثر بشكل إيجابي على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المنطقة الصناعية بالشيخ نجار، بينما كان تأثير كل من الإيرادات والإنفاق تأثيراً سلبياً في الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي.

٣-٥-٣- المؤشرات الاقتصادية في المدينة الصناعية حسياء:

نعرض فيما يلي مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس صورة المدينة الصناعية:

١. تطور حجم الإيرادات والنفقات السنوية على تنفيذ البنية التحتية في حسياء– مليون ل.س



الشكل رقم (٣–١٥)[١] تطور الإيرادات السنوية والإنفاق السنوي على تنفيذ البنية التحتية في مدينة حسياء حسياء

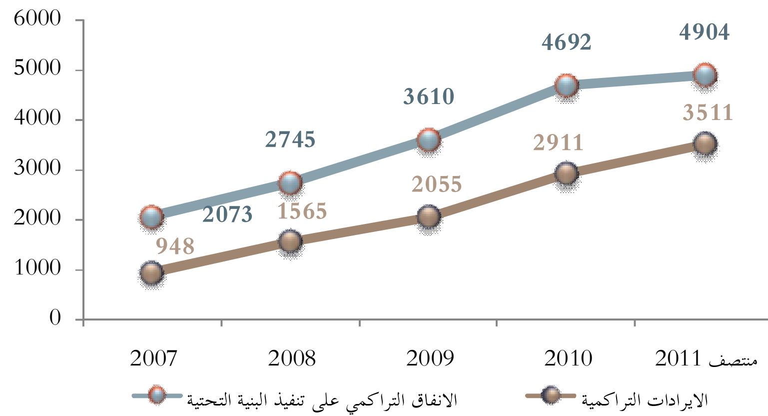
يبين الشكل رقم (٣–١٥) أن قيمة الإيرادات السنوية لمنتصف العام الجاري بلغت ٦٠٠ مليون ل.س، بينما بلغت قيمة الإنفاق على تنفيذ البنية التحتية لنفس التاريخ ٣٠٨ مليون ليرة سورية. وذلك في منتصف عام٢٠١١ كما نجد أن هناك تذبذباً في الإيرادات السنوية في حين أن الإنفاق السنوي على تنفيذ البنية التحتية كان يتزايد عاماً بعد آخر.[٢]

٢. الإيرادات والنفقات (التراكمية) في حسياء– مليون ل.س :

يبين الشكل رقم (٣–١٦) أن صافي الإيرادات الاستثمارية التراكمية من بيع المقاسم الصناعية والرسوم والغرامات والأقساط والفوائد بلغ ٣,٥١١ مليار ل.س، وبلغ مجموع ما أنفق على تنفيذ أعمال البنية التحتية ٤,٩٠٤ مليار ل.س. وذلك في منتصف عام ٢٠١١، كما أن هناك نمواً ملحوظاً في كل من الإيرادات والنفقات التراكمية.[٣]

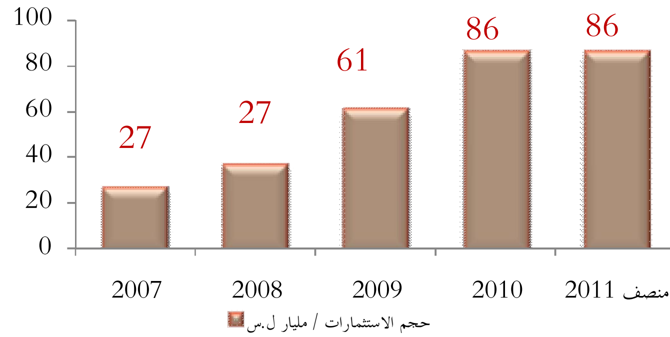
---

[١] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية، دمشق.
[٢] موقع المنطقة الصناعية،مدينة حسياء.
[٣] موقع المنطقة الصناعية، مدينة حسياء.



الشكل رقم (٣-١٦)[١] تطور الإيرادات التراكمية والإنفاق التراكمي على تنفيذ البنية التحتية في مدينة حسياء

٣. تطور حجم الاستثمارات الإجمالي في المعامل قيد الإنشاء وقيد الإنتاج والمرخصة في حسياء



الشكل (٣-١٧)[٢] تطور حجم الاستثمارات الإجمالي في المعامل قيد الإنشاء وقيد الإنتاج في مدينة حسياء

يبين الشكل رقم (٣-١٧) أن حجم الاستثمارات في حسياء بلغ ٨٦ مليار ل.س في منتصف عام ٢٠١١ موزعة كالآتي:

٢٦ مليار للمنشآت قيد البناء

٤٠ مليار للمنشآت قيد الإنتاج

٢٠ مليار للمنشآت قيد الترخيص

كما نلاحظ أن هناتك زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات لكن هذا الحجم هو نفسه في عام ٢٠١٠ وفي منتصف عام ٢٠١١.[٣]

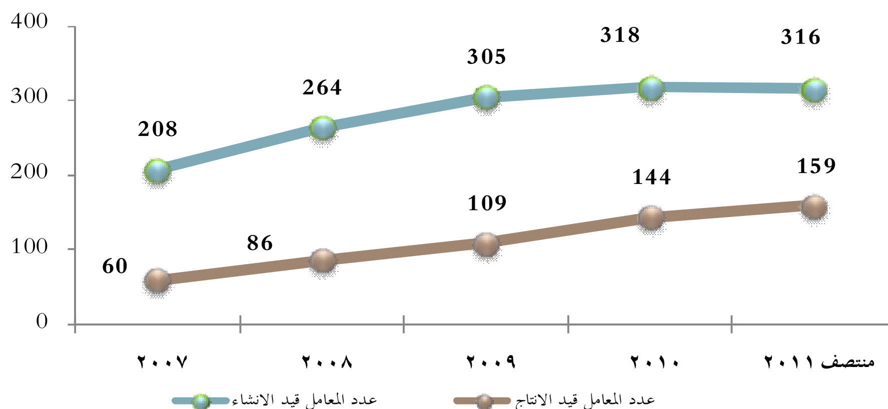
---

[١] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.

[٢] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.

[٣] موقع المنطقة الصناعية، مدينة حسياء.

٤. عدد المعامل (التراكمي) قيد البناء وقيد الإنتاج– حسياء :



الشكل رقم (٣-١٨)[١] تطور عدد المعامل (التراكمي) قيد البناء وقيد الإنتاج في مدينة حسياء

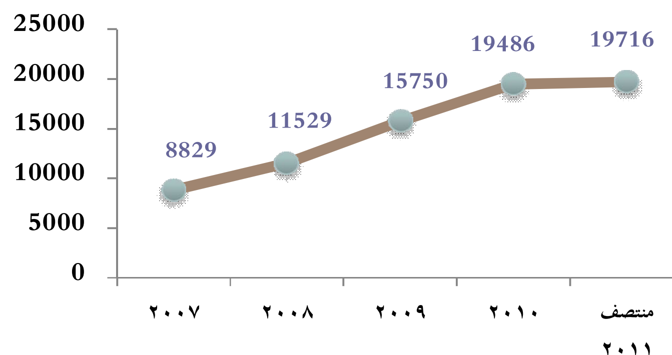
وصل العدد الإجمالي للمعامل في المدينة الصناعية بحسياء إلى ٤٧٥ معملاً في منتصف عام ٢٠١١ موزعة كما يلي:

١٥٩ معملاً قيد الإنتاج.

٣١٦ معملاً قيد الإنشاء

كما يتضح من الشكل رقم (٣-١٨) أن هناك زيادة في عدد المعامل قيد الإنشاء والمعامل قيد الإنتاج[٢].

٥. تطور حجم العمالة (للمنشآت قيد الإنشاء والإنتاج) في مدينة حسياء الصناعية:



الشكل (٣-١٩)[٣] حجم العمالة (للمنشآت قيد الإنشاء والإنتاج) في مدينة حسياء

[١] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.

[٢] موقع المنطقة الصناعية، مدينة حسياء.

[٣] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية،دمشق.

يبين الشكل رقم (٣-١٩) أن عدد العاملين في بناء وتشغيل المعامل والمنشآت القائمة في المدينة الصناعية بحسياء بلغ /١٩٧١٦/ عاملاً، وذلك في منتصف عام ٢٠١١ماعدا العاملين في مجال مشاريع تنفيذ البنية التحتية من القطاعين العام والخاص[١].

يلاحظ تطور حجم العمالة في المدينة منذ ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠حيث تزايد بمعدل متزايد وبنسبة كبيرة ١٩٥% وذلك بسبب التزايد في حجم الاستثمارات والمعامل حيث تزايد من ٢٠٧ معملاً في ٢٠٠٦ إلى ٢٦٨معملاً في ٢٠٠٧في ذلك العام ثم بد أبالتزايد بمعدل وسطي ٣٠%حتى بلغ عدد العاملين في يناء وتشغيل المعامل والمنشآت القائمة في المدينة في ٢٠١٠/١٩٤٨٦/عاملاً ماعدا العاملين في مجال مشاريع تنفيذ البنية التحتية من القطاعين العام والخاص.

ولدراسة مدى تأثير المؤشرات الاقتصادية: الإيرادات، وحجم الانفاق، وحجم الاستثمار، وتطور عدد المعال (قيد الإنتاج، قيد البناء)، حجم العمالة على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي للمنطقة الصناعية بحسياء، تمّ إجراء التحليل العاملي لتحديد مدى تأثير هذه المؤشرات على الفعالية الاقتصادية حسب أهميتها:

جدول رقم (٣-٣٤) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.655	77.576	77.576	4.655	77.576	77.576
2	1.047	17.455	95.031	1.047	17.455	95.031
3	.206	3.429	98.460			
4	.092	1.540	100.000			
5	4.966E-16	8.277E-15	100.000			
6	-7.888E-17	-1.315E-15	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

يبين الجدول رقم (٣-٣٤) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات (تباين المكونات)، ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي /٦/ بقدر عدد المتغيرات، حيث أن المكون الرئيسي الأول له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي /٤.٦٥٥/ ويفسر ٧٧.٥٧٦% من التباينات الكلية لمتغيرات الفعالية الاقتصادية.

[١] موقع المنطقة الصناعية، مدينة حسياء.

وأن المكون الثاني له جذر كامن /١.٠٤٧/ ويفسر ١٧.٤٥٥% من التباينات الكلية لمتغيرات الفعالية الاقتصادية، ويفسر المكونان نسبة ٩٥.٠٣١% من هيكل التباينات للمتغيرات الستة، وقد تمّ إهمال بقية المكونات لكون جذورها الكامنة تقل عن الواحد.

وبهدف تحديد أكثر المتغيرات تأثيراً في الفعالية الاقتصادية حسب أهميتها تمّ إعداد مصفوفة التشبعات كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (٣-٣٥) مصفوفة المكونات (تشبعات المكونات)

المتغير	تشبع المكونات		اشتراكية
	1	٢	المتغير
الإيرادات	.864	.350	0.869
الانفاق	.471	.861	0.963
حجم الاستثمار	.939	-.246-	0.942
عدد المعامل قيد البناء	.967	-.012-	0.935
حجم العمالة	.981	-.186-	0.997
عدد المعامل قيد الانتاج	.953	-.297-	0.996

يبين الجدول رقم (٣-٣٥) أن أكثر العوامل المؤثرة في الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي هو حجم العمالة حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٨١/، يليه عدد المعامل قيد البناء، حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٦٧/، يليه متغير عدد المعامل قيد الإنتاج حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٥٣/، يليه متغير حجم الاستثمار حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٣٩/، يليه متغير الايرادات حيث كان التشبع المقابل /٠.٨٦٤/، يليه متغير الانفاق حيث كان التشبع المقابل /٠.٨٦١/، ومن الواضح أن هذه العوامل تؤثر بشكل إيجابي على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المنطقة الصناعية بحسياء.

- دور حسياء الصناعية في دعم تنمية الصادرات السورية إلى الخارج والتحول من المادة الأولية إلى السلعة المنافسة في التصدير:

يعتبر النهوض بالتصدير من المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية في سورية وذلك لدوره المشجع للمجالات الإنتاجية والاستثمارية والتشغيلية في الدولة ومن خلال المنشات القائمة في المدينة عملت على تعزيز تنافسية المنتجات السورية أمام السلع الأجنبية المماثلة وتمكينها من ولوج الأسواق الخارجية بشكل يؤدي إلى تحقيق السياسة الاقتصادية والتجارية في الدولة.

كما عملت رفع معدل النمو وزيادة الناتج المحلي من خلال الاستفادة من المواد الأولية وتصنيعها وعلى استيعاب اليد العاملة الوطنية واستغلال الموارد المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي تحسين بيئة الاستثمار والأعمال والتحول إلى اقتصاد تنافسي وبذلك ساهمت بتحويل الاقتصاد السوري من قطاع مستورد إلى قطاع مصدر مما حقق قفزة نوعية نظراً لما أدخلته هذه المشاريع إلى سورية من الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج واستغلال المواد الأولية المحلية كالأقطان والفوسفات والرمل الكوارتزي والتي كانت بمعظمها تصدر خاما".

أما اليوم أصبحت تصنع وتصدر كمنتجات منافسة إلى بلدان العالم وخلق قيمة مضافة هذه المنشات النوعية المنافسة (– منشأة لصنيع عنفات الرياح لتوليد الطاقة الكهربائية – معمل ديكالسيوم فوسفات – مجموعة حميشو لإنتاج السيارات وصهر الحديد– سابا لإنتاج السيارات السياحية).

عملت حسياء الصناعية على تدعيم المناخ الاستثماري في سورية فكان لها الدور الأبرز في تشجيع استثمار أموال المواطنين العرب والسوريين المقيمين والمغتربين ورعايا الدول العربية والأجنبية في المشاريع الاستثمارية في سورية حيث عملت على تقديم نفسها كموقع مميز للاستثمارات الأجنبية مستفيدة من صدور العديد من قوانين تشجيع الاستثمار التي أعطت كثيرا من الحوافز والمزايا للمستثمرين بحيث تتدفق الاستثمارات إلى سورية.

هناك عوامل كثيرة ساهمت على حد كبير في زيادة عدد المستثمرين وتشجيعهم، منها آلية حصولهم على القروض حيث تمت الموافقة على منح قروض على الأراضي إضافة إلى قرض البناء والآلات وتسهيل منح القروض خلال شهر من تقديم المستثمر للإضبارة.

وكما تم منح درجتي تخفيض ضريبي إضافيتين لمدينة حسياء فقط وهذا ماسا عد في زيادة الاستثمارات فيها.

إضافة إلى صدور قرار بتملك الأجانب المخصصين بمقاسم فيها بموجب القانون رقم /٣٢ /٢٠١٠الذي سمح بتملك واستئجار واستثمار الأراضي والعقارات اللازمة للمستثمرين من غير السوريين لإقامة مشاريعهم الصناعية أو توسيعها في المدن الصناعية.

تعد مدينة حسياء من المدن الصناعية الحديثة التي أثبتت نجاحا" كبيرا" وخلال فترة قصيرة كونها مركز جذب للاستثمارات العالمية ويمكن استخدامها كمدينة أساسية في الشرق الأوسط نتيجة لعمل دؤوب قامت به إدارة حسياء الصناعية لتجعل من الواقع الاستثماري واقعا" متطورا"تفسره حجم الاستثمارات المتنامية سواء من حيث الكم والمتمثلة بالأرقام التصاعدية لعدد الصناعيين، أو من حيث النوع والمتمثلة بنوعية الصناعات التي دخلت الأسواق العالمية وبقوة كبيرة كصنف منافس.

والنتيجة النهائية تؤثر مؤشرات الإيرادات وحجم الإنفاق وحجم الاستثمار وتطور عدد المعامل وحجم العمالة على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية السورية.

– دراسة الفروق بين المدن الصناعية في المؤشرات الاقتصادية:

١- حجم الإيرادات:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في حجم الايرادات.

لاختبار الفرضية السابقة تمّ إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول رقم (٣-٣٦) نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA للفروق بين المناطق الصناعية في حجم الإيرادات

ANOVA						
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.	القرار عند ٠.٠٥
التباين بين المجموعات	3905013.733	2	1952506.867	7.325	.008	دال
التباين داخل المجموعات	3198852.000	12	266571.000			
Total	7103865.733	14				

يبين الجدول رقم (٣-٣٦) أن احتمال الدلالة $P=0.008<\alpha=0.05$ عند درجات حرية /١٤/، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في حجم الإيرادات، ولمعرفة مصادر هذه الفروق قامت الباحثة بتطبيق اختبار LSD للفروق بين المتوسطات:

جدول رقم (٣-٣٧) نتائج اختبار LSD للفروق بين المناطق الصناعية في حجم الإيرادات

المنطقة (I)	المنطقة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval Lower Bound	95% Confidence Interval Upper Bound
عدرا	الشيخ نجار	529.80000	326.54004	.131	-181.6696-	1241.2696
	حسياء	1245.20000*	326.54004	.002	533.7304	1956.6696
الشيخ نجار	عدرا	-529.80000-	326.54004	.131	-1241.2696-	181.6696
	حسياء	715.40000*	326.54004	.049	3.9304	1426.8696
حسياء	عدرا	-1.24520E3	326.54004	.002	-1956.6696-	-533.7304-
	الشيخ نجار	-715.40000-*	326.54004	.049	-1426.8696-	-3.9304-

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول رقم (٣-٣٧) أن هناك فروق بين المنطقة الصناعية بعدرا والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بعدرا، كذلك هناك فروق بين المنطقة الصناعية بالشيخ نجار والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بالشيخ نجار، وذلك في حجم الإيرادات.

٢- النفقات:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في النفقات.

لاختبار الفرضية السابقة تمّ إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول رقم (٣-٣٨) نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA للفروق بين المناطق الصناعية في النفقات

ANOVA						
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.	القرار عند ٠.٠٥
التباين بين المجموعات	2664202.800	2	1332101.400	3.948	.048	دال
التباين داخل المجموعات	4049052.800	12	337421.067			
Total	6713255.600	14				

يبين الجدول رقم (٣-٣٨) أن احتمال الدلالة $P = 0.048 < \alpha = 0.05$ عند درجات حرية /١٤/، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في النفقات، ولمعرفة مصادر هذه الفروق قامت الباحثة بتطبيق اختبار LSD للفروق بين المتوسطات:

جدول رقم (٣-٣٩) نتائج اختبار LSD للفروق بين المناطق الصناعية في النفقات

المنطقة (I)	المنطقة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
عدرا	الشيخ نجار	493.80000	367.38049	.204	-306.6533-	1294.2533
	حسياء	1032.00000*	367.38049	.016	231.5467	1832.4533
الشيخ نجار	عدرا	-493.80000-	367.38049	.204	-1294.2533-	306.6533
	حسياء	538.20000	367.38049	.169	-262.2533-	1338.6533
حسياء	عدرا	-1.03200E3	367.38049	.016	-1832.4533-	-231.5467-
	الشيخ نجار	-538.20000-	367.38049	.169	-1338.6533-	262.2533

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول رقم (٣-٣٩) أن هناك فروق بين المنطقة الصناعية بعدرا والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بعدرا، بينما لم نلحظ أية فروق بين المناطق الصناعية الأخرى، وذلك في النفقات.

٣- حجم الاستثمارات الإجمالي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في حجم الاستثمارات الإجمالي.

لاختبار الفرضية السابقة تمّ إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول رقم (٣-٤٠) نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA للفروق بين المناطق الصناعية في حجم الاستثمارات الاجمالي

ANOVA						
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.	القرار عند ٠.٠٥
التباين بين المجموعات	38158.687	2	19079.344	7.635	.007	دال
التباين داخل المجموعات	29988.662	12	2499.055			
Total	68147.349	14				

يبين الجدول رقم (٣-٤٠) أن احتمال الدلالة $P = 0.007 < \alpha = 0.05$ عند درجات حرية /١٤/، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في حجم الاستثمارات الإجمالي، ولمعرفة مصادر هذه الفروق قامت الباحثة بتطبيق اختبار LSD للفروق بين المتوسطات:

جدول رقم (٣-٤١) نتائج اختبار LSD للفروق بين المناطق الصناعية في حجم الاستثمارات الإجمالي

المنطقة (I)	المنطقة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval Lower Bound	95% Confidence Interval Upper Bound
عدرا	الشيخ نجار	66.89000	31.61680	.056	-1.9971-	135.7771
	حسياء	123.40000*	31.61680	.002	54.5129	192.2871
الشيخ نجار	عدرا	-66.89000-	31.61680	.056	-135.7771-	1.9971
	حسياء	56.51000	31.61680	.099	-12.3771-	125.3971
حسياء	عدرا	-123.40000-*	31.61680	.002	-192.2871-	-54.5129-
	الشيخ نجار	-56.51000-	31.61680	.099	-125.3971-	12.3771

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول رقم (٣-٤١) أن هناك فروق بين المنطقة الصناعية بعدرا والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بعدرا، بينما لم نلحظ أية فروق بين المناطق الصناعية الأخرى، وذلك في حجم الاستثمارات الإجمالي.

٤- عدد المعامل قيد البناء:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في عدد المعامل قيد البناء.

لاختبار الفرضية السابقة تمّ إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول رقم (٣-٤٢) نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA للفروق بين المناطق الصناعية في عدد المعامل قيد البناء

ANOVA						
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.	القرار عند ٠.٠٥
التباين بين المجموعات	3146858.533	2	1573429.267	35.512	.000	دال
التباين داخل المجموعات	531684.800	12	44307.067			
Total	3678543.333	14				

يبين الجدول رقم (٣-٤٢) أن احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.05$ عند درجات حرية /١٤/، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في عدد المعامل قيد البناء، ولمعرفة مصادر هذه الفروق قامت الباحثة بتطبيق اختبار LSD للفروق بين المتوسطات:

جدول رقم (٣-٤٣) نتائج اختبار LSD للفروق بين المناطق الصناعية في عدد المعامل قيد البناء

المنطقة (I)	المنطقة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
عدرا	الشيخ نجار	-999.60000-*	133.12711	.000	-1289.6590-	-709.5410-
	حسياء	-58.60000-	133.12711	.668	-348.6590-	231.4590
الشيخ نجار	عدرا	999.60000*	133.12711	.000	709.5410	1289.6590
	حسياء	941.00000*	133.12711	.000	650.9410	1231.0590
حسياء	عدرا	58.60000	133.12711	.668	-231.4590-	348.6590
	الشيخ نجار	-941.00000-*	133.12711	.000	-1231.0590-	-650.9410-

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول رقم (٣-٤٣) أن هناك فروق بين المنطقة الصناعية بالشيخ نجار والمنطقتين الصناعيتين بحسياء وعدرا لصالح المنطقة الصناعية بالشيخ نجار، بينما لم نلحظ أية فروق بين المناطق الصناعية الأخرى، وذلك في عدد المعامل قيد البناء.

٥- عدد المعامل قيد الإنتاج:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في عدد المعامل قيد الإنتاج.

لاختبار الفرضية السابقة تمّ إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول رقم (٣-٤٤) نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA للفروق بين المناطق الصناعية في عدد المعامل قيد الإنتاج

ANOVA						
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.	القرار عند ٠.٠٥
التباين بين المجموعات	5487754.533	2	2743877.267	79.967	.000	دال
التباين داخل المجموعات	411751.200	12	34312.600			
Total	5899505.733	14				

يبين الجدول رقم (٣-٤٤) أن احتمال الدلالة$P=0.000<\alpha=0.05$ عند درجات حرية /١٤/، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في عدد المعامل قيد الإنتاج، ولمعرفة مصادر هذه الفروق قامت الباحثة بتطبيق اختبار LSD للفروق بين المتوسطات:

جدول رقم (٣-٤٥) نتائج اختبار LSD للفروق بين المناطق الصناعية في عدد المعامل قيد الإنتاج

المنطقة (I)	المنطقة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
عدرا	الشيخ نجار	1112.60000*	117.15392	.000	857.3435	1367.8565
	حسياء	1403.60000*	117.15392	.000	1148.3435	1658.8565
الشيخ نجار	عدرا	-1.11260E3	117.15392	.000	-1367.8565-	-857.3435-
	حسياء	291.00000*	117.15392	.029	35.7435	546.2565
حسياء	عدرا	-1.40360E3	117.15392	.000	-1658.8565-	-1148.3435-
	الشيخ نجار	-291.00000-*	117.15392	.029	-546.2565-	-35.7435-

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول رقم (٣-٤٥) أن هناك فروق بين المنطقة الصناعية بعدرا والمنطقتين الصناعيتين بحسياء والشيخ نجار لصالح المنطقة الصناعية بعدرا، كما أن هناك فروق بين المنطقة الصناعية بالشيخ نجار والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بالشيخ نجار، وذلك في عدد المعامل قيد الإنتاج.

٦- حجم العمالة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في حجم العمالة.

لاختبار الفرضية السابقة تمّ إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول رقم (٣-٤٦) نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA للفروق بين المناطق الصناعية في حجم العمالة

ANOVA						
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.	القرار عند ٠.٠٥
التباين بين المجموعات	8.940E8	2	4.470E8	5.586	.019	دال
التباين داخل المجموعات	9.603E8	12	8.002E7			
Total	1.854E9	14				

يبين الجدول رقم (٣-٤٦) أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ عند درجات حرية /١٤/، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في حجم العمالة، ولمعرفة مصادر هذه الفروق قامت الباحثة بتطبيق اختبار LSD للفروق بين المتوسطات:

جدول رقم (٣-٤٧) نتائج اختبار LSD للفروق بين المناطق الصناعية في حجم العمالة

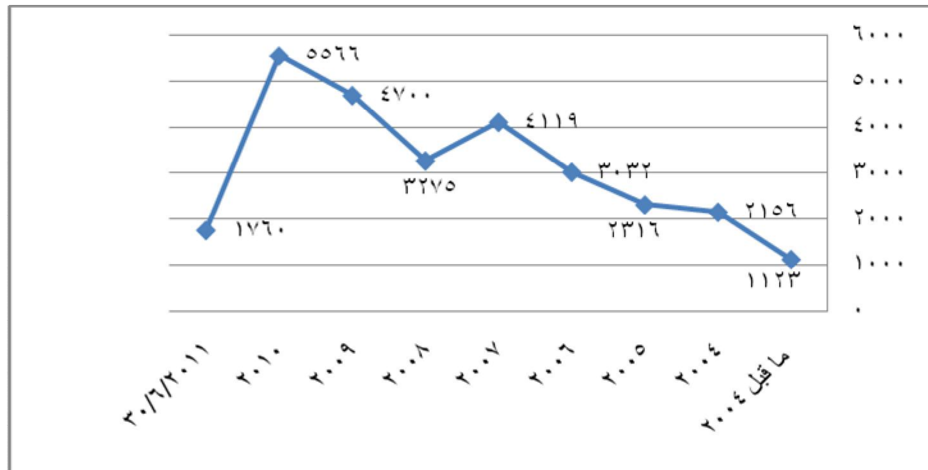
المنطقة (I)	المنطقة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
عدرا	الشيخ نجار	3141.80000	5657.61906	.589	-9185.0930-	15468.6930
	حسياء	17719.80000*	5657.61906	.009	5392.9070	30046.6930
الشيخ نجار	عدرا	-3141.80000-	5657.61906	.589	-15468.6930-	9185.0930
	حسياء	14578.00000*	5657.61906	.024	2251.1070	26904.8930
حسياء	عدرا	-1.77198E4	5657.61906	.009	-30046.6930-	-5392.9070-
	الشيخ نجار	-1.45780E4	5657.61906	.024	-26904.8930-	-2251.1070-

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول رقم (٣-٤٧) أن هناك فروق بين المنطقة الصناعية بعدرا والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بعدرا، كما أن هناك فروق بين المنطقة الصناعية بالشيخ نجار والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بالشيخ نجار، وذلك في حجم العمالة.

– حجم الانفاق على تنفيذ البنية التحتية (إجمالي المدن الصناعية).

يشمل حجم الإنفاق على تنفيذ البنية التحتية في المدن الصناعية الأربع على الإعانات المقدمة من قبل الدولة وعلى الإيرادات الحاصلة في المدينة الصناعية . ويبين الشكل (٣-٢٠) حجم الإنفاق الإجمالي على تنفيذ البنية التحتية على مستوى المدن الصناعية ككل مقاساً بملايين الليرات السورية.



الشكل رقم (٣-٢٠)[1] حجم الإنفاق على تنفيذ البنية التحتية في المدن الصناعية بملايين الليرات السورية. السورية.

يبن الشكل رقم (٣-٢٠) أن الإنفاق على تنفيذ البنية التحتية تزايد سنوياً حيث وصل إلى أوجه عام ٢٠١٠ وذلك بعد إحداث المدينة الصناعية في دير الزور والبدء بعملية الإنفاق على تنفيذ البنية التحتية في هذه المدينة بدءاً من عام ٢٠٠٩. ويعود سبب انخفاض حجم الإنفاق على تنفيذ البنية التحتية في عام ٢٠١١ إلى توقف إعانات الدولة للمدن الصناعية الثلاث (عدرا، حسياء، الشيخ نجار) حيث تعتمد هذه المدن على إيراداتها في تمويل البنية التحتية اللازمة لمشاريعها الاستثمارية من جهة وإنجاز الجزء الأكبر من البنية التحتية في هذه المدن[2].

[1] وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية، دمشق.
[2] موقع المدينة الصناعية، (عدرا، حسياء، الشيخ نجار).

يبين الجدول (٣٣) حجم الإنفاق على تنفيذ البنية التحتية وذلك على مستوى مدينة صناعية معينة.

جدول رقم (٣-٤٨) حجم الإنفاق على تنفيذ البنية التحتية بملايين الليرات السورية على مستوى المدينة الصناعية

المدينة	ما قبل ٢٠٠٤	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	30/6/2011	المجموع
عدرا	360	151	678	1194	2134	1317	1850	2795	394	**10873**
الشيخ نجار	0	1777	1313	1480	1587	1281	1287	1117	749	**10591**
حسياء	763	228	325	358	398	677	865	1082	308	**5004**
دير الزور	0	0	0	0	0	0	698	572	309	**1579**

المصدر: مديرية التنمية المحلية ، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

يبين الجدول رقم (٣-٤٨) أن المدينة الصناعية عدرا قد بلغ فيها حجم الإنفاق ما قيمته ١٠٨٧٣ مليون ليرة سورية منذ تأسيسها حتى الآن متقدمة على مدينة الشيخ نجار التي بلغ إجمالي الإنفاق فيها منذ تأسيسها حتى الآن ما قيمته ١٠٥٩١ مليون ليرة سورية.

وأقل حجم إنفاق على تنفيذ البنية التحتية كان في المدينة الصناعية في دير الزور نظراً لحداثتها ولا زالت في المراحل التأسيسية الأولى. وفيما يلي البنود التفصيلية الخاصة بالإنفاق على تنفيذ البنية التحتية حسب نوع الخدمات.

ويوضح الجدول رقم (٣-٤٩) واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدن الصناعية الأربع لغاية ٢٠١١/٦/٣٠

جدول رقم (٣-٤٩) واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية في المدن الصناعية الأربع لغاية ٢٠١١/٦/٣٠

نوع الخدمات	الوحدة	حجم الإنفاق الإجمالي٢٠١٠	حجم الإنفاق الإجمالي٢٠١١	معدل النمو% ٢٠١٠-٢٠١١
شبكات طرق رئيسية	كم	885	924	4.41%
شبكات صرف صحي	كم	1235	1256	1.70%
شبكات مياه شرب الصناعية والري	كم	1875	1935	3.20%
خزانات مياه أرضية وعالية	خزان	36	36	0.00%
شبكات كهرباء وإنارة صناعية	كم	2300	2370	3.04%
محطات تحويل كهرباء	محطة	15	16	6.67%
مراكز تحويل كهرباء	مركز	309	331	7.12%
شبكات هاتف	كم	636	649	2.04%
مسطحات خضراء	هكتار	663	758	14.33%

المصدر: وزارة الإدارة المحلية ،مديرية المدن الصناعية ،تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠ والتقرير السنوي لعام ٢٠١٠

يبين الجدول رقم (٣-٤٩) أن المدن الصناعية لاقت اهتماماً من حيث البنى التحتية وذلك من أجل تأمين قاعدة بناء للصناعات الموجودة في المدن الصناعية كما يلاحظ أن التوسع

الأكبر كان في مجال إقامة المسطحات الخضراء بمعدل نمو١٤.٣٣%.عن ٢٠١٠وذلك من أجل الاهتمام بالجانب البيئي لإدارة العملية الصناعية وحماية البيئة يليها التوسع بمراكز التحويل الكهربائي بمعدل نمو قدره ٧.١٢ % ومن ثم التوسع بمحطات التحويل الكهربائية بمعدل نمو ٦.٦٧% ويلاحظ الاهتمام الأقل كان بخزانات المياه الأرضية والعالية وبشبكات الصرف الصحي ب٦ معدل نمو ٠.٠٠%و١.٧% على التوالي.

– الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار (إجمالي المدن الصناعية).

يبين الجدول (٣–٥٠) الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية.

جدول (٣–٥٠) الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية

السنوات	عدد المشاريع المشملة	ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ	نسبة التنفيذ	التكاليف الاستثمارية المنفذة بالمليون	عدد فرص العمل
2004	45	6	19	7	32	71.1	246.5	4492
2005	37	6	10	10	26	70.3	8196	2271
2006	63	7	24	1	32	50.8	43601	6319
2007	23	5	5	ـــ	10	43.5	5435	1215
2008	21	11	4	2	6	28.6	9849	1386
2009	22	13	3	ـــ	3	13.6	3136	1570

المصدر: تقرير الاستثمار السنوي الرابع لعام٢٠٠٩

يبين الجدول أعلاه أنه في عام ٢٠٠٦ بلغت التكاليف الاستثمارية أعلى قيمة لها ٤٣٦٠١ مليون ليرة سورية أدت إلى خلق فرص عمل تبلغ ٦٣١٩ فرصة عمل في ٦٣ مشروع مشمل بقوانين تشجيع الاستثمار. ويبين الجدول رقم (٣–٥١) توزع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الصناعة.

جدول رقم (٣–٥١) توزع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط في المدن الصناعية

الصناعات	غذائية	نسيجية	هندسية	كيميائية	أخرى	مجموع
2004	7	25	10	3	ـــ	45
2005	ـــ	18	9	5	5	37
2006	11	3	28	19	2	63
2007	6	2	2	8	5	23
2008	5	5	5	6	ـــ	21
2009	7	1	8	6	ـــ	22

المصدر: تقرير الاستثمار السنوي الرابع لعام٢٠٠٩

يبين الجدول رقم (٣–٥١) أنه في بداية إحداث المدن الصناعية كانت غالبية المشاريع الاستثمارية تتركز في مجال الصناعات النسيجية حيث بلغت في عام ٢٠٠٤ ٢٥ مشروعاً و١٨ مشروعاً في عام ٢٠٠٥، بينما تركزت المشاريع في عام ٢٠٠٦ في مجال الصناعات

الهندسية حيث بلغ عدد المشاريع الهندسية ٢٨ مشروعاً في ذلك العام. وتركزت المشاريع في عام ٢٠٠٧ في مجال الصناعات الكيميائية حيث بلغت ٨ مشروعات.

بينما نجد أنه في عام ٢٠٠٨ أن المشاريع قد توزعت بشكل متساو تقريباً بين كل من الصناعات الغذائية والنسيجية والهندسية والكيميائية. ونجد الأمر نفسه تقريباً بالنسبة لتوزع المشاريع حسب الصناعات في عام٢٠٠٩ بعد استبعاد مشاريع الصناعات النسيجية. ويوضح الجدول (٣-٥٢) المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ في المدن الصناعية.

جدول رقم (٣-٥٢) المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ في المدن الصناعية

السنوات	عدد المشاريع المشملة	التكاليف الاستثمارية المنفذة بالمليون	عدد فرص العمل
2004	11	810	270
2005	1071	19518	7809
2006	1022	45812	8576
2007	956	27282	10114
2008	427	18846	6524
2009	390	31174	5651

المصدر: تقرير الاستثمار السنوي الرابع لعام٢٠٠٩

يبين الجدول رقم (٣-٥٢) أن عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ شهد قفزة نوعية في عدد المشاريع المشملة بالقانون٢١ لعام ١٩٥٨ حيث بلغ عدد المشاريع ١٠٧١في عام ٢٠٠٥ و١٠٢٢ مشروعاً في عام٢٠٠٦، حيث بلغت التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع ١٩٥١٨ مليون ليرة، ٤٥٨١٢ مليون ليرة سورية في هذين العامين على التوالي. مولدة فرص عمل ٧٨٠٩، ٨٥٧٦ عامل في العامين على التوالي.

لكن بمقارنة فرص العمل المولدة من قبل المشاريع المشملة بالقانون ٢١ لعام ١٩٥٨ نجد أن المشاريع في عام ٢٠٠٧ ولدت فرص عمل أكثر رغم أن العدد كان أقل من العامين ٢٠٠٥، ٢٠٠٦. ويبين الجدول (٣-٥٣) حجم الاستثمارات في المدن الصناعية.

جدول رقم (٣-٥٣) حجم الاستثمارات في المدن الصناعية

حجم الاستثمارات في المدن الصناعية الأربع –مليار ل.س:٢٠١١

المؤشر	عدرا	الشيخ نجار	حسياء	دير الزور	المجموع
حجم الاستثمارات قيد الترخيص للبناء	٥٤,٣٦٠	٦,٣٥٠	٢٠,٦٣٧	٢,٠٨٧	٨٣,٤٣٤
حجم الاستثمارات للمنشآت قيد البناء	٩٨,٣٠٠	٣٨,٧٠٠	٢٥,٨٤٧	١,٢١٦	١٦٤,٠٦٣
حجم الاستثمارات للمنشآت قيد الإنتاج	٨٧,٣٠٠	١٢٣,٥٠٠	٣٩,٦٨٧	٠,١٣٠	٢٥٠,٦١٧
حجم الاستثمارات الإجمالية	٢٣٩,٩٦٠	١٦٨,٥٥٠	٨٦,١٧١	٣,٤٣٣	٤٩٨,١١٤

المصدر: وزارة الإدارة المحلية : مديرية المدن والمناطق الصناعية التقرير السنوي.٢٠١١

يبين الجدول رقم (٣-٥٣) تصاعد حجم الاستثمارات في المدن الصناعية خلال السنوات الخمس الأخيرة من ٤٨٠ مليار ل.س عام ٢٠١٠ إلى ٤٩٨,١١٤مليار ليرة سورية عام ٢٠١١.

لقد ساهمت المدن لصناعية في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية. وتشغل السعودية المرتبة الأولى من هذه الاستثمارات من حيث رأس المال، بينما تأتي تركيا في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع، حيث توجد عشرات المشاريع التركية في هذه المدن في مواد البناء والنسيج والصناعات الغذائية".

إن الاستثمارات الأجنبية تتمركز في المدن الصناعية بنسبة أكبر منها بكثير خارج هذه المدن ونسبتها ٦٦ % من أصل إجمالي عدد المشاريع.

-فقد بلغ عدد المشاريع التركية خلال العام ٢٠٠٩ /٦ /مشاريع بتكلفة إجمالية تتجاوز ٤ مليارات ليرة تشغّل نحو /٥٤٣/ عاملاً

-فيما بلغ عدد المشاريع العراقية /٦/ مشاريع بتكلفة /١.٢٢٠/ مليار ليرة تشغل/ ٤٢١ /عاملاً

-بينما بلغت المشاريع اللبنانية/ ٤/ مشاريع بتكلفة تقدر بمليار ليرة وتشغل/ ٢٠٠ /عامل

- وبلغت المشاريع الأردنية/ ٣ /مشاريع أيضاً بتكلفة/ ٢٢٧/ مليون ليرة وتشغل/ ٤٤١ /عاملاً

-فيما بلغت حصة الكويت/ ٣ /مشاريع بتكلفة/ ٣٧٧/ مليون ليرة تشغل /١٢٥ /عاملاً مع وجود مشروعين كويتي- سوري تكلفتهما الاستثمارية /١٤٢ /مليوناً يشغلان/ ١٦٧ /عاملاً[١].

وحتى نهاية ٢٠١٠بلغ عدد المشاريع الأجنبية والعربية والمشتركة ٢٨٠مشروعاً بزيادة سنوية ٢٧%عن ٢٠٠٩. ويبين الجدول رقم (٣-٥٤) الاستثمارات العربية والأجنبية والمشتركة في المدن الصناعية الأربع لغاية ٢٠١١

جدول رقم (٣-٥٤) الاستثمارات الأجنبية والعربية والمشتركة في المدن الصناعية الأربع

المدينة الصناعية	عدد الشركات الأجنبية والعربية والمشتركة				حجم الاستثمارات مليار ل.س	فرص العمل
	المخصصة	قيد البناء	قيد الإنتاج	المجموع		
عدرا	٥١	٩٢	٢١	١٦٤	٧٤,٠٩٣	٦١٧٨
الشيخ نجار	١٩	٤١	١٩	٧٩	٣٣,٠٠٠	٣٠٠٠
حسياء	٨	٢٢	١٣	٤٣	٨,٧٢٥	٢٠٤٤

[١] . وزارة الإدارة المحلية ،مديرية المدن والمناطق الصناعية .

دير الزور	٣	٨	٢	١٣	٢,٦٦٨	٤٤٠
المجموع	٨١	١٦٣	٥٥	٢٩٩	١١٨,٤٨٦	١١٦٦٢

المصدر: وزارة الإدارة المحلية : مديرية المدن والمناطق الصناعية التقرير السنوي.٢٠١١

يبين الجدول رقم (٣-٥٤) أن عدد الشركات الأجنبية والعربية والمشتركة بلغ في المدن الصناعية الأربع ٢٩٩ شركة يتمركز أغلبها في مدينة عدرا الصناعية ١٦٤ شركة وتأتي بعدها مدينة الشيخ نجار ٧٩ شركة فمدينة حسياء ٤٣ شركة يأتي بعدها مدينة دير الزور الصناعية ١٣ شركة. وفرت هذه الشركات ما يعادل ١١٦٦٢ فرصة عمل اغلبها في عدرا ٦١٧٨ فرصة عمل.

٣-٦- الآفاق المستقبلية للقطاع الصناعي في سورية بالتركيز على المدن الصناعية:

يتوقف مستقبل التنمية الصناعية في سورية على إدراك التحديات التي تواجه التنمية الصناعية والعمل على مجابهتها بتحدٍ مماثل، لا سيما وأن سورية لديها الكثير من مقومات التنمية الصناعية.

إن الصناعات الأكثر أهمية هي تلك المتعلقة بالبتروكيماويات، إلا أن الصناعات المعدنية، وصناعات السلع الاستهلاكية، والأغذية، والمشروبات، ومواد البناء والإنشاء هي الأخرى شهدت نمواً ملحوظاً على مدى السنوات القليلة الماضية، مما شجع الدولة على إقامة مدن صناعية جديدة.

إن المتأمل لواقع التنمية الصناعية في سورية يجد أن الصناعة مقبلة على نقطة تحول مهمة في تاريخ تطويرها، وذلك من جراء تكون البنية الأساسية وهذا يؤهل الصناعة لانطلاقة كبيرة تؤدي إلى التزايد السريع في إسهام الصناعة في الناتج الإجمالي بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة. لقد ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي٧.٨%في ٢٠١٠..

إن الخطوات المستقبلية للقطاع الصناعي ترتكز على الأسس والإستراتيجيات التي نصت عليها الخطط التنموية والتي تسعى بشكل أساسي إلى ما يلي:

أ. تحقيق التنويع للقاعدة الاقتصادية الشاملة، وذلك بهدف رفع المستوى المعيشي وتحقيق سبل الرفاهية للفرد والمجتمع من خلال التركيز على القطاعات الأخرى.

ب. تنمية التجهيزات الأساسية التي تكفل تحقيق التنمية الشاملة وتطويرها.

ج. تفعيل مساهمة القطاع الخاص في المجالات التنموية في جميع المجالات.

د. تطوير العمالة الوطنية وزيادة مهاراتها وقدراتها إضافة إلى تطوير وتنمية المؤسسات والمراكز التدريبية وإتباع سياسة إحلال العمالة السعودية محل الوافدة.

لذلك كان لابد أن تعمل من أجل تطوير المنتجات الصناعية وتحقيق التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية

كما تسعى وزارة الإدارة المحلية لتنفيذ واستثمار المناطق الصناعية والحرفية في جميع المحافظات وتم الاهتمام في المراحل الأولى على المناطق الصناعية الحرفية في مجالس المدن حيث تم تمويل (٩٠)منطقة في مختلف أنحاء القطر منذ العام ٢٠٠٦ ولغاية نهاية ٢٠١٠بمبلغ (٣،٧٩٧)مليار ل.س وخلال العام ٢٠١٠تم تخصيص مساهمات بقيمة ١،١مليار ل.س بنسبة تنفيذ ١١٠%من المخطط وهي أكبر مساهمة تخصيص للمناطق الصناعية والحرفية خلال عام واحد وقد وزعت على ٣٤منطقة . من هذا يتضح أن الدولة حرصت على إعطاء التنمية الصناعية عناية كبيرة لإيمانها بأنها قلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣-٧- خطة الوزارة في مجال المناطق الصناعية والحرفية خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة:

بلغت خطة المناطق الصناعية والحرفية خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة سبعة مليارات ل.س (بزيادة ٤٠%عن سنوات لخطة الخمسية العاشرة البالغة خمسة مليارات ل.س).كما يتضح من الجدول (٤١).

جدول رقم (٣-٥٥) خطة الوزارة في مجال المناطق الصناعية والحرفية خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة

المشاريع الاستثمارية	سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة					الإجمالي
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
المساهمة في إنشاء المناطق الصناعية والحرفية (مليون ل.س)	١٢٠٠	١٤٥٠	١٤٥٠	١٤٥٠	١٤٥٠	٧٠٠٠

المصدر: وزارة الإدارة المحلية: مديرية المدن والمناطق الصناعية التقرير السنوي.٢٠١٠

٣-٨- تحديد المناطق ال٢٥ الأكثر أهمية في التمويل والتنفيذ والاستثمار:

تم خلال العام ٢٠١٠ وبالتنسيق مع مختلف الجهات مثل وزارة الصناعة وغرف الصناعة والمحافظات تحديد ٢٥ منطقة صناعية وحرفية موزعة على جميع المحافظات وسيتم ايلاءها الدعم الكافي وهذه المناطق هي: منبج-الباب-السفيرة- تلكلخ- الصايد- الرستن- حماة -السلمية- مورك- معرة النعمان- جسر الشغور- سراقب- اللاذقية -بانياس-

دير الزور-البوكمال- الميادين-الرقة- الثورة- تل أبيض- الحسكة- عامودا- نوى- داعل- السويداء.

٣-٩- أولويات المدن الصناعية في المرحلة القادمة:

يوضح الجدول (٣-٥٦) أولويات المدن الصناعية في المرحلة القادمة.

جدول رقم (٣-٥٦) أولويات المدن الصناعية في المرحلة القادمة

المشروع	المساحة	الكلفة التقديرية (البنى التحتية والأرض)	الحالة	ملاحظات
المدينة الصناعية بدير الزور	١٢٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	الدراسة جاهزة بحاجة لدراسة جدوى اقتصادية للموقع	
المدينة الصناعية درعا (جباب)	٥٠٠	١٠٠٠٠٠٠	قيد الدراسة	
المدينة الصناعية (إدلب)	٥٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	-	
المدينة الصناعية (الحسكة)	٥٠٠	١١٠٠٠٠٠	الدراسة جاهزة وبمراحلها النهائية	
المدينة الصناعية (الرقة)	٥٠٠	١٠٠٠٠٠٠	قيد الدراسة	
المدينة الصناعية (حماه)	٣٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	قيد الدراسة	
المدينة الصناعية (السويداء)	٥٠٠	١٠٠٠٠٠٠	-	

في ضوء توجه الحكومة لإقامة مدن صناعية جديدة نقترح أن يتم اعتماد الملامح التأشيرية التالية في اختيار الحجم والموقع والاختصاص:

- إقامة مدن صناعية متخصصة في جميع محافظات القطر كمرحلة أولى، أي أن تكون ذات تخصص عام بالدرجة الأولى، على سبيل المثال أن إقامة مدينة صناعية للصناعات الغذائية في درعا لا يعني أن نرفض طلباً لمستثمر في الصناعات الهندسية كي يستثمر فيها، لكن الطابع العام لهذه المدينة هو طابع الصناعات الغذائية.

- التخصص جغرافياً وصناعياً تبعاً لتركّز المواد الأولية في المناطق الجغرافية كأن تنشأ مدينة صناعية للصناعات الغذائية في المناطق الجنوبية، ومدينة للصناعات البرتوكيماوية في المناطق الشمالية الشرقية ومدينة للنقل والخدمات اللوجستية في الساحل.
- بالنسبة لتمويل تكاليف الإنشاء يمكن أن يطرح بعض هذه المدن أمام القطاع الخاص لتمويل إنشائها كأي مشروع استثماري آخر، بحيث يقوم القطاع الخاص ببنائها وتجهيزها بالبنية التحتية وتقسيمها إلى مقاسم، ثم يبعها للمستثمرين الصناعيين الراغبين في إقامة صناعاتهم داخل هذه المدن الصناعية، وهنا قد تساهم الدولة بالأرض مثلاً.
- بالنسبة للحجم والمساحة تقوم وزارة الصناعية بتحديد نوع الصناعات التي يجب أن تُقام بكل مدينة تبعاً لتوفر المادة الأولية والأيدي العاملة (محلياً وإقليمياً، والقرب من الحدود من أجل تسهيل عمليات التصدير).

٣-١٠- قياس الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية:

يوضح الجدول (٣-٥٧) إجمالي حجم الإنفاق الحكومي على المدن الصناعية، وحجم الإيرادات وعدد فرص العمل التي توفرها، وعدد المعامل قيد الإنتاج وقيد الإنشاء:

جدول رقم (٣-٥٧) إجمالي حجم الإنفاق والإيرادات والعمالة والمعامل في المدن الصناعية

العام	الإنفاق/ مليون	الإيرادات/ مليون	حجم فرص العمل	عدد المعامل قيد الإنتاج	عدد المعامل قيد الإنشاء
٢٠٠٨	٣٢٧٥	٣٩٤٩	١٥٥٦٠	٣٥٢	٣٧١
٢٠٠٩	٤٠٠٢	٤٥٠٠	١٩٢١٢	٤٣٨	٣٧٠
٢٠١٠	٤٩٩٤	٤٧٧٠	١٧٨٤٥	٢٦٦	٣٠٦
منتصف العام ٢٠١١	١٤٥١	١٨٧٨	٥٧٠٨	١٢٣	٧٤

يبين الجدول رقم (٣-٥٧) أن حجم الانفاق على البنى التحتية في المناطق الصناعية يتزايد بشكل مستمر يقابله زيادة في حجم الايرادات، باستثناء العام ٢٠١٠ حيث أن حجم الايرادات أقل من حجم الإنفاق. أيضاً هناك زيادة ملحوظة في حجم فرص العمل نتيجة الزيادة في حجم الاستثمارات والمعامل، ولقياس الفاعلية الاقتصادية من إنشاء المدن الصناعية تمّ إعداد الجدول التالي:

جدول رقم (٣-٥٨) الفاعلية الاقتصادية لإنشاء المدن الصناعية

العام	الإنفاق/ مليون	الإيرادات/ مليون	فرص العمل	المعامل قيد الإنتاج	المعامل قيد الإنشاء
٢٠٠٨	٣٢٧٥	١.٢١	٢١٠٤٧٦	٩.٣٠٣٩٧٧	٨.٨٢٧٤٩٣
٢٠٠٩	٤٠٠٢	١.١٢	٢٠٨٣٠٧	٩.١٣٦٩٨٦	١٠.٨١٦٢١٦
٢٠١٠	٤٩٩٤	٠.٩٦	٢٧٩٨٥٤	١٨.٧٧٤٤٣٦	١٩.٣٢٠٢٦١
منتصف العام ٢٠١١	١٤٥١	١.٢٩	٢٥٤٢٠٥	١١.٧٩٦٧٤٨	١٩.٦٠٨١٠٨

يبين الجدول رقم (٣-٥٨) أن كل /١/ مليون ل.س من الإنفاق على البنى التحتية في المناطق الصناعية في العام ٢٠٠٨ يقابله ١.٢١ مليون ل.س ايرادات بنسبة زيادة /٠.٢١/ مليون ل.س، بتكلفة فرصة عمل /٢١٠٤٧٦/ل.س، وتكلفة المعمل قيد الإنتاج /٩.٣٠٣٩٧٧/ ل.س، وتكلفة المعمل قيد الإنشاء /٨.٨٢٧٤٩٣/ ل.س.

كذلك يبين الجدول أن كل /١/ مليون ل.س من الإنفاق على البنى التحتية في المناطق الصناعية في العام ٢٠٠٩ يقابله ١.١٢ مليون ل.س ايرادات بنسبة زيادة /٠.١٢/ مليون ل.س، بتكلفة فرصة عمل /٢٠٨٣٠٧/ل.س، وتكلفة المعمل قيد الإنتاج /٩.١٣٦٩٨٦/ ل.س، وتكلفة المعمل قيد الإنشاء /١٠.٨١٦٢١٦/ ل.س.

كذلك يبين الجدول أن كل /١/ مليون ل.س من الإنفاق على البنى التحتية في المناطق الصناعية في العام ٢٠١٠ يقابله ٠.٩٦ مليون ل.س ايرادات بنسبة نقصان /٠.٠٤/ مليون ل.س، بتكلفة فرصة عمل /٢٧٩٨٥٤/ل.س، وتكلفة المعمل قيد الإنتاج /١٨.٧٧٤٤٣٦/ ل.س، وتكلفة المعمل قيد الإنشاء /١٩.٣٢٠٢٦١/ ل.س.

كذلك يبين الجدول أن كل /١/ مليون ل.س من الإنفاق على البنى التحتية في المناطق الصناعية حتى منتصف العام ٢٠١١ يقابله ١.٢٩ مليون ل.س ايرادات بنسبة زيادة /٠.٢٩/ مليون ل.س، بتكلفة فرصة عمل /٢٥٤٢٠٥/ل.س، وتكلفة المعمل قيد الإنتاج /١١.٧٩٦٧٤٨/ ل.س، وتكلفة المعمل قيد الإنشاء /١٩.٦٠٨١٠٨/ ل.س.

وبناء على ذلك يتبين لنا أن المدن الصناعية حققت الفعالية الاقتصادية من إنشائها من العام ٢٠٠٨ حتى منتصف العام ٢٠١١، باستثناء العام ٢٠١٠ حيث نلاحظ ان هناك عدم توازن بين حجم الإنفاق الحكومي، وحجم الواردات، ويعود ذلك كما نلاحظ إلى ارتفاع تكلفة المعمل قيد الإنتاج، وقد الإنتاج إلى الضعف بالمقارنة مع الأعوام الأخرى وبالتالي زيادة تكلفة فرصة العمل، وهذا يترتب عليه زيادة في حجم الإنفاق الحكومي

النتـــائج والتوصيـــات

أولاً: النتـــــائج

ثانياً: التوصيـــات

أولاً: النتائج:

١- تتأثر الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية بواقع تنفيذ البنية التحتية فيها.

٢- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور) في واقع تنفيذ أعمال البنية التحتية.

٣- تتأثر الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية بنوع المشاريع الاستثمارية (غذائية ، نسيجية ، هندسية ، كيميائية ، أخرى) المنفذة فيها وتوزعها المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار وتكاليفها الاستثمارية وبعدد فرص العمل التي تخلقها.

٤- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بعدرا. وتؤكد هذه النتيجة أهمية الزيادة في حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع في زيادة عدد فرص العمل.

٥- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بعدرا.

٦- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في مدينة الشيخ نجار. وتؤكد هذه النتيجة أهمية الزيادة في حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع في زيادة عدد فرص العمل.

٧- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في مدينة الشيخ نجار.

وتؤكد هذه النتيجة انخفاض عدد المشاريع المنفذة في مدينة الشيخ نجار وعدد فرص العمل التي تمّ توفيرها من جراء تنفيذ هذه المشاريع.

٨- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة بقوانين الاستثمار وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بحسياء. وتؤكد هذه النتيجة أهمية الزيادة في حجم التكاليف الاستثمارية المنفذة للمشاريع في زيادة عدد فرص العمل.

٩- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المنفذة وعدد فرص العمل في المدينة الصناعية بحسياء.

١٠- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور) في عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع الاستثمارية المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار.

١١- عدم فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء، دير الزور) في عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع الصناعية المنفذة.

١٢- تؤثر مؤشرات كل من الايرادات وحجم الإنفاق وحجم الاستثمار وتطور عدد المعامل ، وتطور حجم العمالة بشكل إيجابي على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المنطقة الصناعية بعدرا، حيث أن أكثر العوامل المؤثرة في الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي هو عدد المعامل قيد البناء، حيث كان التشبع المقابل (وهو عبارة عن معامل الارتباط البسيط) /٠.٩٩٨/، يليه متغير حجم العمالة حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٩٣/، يليه متغير عدد المعامل قيد الإنتاج حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٧٧/، يليه متغير حجم الاستثمار حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٦٢/، يليه متغير الايرادات حيث كان التشبع المقابل /٠.٨٧٢/، يليه متغير الانفاق حيث كان التشبع المقابل /٠.٨٤٥/.

١٣- تؤثر مؤشرات كل من الايرادات وحجم الإنفاق وحجم الاستثمار وتطور عدد المعامل ، وتطور حجم العمالة على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المنطقة الصناعية بالشيخ نجار، حيث أن أكثر العوامل المؤثرة في الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي هو عدد المعامل قيد الإنتاج حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٩٣/، يليه متغير حجم العمالة حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٨٩/، يليه متغير حجم الاستثمار حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٧٢/، يليه متغير عدد المعامل قيد البناء حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٦٠/، ومن الواضح أن هذه العوامل تؤثر بشكل إيجابي على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المنطقة الصناعية بالشيخ نجار، بينما كان تأثير كل من الإيرادات والإنفاق تأثيراً سلبياً في الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي.

١٤- تؤثر مؤشرات كل من الايرادات وحجم الإنفاق وحجم الاستثمار وتطور عدد المعامل ، وتطور حجم العمالة بشكل إيجابي على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المنطقة الصناعية بحسياء، حيث أن أكثر العوامل المؤثرة في الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي

هو حجم العمالة حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٨١/، يليه عدد المعامل قيد البناء، حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٦٧/، يليه متغير عدد المعامل قيد الإنتاج حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٥٣/، يليه متغير حجم الاستثمار حيث كان التشبع المقابل /٠.٩٣٩/، يليه متغير الايرادات حيث كان التشبع المقابل /٠.٨٦٤/، يليه متغير الانفاق حيث كان التشبع المقابل /٠.٨٦١/، ومن الواضح أن هذه العوامل تؤثر بشكل إيجابي على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في المنطقة الصناعية بحسياء.

١٥- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في حجم الإيرادات، وهذه الفروق بين المنطقة الصناعية بعدرا والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بعدرا، وبين المنطقة الصناعية بالشيخ نجار والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بالشيخ نجار.

١٦- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في النفقات، وهذه الفروق بين المنطقة الصناعية بعدرا والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بعدرا، بينما لم نلحظ أية فروق بين المناطق الصناعية الأخرى.

١٧- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في حجم الاستثمارات الإجمالي، وهذه الفروق بين المنطقة الصناعية بعدرا والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بعدرا، بينما لم نلحظ أية فروق بين المناطق الصناعية الأخرى.

١٨- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في عدد المعامل قيد البناء، وهذه الفروق بين المنطقة الصناعية بالشيخ نجار والمنطقتين الصناعيتين بحسياء وعدرا لصالح المنطقة الصناعية بالشيخ نجار، بينما لم نلحظ أية فروق بين المناطق الصناعية الأخرى.

١٩- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في عدد المعامل قيد الإنتاج، وهذه الفروق بين المنطقة الصناعية بعدرا والمنطقتين الصناعيتين بحسياء والشيخ نجار لصالح المنطقة الصناعية بعدرا، و بين المنطقة الصناعية بالشيخ نجار والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بالشيخ نجار.

٢٠- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الصناعية (عدرا، الشيخ نجار، حسياء) في حجم العمالة، وهذه الفروق بين المنطقة الصناعية بعدرا والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بعدرا، وبين المنطقة الصناعية بالشيخ نجار والمنطقة الصناعية بحسياء لصالح المنطقة الصناعية بالشيخ نجار.

٢١- ساهمت المدن الصناعية السورية في جذب عدد من الاستثمارات العربية والأجنبية والمشتركة، وساعدت هذه الاستثمارات على زيادة فرص العمل فيها.

٢٢- تتركز الصناعات الهندسية في المدينة الصناعية عدرا وتختص مدينة الشيخ نجار بالصناعات النسيجية. بينما تتركز الصناعات الكيماوية بمدينة حسياء الصناعية والصناعات الغذائية تتمركز في دير الزور وذلك وفقاً للمشاريع والصناعات المنفذة حتى الآن.

٢٣- هناك نمواً ملحوظاً بجميع المؤشرات الاقتصادية وفي جميع المدن الصناعية (عدرا، شيخ نجار، حسياء، دير الزور) وعلى مستوى المدن الصناعية ككل.

٢٤- عدم توفر سلسلة زمنية طويلة لمتغيرات المدن الصناعية نظراً لحداثتها حال دون دراسة توابع الانتاج على مستوى كل مدينة صناعية .

٢٥- ما زالت البنية المؤسساتية غير فعّالة بسبب عدم تفرغ مجلس المدينة وتبعيته لوزارة الإدارة المحلية والبيئة، على الرغم من وجود مقترح للهيكلية الإدارة الناظمة لعمل المدن.

٢٦- قصور في عمل النافذة الواحدة بسبب عدم استكمال مستلزمات العمل فيها مما يؤدي إلى عدم رضى المستثمرين عن الخدمات المقدمة في المدن.

٢٧- عدم اكتمال البنية التحتية للمدن بسبب تأخر مشاريع البنية التحتية.

٢٨- عدم وجود مناطق حرة في المدن الصناعية لصعوبة تنفيذ هذه المناطق وفق أنظمة المناطق الحرة ضمن المدن الصناعية.

ثانياً: التوصيات:

١- تعزيز الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية بالإسراع في تنفيذ البنية التحتية فيها.

٢- ضرورة تفعيل أنواع المشاريع الاستثمارية (غذائية، نسيجية، هندسية، كيميائية، أخرى) المنفذة فيها وتوزعها بالشكل الأمثل ودراسة التكاليف الاستثمارية لها، ودورها في زيادة عدد فرص العمل كونها تؤثر على الفعالية الاقتصادية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية.

٣- إصدار التقارير والدوريات السنوية المتعلقة بالمدن الصناعية.

٤- اقتراح مؤشرات اقتصادية أخرى غير مدروسة في بحثنا، لا سيما بعد اكتمال أعمال تنفيذ البنية التحتية للاستثمار الحكومي في إنشاء المدن الصناعية السورية.

٥- العمل على التعريف بالمناطق الصناعية بشكل أوسع من خلال الندوات والترويج للاستثمار في هذه المدن.

٦- زيادة مساهمة المدن الصناعية السورية في جذب عدد من الاستثمارات العربية والأجنبية والمشتركة ، وزيادة فرص العمل فيها من خلال تأمين التسهيلات في انجاز المعاملات للمستثمرين العرب والأجانب.

٧- العمل على توزيع الصناعات على اختلاف أنواعها في كافة المدن الصناعية السورية، وعدم اقتصارها على مدينة محددة دون سواها.

٨- توفير سلسلة زمنية من تطور ونمو المدن الصناعية في سورية.

٩- فك ارتباط المدن الصناعية بوزارة الإدارة المحلية وتفعيل تابعيتها لوزارة الصناعة.

١٠- إحداث مجلس تنفيذي للمدينة مع وضع هيكلية مؤسساتية للمدن.

١١- استكمال مكونات نظام النافذة الواحدة وتفعيل هذا النظام.

١٢- إعداد نظام خاص للاستثمار في المدن الصناعية لتوفير الخدمات التي ترضي المستثمر والمتعاملين مع المدن.

١٣- الإسراع بإنهاء مشاريع البنية التحتية بعد وضع برنامج زمني للتنفيذ.

١٤- تخصيص جزء لإنشاء المناطق الحرة وتأمين كافة مستلزماتها من تشريعات وبنى وخدمات.

١٥- تطوير وسائل لإدارة الكوادر البشرية بعد رفدها بكل الاحتياجات العلمية والبحثية والمهنية وربطها بالجامعات والمعاهد.

١٦- الاتجاه إلى بقية المدن الأخرى والبدء بالعمل بها مع الأخذ بعين الاعتبار كل المشاكل التي واجهت وجود المدن الثلاثة (عدرا، حسياء، الشيخ نجار).

١٧- رفد المدن بمخابر بيئية ومحطات معالجة خاصة (هواء، مياه، صرف صحي).

الأخذ بعين الاعتبار دائماً الأثر البيئي لأي مشروع يتم إنشاؤه في هذه المدن ورفد الاستثمارات بالدراسة البيئية.

١٨- التركيز الفعال على تطوير وتمكين الموارد البشرية العاملة في المدن الصناعية وذلك بالتعاون مع المعاهد الفنية والتقنية وتدريب هذه الكوادر على الوسائل التقنية الحديثة.

المراجـــــــع

– المراجع:

أ– المراجع باللغة العربية:

١. الكتب :

١. إبراهيـم، فتحـى(٢٠٠١) : **مبادئ إدارة الأعمال**، جامعة القاهرة، كلية التجارة.

٢. الأصفر، أحمد (١٩٩٥): **المناطق الصناعية ومسائل التخطيط الإقليمي**، الناشر : المؤلف، دمشق.

٣. آل شبيب، دريد كامل(٢٠٠٨): **الاستثمار والتحليل الاستثماري** ، دار اليازوري، عمان، ط١.

٤. التنير، سمير (١٩٩٧): **تصميم أولي للمجمع الصناعي** ، معهد الإنماء العربي، بيروت.

٥. جراهام، بنيامين (٢٠٠٨): **المستثمر الذكي**، مكتبة جرير، الرياض ، ط١.

٦. الحمش، منير (١٩٩٧): الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار مشرق مغرب ، دمشق.

٧. الحناوي، محمد، نهال فريد مصطفى (٢٠١٠): **مبادئ وأساسيات الاستثمار**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

٨. خان ، محمد يونس، هشام صالح غرايبة (١٩٩٥): **الإدارة المالية**، مركز الكتب الأردني، عمان.

٩. الديب، محمد محمود(١٩٧٣): **المستعمرات الصناعية تخطيطاً وانتشاراً: دراسة تطبيقية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ط١.

١٠. رمضان، زياد (٢٠٠٢): **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي** ، دار وائل ، عمان ، ط٢.

١١. الزبيدي ، حمزة (٢٠٠٤): **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق ، عمان.

١٢. ساموِيلسون، بول . آ وآخرون (٢٠٠١) : **الاقتصاد**، ترجمة : هشام عبدالله، مراجعة : أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
١٣. السماك، محمد أزهر سعيد (١٩٩٨): **اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**، دار زهران ، عمان.
١٤. شحود، تاتيانا (٢٠١٠): **السياسة الصناعية السورية**، برنامج دعم الاصلاح الاقتصادي السوري، التعاون السوري الألماني.
١٥. صقال، سلوى، عمر وصفي مارتيني(١٩٩٣): **نظريات تخطيط المدن**، منشورات جامعة حلب، حلب.
١٦. صقر، محمد علي (٢٠٠٧): **التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد.
١٧. العاقل، محمد (١٩٨٣): **مبادئ الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
١٨. عبد القادر صالح، حسن(١٩٨٦): **مدخل إلى جغرافية الصناعة**، الإسكندرية.
١٩. عمر، حسين (٢٠٠٠): **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، ط١.
٢٠. فتوى، حسن (١٩٨٢): **التخطيط الإقليمي**، منشورات جامعة دمشق، دمشق.
٢١. قاسم، عبد الرزاق، أحمد العلي (٢٠١٠): **إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية**، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
٢٢. القريشي، مدحت (٢٠٠٥): **الاقتصاد الصناعي** ، دار وائل للنشر ، عمان.
٢٣. كداوي، طلال (٢٠٠٨): **تقييم القرارات الاستثمارية** ، دار اليازوري ، عمان.
٢٤. المحجوب، رفعت (١٩٧١): **الطلب الفعلي** ، دار النهضة العربية، القاهرة.
٢٥. محروس، اسماعيل (١٩٩١): **اقتصاديات الصناعة**، دار الجامعات المصرية، القاهرة.
٢٦. محروس، محمد (١٩٩٢) : **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
٢٧. محمود ،يوسف (٢٠٠٧): اقتصاديات الصناعة والبيئة، مديرية الكتب والمطبوعات، دمشق.
٢٨. مطر، محمد (١٩٩٩): **إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية**، مؤسسة الوراق، عمان، ط٢.
٢٩. مطر، محمد، فايز تيم (٢٠٠٥): **إدارة المحافظ الاستثمارية** ، دار وائل ، عمان ، ط١.
٣٠. هندي، منير ابراهيم (١٩٩٩): **الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية ، ط٤.

٢. البحوث والدراسات :

١. أبو كرش، شريف (٢٠٠٦): **المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية : واقع وطموحات** ، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من ١٣ – ١٥ فبراير.

٢. البحرة، مأمون (٢٠٠٥): **دور وزارة الإدارة المحلية والبيئة في تحسين أداء القطاع الصناعي**، المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار: من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية، وزارة الصناعة ، ١٨– ١٩ /٥ / ٢٠٠٥.

٣. البري، محمد بن عبد الله، عادل حبيب ابراهيم (٢٠٠٢): **تفعيل الاستثمار في الوطن العربي من خلال رأس المال الوطني**، مؤتمر تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٢/١٨/١٦، القاهرة.

٤. الحبش، غسان (٢٠٠٥): **دور وزارة الاقتصاد والتجارة في تحسين بيئة القطاع الصناعي،** المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار : من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية ، وزارة الصناعة، ١٨– ١٩ /٥ / ٢٠٠٥.

٥. حبيب، مطانيوس (٢٠٠٥): **الشراكة السورية الأوربية وقطاع الصناعة (الآثار والمهام)**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون ، دمشق.

٦. الحمش، منير (٢٠٠٠): **مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية**، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٢٠، السنة التاسعة، صيف ٢٠٠٠، ص ص ٥ – ٤٦.

٧. دعبول، محمد (٢٠٠٥): **الصناعة والاستثمار في الصناعات المتوسطة والتحويلية الواقع الراهن، ومقترحات لمعالجته**، المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار: من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية، وزارة الصناعة، ١٨– ١٩ /٥ / ٢٠٠٥.

٨. الرداوي، تيسير (٢٠٠١): **السياسات المحفزة للاستثمار في سورية**، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية.

٩. الرشيد، أحمد (٢٠٠٥): **دور وزارة الإدارة المحلية و البيئية في تحسين أداء القطاع الصناعي (المدن الصناعية): المدينة الصناعية الشيخ نجار بحلب**، المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار: من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية، وزارة الصناعة، ١٨– ١٩ /٥ / ٢٠٠٥.

١٠. شلغوم، عميروش (٢٠٠٩): **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: الاقتصاد الجزائري أنموذجاً** ، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

١١. الصليع ، عبدالله بن حمد (٢٠٠٤): **المدن الصناعية : وظائفها وخصائصها في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد ١٦، العدد ٢، ص ص ٣٦٣- ٤٠٩.

١٢. الفايدي، سيف سالم(٢٠٠٤): **التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات ودورها في توطن الصناعة**، رسائل جغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت.

١٣. فضلية، عابد (٢٠٠١): **واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٧، العدد ٢ ، ص ص ٨٥ – ١٣٦.

١٤. القدرة ، محمد مصطفى (٢٠٠٧): **أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل**، أطروحة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة.

١٥. قنطقجي، سامر (٢٠٠٣): **تنظيم المدن الصناعية وإدارتها : المدن الصناعية صديقة البيئة** ، ورقة عمل قدمت كاقتراح لمجلس مدينة حماة ، تشرين الأول.

١٦. كنعان، علي (٢٠٠٥): **أهمية التمويل المصرفي في دعم الإنتاج الصناعي في سورية**، المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار: من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية، وزارة الصناعة، ١٨- ١٩ /٥ / ٢٠٠٥.

١٧. اللحام، فؤاد (٢٠١٠): **الصناعة السورية وتحديات المستقبل**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، دمشق.

١٨. منصور ، وائل (٢٠١٠): **الفعالية الاقتصادية لسياسات التسويق والترويج السياحي في سورية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.

١٩. نصر ، رلى (١٩٨٦): **اقتصاديات المناطق الحرة والمدن الصناعية في البلدان النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان.

٣. المؤتمرات والندوات :

١.أعمال الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى (١٩٩٧) : **سياسات الاستثمار في سورية**، كلية الاقتصاد في جامعة دمشق بالتعاون مع المعهد المركزي للأبحاث الإقليمية ، المعهد المركزي للأبحاث الإقليمية ، جامعة أرلانغن – نيرنبرغ ، دمشق.

٢.المؤتمر الصناعي الوطني الأول تحت شعار : **من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية** ، وزارة الصناعة، ١٨- ١٩ /٥ / ٢٠٠٥.
٣.مؤتمر تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٢/١٨/١٦، القاهرة.
٤.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠٠١): **الورشة الإقليمية حول تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية** ٣٠ – ٣١ تشرين الأول، عمان، ٢٠٠٠.
٥.ندوة الثلاثاء الاقتصادي (٢٠٠١) جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.

٤ . تقارير وقرارات :

١.صندوق النقد العربي (٢٠٠٨): **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، أبو ظبي.
٢.المكتب المركزي للإحصاء ، **المجموعة الاحصائية للأعوام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠** ، دمشق.
٣.**تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية**(٢٠٠٧): القاهرة (المصرفية الإسلامية ٨ ديسمبر ٢٠٠٨العدد ٥٥٣٧.
٤.هيئة الاستثمار السورية (٢٠٠٨): **تقرير الاستثمار الثاني لعام ٢٠٠٧ في سورية** ، دمشق.
٥.هيئة الاستثمار السورية (٢٠٠٩): **تقرير الاستثمار الثالث لعام ٢٠٠٨ في سورية** ، دمشق.
٦.هيئة الاستثمار السورية (٢٠١٠): **تقرير الاستثمار الرابع لعام ٢٠٠٩ في سورية** ، دمشق.
٧.دمشقية ، نهاد وآخرون (٢٠٠٨): **التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري ٢٠٠٧**، مشروع دعم الجاهزية التنافسية ، دمشق.
٨.هيئة الاستثمار السورية (٢٠٠٩): **مجلة الاستثمار** ، العدد ٠ ، نيسان ، دمشق.
٩. هيئة الاستثمار السورية (٢٠٠٩): **مجلة الاستثمار** ، العدد ١ ، أيلول ، دمشق.
١٠. مركز المعلومات القومي(١٩٩٨): **الكتاب الاستراتيجي السنوي ١٩٩٧-١٩٩٨.**
١١. هيئة تخطيط الدولة ، **الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠** ، دمشق.
١٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(١٩٨٥): **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، الكويت.
١٣. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠٠١): **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،** الكويت.

١٤. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠٠٥): **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،** الكويت.
١٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠٠٧): **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،** الكويت.
١٦. هيئة تخطيط الدولة (٢٠٠٧): **التقرير الوطني الأول للتنافسية ٢٠٠٧**، الملخص التنفيذي ، دمشق.
١٧. المجلس الأعلى للاستثمار (٢٠٠٦): **تقرير تتبع التنفيذ للمشاريع المشملة وفق أحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته لعام ٢٠٠٥** ، دمشق.
١٨. هيئة تخطيط الدولة ، **مذكرة إطار عام لسياسة الاستثمار في المدن الصناعية الجديدة بما يتناسب مع السياسة الصناعية في الخطة الخمسية العاشرة ومن منظور التوازن الإقليمي التنموي** ، مديرية تنمية القطاع الخاص ، دمشق.
١٩. هيئة تخطيط الدولة (٢٠٠٧): **تنافسية المدن الصناعية في سورية** ، دمشق.
٢٠. قرار مجلس الوزراء رقم /٨٢٥ /تاريخ ٢٠٠٣ وتعليماته التنفيذية ، الفصل الثاني.
٢١. وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠) : **التقرير السنوي** ، مديرية المدن الصناعية ، دمشق.
٢٢. وزارة الإدارة المحلية (٢٠١٠): **تقرير المدن والمناطق الصناعية ٢٠١١/٦/٣٠** ، مديرية المدن الصناعية، دمشق.
٢٣. سلمان ، حيان(٢٠٠٨) : تعظيم القيمة المضافة في صناعة النسيج والألبسة ، جريدة الاقتصادية ، السنة السابعة – العدد /٣٤٧/ حزيران – يونيو، ص١١.
٢٤. هيئة تخطيط الدولة (٢٠١٠): **مذكرة حول المدن الصناعية ودورها في جذب الاستثمارات،** دمشق.
٢٥. وزارة الصناعة (٢٠٠٧): **الأشكال القانونية لإحداث المدن الصناعية،** مديرية الاستثمار، دمشق.
٢٦. وزارة الصناعة (٢٠٠٧): **حول إنشاء المدن الصناعية،** مديرية الاستثمار ، دمشق.
٢٧. قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /٥٢٨١ /تاريخ٥/٧/ ٢٠٠٣ وتعليماته التنفيذية بشأن إحداث واستثمار المدن الصناعية.
28.OECD(2006): policy framework for investment

٥. قوانين وتشريعات :

١. المرسوم التشريعي رقم /٩ / لعام ٢٠٠٧ الخاص بإحداث هيئة الاستثمار السورية.
٢. المرسوم التشريعي رقم (٨) لعام ٢٠٠٧ قانون الاستثمار.

٣. المرسوم التشريعي رقم / ٥٧ / لعام ٢٠٠٤ الخاص بالمدن الصناعية.
٤. المرسوم التشريعي رقم / ٧ / تاريخ ١٣ / ٥ /٢٠٠٠ تعديل قانون الاستثمار

ب– المراجع باللغة الأجنبية:

١. الكتب :

1. Chahoud ,Tatjana(2010): **Syrians Industrial Policy**, support to the Syrian Economic Reform ,German development Institute.
2. Corrado, Charles J. & Bradford D. Jordon (2002): **Fundamentals of Investments: valuation and management**, Mc Graw- Hill Companies, Inc., New York.
3. Dickinson ,.R. E (١٩٦٦): **city and Region: a geographical interpretation**, London.
4. Francis , Jack Clark (1993) : **Management of Investments** , (3rd ed.), Mc Graw – Hill , Inc., Singapore .
5. Graham, Benjamin (2003): **the Intelligent Investor: a book of practical counsel**, Revised edition, Harper Business essentials.
6. Helms , Marilyn M. (2006): **Encyclopedia of Management**,(5th ed.), Thomson.
7. Jones, Charles P. (1998): **Investments: analysis and Management**, (6th ed.), John Wiley & Sons, New York.
8. Keynes , John Neville (1917): **the Scope and Method of political economy** , (4th ed.), Batoche Books , Kitchener , 1999.

9. Mather, F.C.(1970) :**After the canal duke**, clarendon press, university of Michigan.
10. Reilly, Frank K. & Keith C. Brown (2006): I**nvestment analysis and portfolio Management**, (8th ed.), Thomas South – Western.
11. Soderman S.(1975): **Industrial location planning** ,New York.
12. Whman P. & Mark Baimbridge(2006) : **Labour Market Flexibility and Foreign Direct Investment**, Employment Mark analysis and Research, Department of Trade and Industry, UK.
1. Yates, Barbara M. (1998): **the effects of management control mechanisms on firms level capital equipment investment** , Managerial Finance , Vol.24 , No.2 , pp. 44- 58.

٢. البحوث والدراسات :

2. Abraham , Abraham (2001): **Analysis of Diversification Benefits of Investing in the Emerging Gulf Equity Markets ,** Managerial finance , Vol.27 , No.10/11 , pp. 47 – 57.
3. Al-Darayseh , Musa (2000): **Reliability in Income Numbers for Investment Decision: The Case of the Istanbul Stock Market,** Managerial finance , Vol.26, No.12 , pp. 26 – 31.
4. Chein, Lin-Yuan (1997): **Technopolis Development: An Assessment of the Hsinchu Experience** , International Planning Studies, Vol.2, NO.2, June.
5. Cho .J.(1996): **the determinants of Rural Industrial Estate performance in Korea**, Review of Urban and Regional Development Studies, vol.8,No.1,PP.15-32.
6. Chowdhury , M. Abdul Mannan (1999): **Resource Allocation, Investment Decision and Economic Welfare: Capitalism, Socialism and Islam ,** Managerial finance , Vol.25, No.5 , pp. 34 – 51.
7. Deichmann , Uwe & others (2008): **industrial location in developing countries** , the World Bank research observer , Vol.23 , No. 2 , pp. 219- 246.
8. Ferraro , Steven R. (2000): **The Investment Value of Analysts' Recommendations: Evidence From the Dartboard Contest,** Managerial Finance , Vol.26 , No.6 , pp. 36- 47.
9. Shahin , Barakat (1999): **Industrial sites in Syria** , Journal of economic cooperation among Islamic countries , Vol. 20 , No.1 , pp. 71-84.

ج. المواقع الكترونية:

1. www.arab-ency.com
2. http//www.it-sy.com/pages/arabic-pages/investement-in-syria/investement-in-syria.htm
3. Global Competitiveness Report,2007-2008-2009.WEF http://WWW. Wetroum.org .
4. Visit Date 10/10/2008 WWW.doingbusines<www.heritage.org>ww.transparency.org>
5. موقع اليونيدوwww.unido.org.
6. http://www.investinsyria.org/page.php?mod=content&action=view-cat&cat-id=40
7. http://ad.doubleclick.net/jump/eqt/otleaderboard:sz.